

الثورة التائهة



صراع
الخوذة واللحية والميدان
♦ رؤية شاهد عيان ♦



عبد العظيم حماد

مركز
المحرقة
للندوة والندوات الصحفية والسياسية

عبد العظيم حماد

الثورة التائهة :

صراع الخوذة واللحية والميدان

رؤية شاهد عيان

طبعة جديدة مزودة ومنقحة

رقم الإيداع : ٢٠١٣/١٧٨١
التقييم الدولي : ٣ - ٤٧٢ - ٣١٣ - ٩٧٧ - ٩٧٨

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الثانية ٢٠١٢

**مركز
المحروسة**
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

قطعة رقم ٧٣٩٩ ش ٢٨ من ش ٩ - الملقطم - القاهرة
ت، ف : ٠٠٢-٠٢-٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف: عبد الله رجب

الطبعة الثانية ٢٠١٣

عبد العظيم حماد

الثورة التائهة :

صراع الخوذة واللحية والميدان

رؤية شاهد عيان

طبعة جديدة مزودة ومنقحة

الطبعة الثانية ٢٠١٣

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

حماد، عبد العظيم.
الثورة التائهة : صراع الخوذة واللية في الميدان : رؤية شاهد عيان.
عبد العظيم حماد. ط٢.
القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٣.
ص ١٩٤ : ١٤ × ٢٠ سم؛
تدمك : ٣ ٤٧٢ ٣١٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- مصر - تاريخ - الثورات
أ- العنوان
٩٦٢

رقم الإيداع : ١٧٨١ - ٢٠١٣

الإهداء

إلى روح خالد سعيد المصرى السكندرى، وأسرته، وأصدقائه، وإلى من نجحوا فى جعل قضيته قضية كل المصريين، وصولاً إلى ثورة يناير.

و إلى روح محمد بو عزيزى التونسى ابن سيدى بو زيد، الذى أنارت نيران احتراق جسده طريق المستقبل لشعوبنا العربية، رغم أننا لا نزال فى أول النهار.

و إلى شهداء الثورة فى مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، والبحرين.

أهدى هذا الجهد المتواضع، لكنه الصادق فى الرؤية والرأى، وفى النقل والعقل، قدر ما يستطيع بشر له عيوبه أن يصدق مع نفسه.

وإلى زوجتى هبة التى مثلت أسرتنا أكثر الوقت فى ميدان التحرير من ٢٨ يناير إلى ١١ فبراير عام ٢٠١١، أهدى بعضاً من هذا الجهد بالأصالة عن نفسى، وبالنياابة عن محمد الذى شارك زملاءه فى الأيام الأولى للثورة، قبل أن يسافر إلى الخارج لاستكمال دراسته، وعن يمنى التى اختارت الدعاء إلى الله طريقاً لنصرة الثورة.

شكر

أعترف بالفضل للكثيرين من السادة الواردة أسماءهم كمصادر للمعلومات الواردة في الكتاب، من وافقوا على ذكر أسماءهم، ومن فضلوا الاكتفاء بالتلميح إليهم لأسباب أقدرها جيداً، كما أشكر الصديق العزيز الأستاذ إبراهيم عابدين، أول من قرأ مخطوط الكتاب كاملاً، وأمدني بملاحظات قيمة، وأتوجه بشكر خاص للزميلة الصحفية أسماء سيف لملاحظاتها، ومساعداتها التي لا تحصى، وكذلك إلى الزميل وائل الليثي، الذي ساعدني في تدقيق بعض الأحداث والتواريخ.

المحتويات

١١	مقدمة : قبل النشر بساعات
١٧	الفصل الأول : التيه : أعراضه وأسبابه
٣١	الفصل الثاني : أجزاء من الصورة
	المشير: الرجل والظرف
٥٧	الفصل الثالث : محاكمة مبارك
	الانشطار
٨٣	الفصل الرابع : العسكر والصحافة
	الأهرام نموذجا
١١٥	الفصل الخامس : فارق التوقيت
	الجنرالات يصلون متأخرين
١٣٥	الفصل السادس : حلم في الظهيرة
	مشاركة لا مغالبة!
١٦١	الفصل السابع: بين ثورتين
	واشنطن على الخط
١٨٥	ملحق: تفسير تاريخي لظاهرة عالمية
	صعود الدور السياسي للدين
٢٠١	خاتمة شخصية جداً

مقدمة

قبل النشر بساعات

مثلما يثاب المرء رغم أنفه أحياناً : فالشكر واجب للرئيس محمد مرسى، ولحزب الحرية والعدالة، ولجماعة الإخوان المسلمين..

كما أن الشكر واجب للناشرين اللذين رفضا نشر هذا الكتاب، رغم أنهم جميعاً لم يكونوا يستهدفون شكرنا، ومن المؤكد أنهم جميعاً أيضاً لا يريدونه الآن.

ونبدأ بسبب شكرنا للناشرين الرافضين، فقد أدى رفضهما إلى تأجيل النشر، مما هيا للكتاب فرصة الصدور قبيل حلول الذكرى الثانية للثورة، متوافقاً مع افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب في مطلع عام جديد، بما في ذلك من أهمية يدركها العاملون في صناعة النشر.

لكن الأهم أن التأجيل أتاح للمؤلف الحق في أن يسجل - في هذه المقدمة - أن الأزمة الوطنية الكبرى - التي ترتبت على صدور الإعلان الدستوري ليوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ بمحتواه الركيك، والمتناقض، وبمنهج التفكير الكامن وراءه، والمتسم بالعشوائية والسرية التآمرية - أكدت أن الكثير من المعلومات والآراء، والتنبؤات الواردة في متن الكتاب قد ثبتت صحتها بأسرع مما توقع الكاتب، بل وبأسرع مما كان يحلم به أشد الكارهين للتسلط السياسى باسم الدين، وأن دستور ديسمبر ٢٠١٢ كرس الوضع الخاص للقوات المسلحة بما يحطم أسطورة إنهاء حكم العسكر، كما سيبن في الفصل السابع.

غير أن واجب الأمانة يقتضى أن أسجل أن الناشرين اللذين رفضا نشر هذا الكتاب ليسا سواء في أشياء كثيرة، فالأول تهرب من النشر- الذى كان هو نفسه يستعجله، وتهرب من إبداء السبب، بل إنه تهرب من الرد على الاتصالات، أما الثانى - وهو يستحق الاحترام - فقد أبلغنى صراحة أنه يخشى- سطوة الإخوان وحلفاءهم الجدد من الجنرالات، واستشهد بالإطاحة بالزميل جمال عبد الرحيم من رئاسة تحرير الجمهورية، لأنه نشر- ما أغضب الفريقين، حتى وإن كان قد أخطأ مهنيًا، لكن نبيل الرجل دفعه للاتصال بناشر لبنانى ليتولى مهمة نشر- الكتاب، وقد اعتذرت للناشر اللبنانى الكريم، وفضلت النشر- عن دار مصرية، رفضاً للاستسلام للاستبداد الجديد، ومن واجب الأمانة أيضاً التنويه بأن الناشر اللبنانى كان صريحاً معى في أن لديه ما يحذر منه من (الإخوان) والجنرالات، وبالتالي فإن قراره النهائى سيكون بعد قراءة النص، ويبدو أن تعثر حكم الإخوان، وتجدد الاحتجاجات الثورية، قد

أزاحت بعض مخاوف الناشر الثاني، لأن داره أصدرت بعض الكتب القريية في موضوعها من كتابنا هذا.

أما استحقاق الدكتور مرسى وحزبه وحلفاءه للشكر فمرده - كما ذكرنا توأ - أنهم كفونا مئونة إثبات صحة حكمنا على ثورة يناير بأنها تاهت، ولا تزال تائهة، وأن الأعراض التي وصفناها لهذا التيه في محلها تماماً، وأن الأسباب التي أوردناها (لتوهان الثورة) صائبة إلى أبعد حدود الصواب، وإن كانت مصائب إدارة أزمة الإعلان الدستوري، ثم إقرار الدستور الجديد أكثر حدة في التعبير عن الحالة المرضية من الأعراض المذكورة فيما سيلي من سطور الكتاب.

يكفى أن الرئيس في سابقة غير محمودة هو الذي بادر بالاحتكام إلى الحشود المستدعاه من جانبه أمام قصر- الرئاسة في الصباح التالي لصدور الإعلان الدستوري، وأنه وجماعته اعتمدا طيلة الفترة من ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ - وحتى إعداد الطبعة الثانية من هذا الكتاب - على خوض الصراع السياسي في الشوارع، حتى سقط شهداء جدد في عهد الرئيس المنتخب أمام قصره، وقرب مجلس وزرائه، علماً بأن تحول صراع الشارع إلى العنف، لم يكن إلا وليد تحرشات جماعة الرئيس نفسه، الذي لم يتورع عن الزج بالقضاء سلاحاً في يده ضد المحتجين، لولا شجاعة المستشار مصطفى خاطر الذي أشرف على التحقيقات في أحداث العنف أمام قصر الرئيس، وهذا كله وأكثر منه معروف للكافة، لكن الذي يستحق التنويه في مسألة العنف هو ظهور نمط متكرر من الاغتيال، أو محاولات الاغتيال للناشطين السياسيين الشباب المعارضين لحكم الإخوان المسلمين، وعلى عكس ما تقوله الدعاية الإخوانية لم يكن

هؤلاء الشهداء الجدد من "البلطجية"، بل كانوا من أفضل الشباب تعليماً، وعملاً، فضلاً عن أنهم كانوا من مديري الصفحات الإلكترونية المخصصة لكشف مثالب الإخوان، والسلفيين حكماً وتنظيماً ودعوة.

أما فتاوى القتل، فهي النبت الشيطاني، ولكن الطبيعي لبذور الفرز العقيدى الذى يحدثه هذا النوع من التنظيمات السياسية، حتى وإن تبرأ منه المتحدثون باسمها، فلماذا نستغرب مثل هذه الفتاوى ممن قالوا إن قتلنا في الجنة، وقتلاكم في النار، مع أن القتلى في الحالتين مسلمون مصريون، فما بالنا لو كان الضحايا المعذبين، والقتلى، من المصريين غير المسلمين، وبالطبع فإن الدين والوطن يحرمان سفك هذه الدماء، وطبعاً لم يتوقف أحد هؤلاء المفتين ليسأل نفسه : أليست مثل هذه الفتاوى تحكم على الحسين بن على أبي الشهداء، وسيد شباب أهل الجنة بأنه كان يستحق ما فعله به يزيد بن معاوية، وكلاب حراسته، من قتل، وتمثيل بجثمانه الطاهر، بل وحرمانه من شربة ماء، قبل مقتله، وبالطبع سوف تصدق هذه الفتاوى (الكاذبة) على كل شهداء آل البيت، وغيرهم ممن طلبوا الحق والعدل من الخلفاء والسلطين.

وليس لدى ما ينفي الافتراض بأن تبرؤ قيادات الإسلام السياسى من فتاوى ومفتى القتل يقصد به الاستهلاك الخارجى أكثر مما يقصد به المعالجة الجادة لنزعة العنف المتأصلة في جذور هذه التنظيمات، كذلك ننظر إلى التحقيقات القضائية في هذه (الجرائم) .. عسى- الله أن يخيب ظنوننا.

كذلك فإنه من جديد العنف عند الإخوان اعتماد السلطة على جهاز الشرطة لقمع الاحتجاجات بعنف بالغ كما حدث حول سجن بورسعيد يوم ٢٧ يناير ٢٠١٣، وفي السويس قبل ذلك بيوم، ولا يجوز

التذرع هنا بالدفاع القانوني عن المنشآت العامة كسجن بورسعيد، لأن مقتل ٣٦ شخص أو أكثر أو أقل قليلاً دفاعاً عن منشأة لا يعنى سوى انعدام الكفاءة المهنية، والاطمئنان إلى توافر الغطاء السياسى الرسمى من أعلى سلطة فى الدولة، تماماً مثلما كانت وزارة داخلية مبارك مطمئنة إلى مثل هذا الغطاء يوم أن قتلت عشرات اللاجئين السودانيين فى ميدان مصطفى محمود بحجة فض احتلالهم غير الشرعى للميدان، وقد كان يكفى فى الحالتين استخدام (خراطيم المياه الساخنة) التى استخدمها إسماعيل صدقى باشا ديكتاتور دستور ١٩٣٠ قبل قرابة قرن من الزمان.

بقيت كلمة أخيرة تلخص الصراع الجارى حول حكم الإخوان والسلفيين، فالمؤلف يعتقد أن دور الدولة ليس استخدام السلطة السياسية لإدخال المواطنين الجنة، وإبعادهم عن النار فى الدار الآخرة، وإنما هو استخدام السلطة السياسية فى توفير الحياة الكريمة الآمنة للمواطن، والعزة والمنعة للوطن، وأما دخول المواطن جنة الآخرة، واجتنابه نار السعير، فهما يتوقفان على عمله وحده، مصداقاً لقوله تعالى، مخاطباً رسوله : "قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل"، فالرسول نفسه ليس وكيلاً على الناس، فما بالك بمُرشد الإخوان، أو بالداعية السلفية، أو أمير الجماعة الإسلامية، فضلاً عن كل عضو فى هذه التنظيمات يريد أن يجعل السلطة السياسية وكيلاً لله على الأرض، وعلى ضمائر وقلوب المسلمين.

أريد هنا أيضاً أن أذكرهم وأذكر القراء بأن كثيراً ممن أجمعت الأمة على أنهم نماذج للإيمان والتقوى كانوا من قبل عصاة ومذنبين، والأمثلة عديدة

من أول رابعة العدوية، حتى أبو العتاهيه شاعر الزهد، وأريد أن نتذكر جميعاً أن الخوارج كانوا أكثر الفرق الإسلامية عبادة لله، وترفعاً عن طلب الدنيا، ولكنهم كانوا أكثر الفرق الإسلامية أيضاً سفكاً لدماء المسلمين، وكان ابن ملجم قاتل الإمام عليّ بن أبي طالب (خارجياً) لا يتوقف لسانه لحظة واحدة عن ذكر الله، لكن الرسول الأعظم حكم عليه من قبل بأنه أشقى هذه الأمة، حين قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا عليّ: "ويحك يا بن أبي طالب .. يقتلك أشقى هذه الأمة".

إن السلطة السياسية التي يطلبها الإخوان والسلفيون - بحجة التقى، وتطبيق شرع الله - لها شروط كثيرة في الفقه الإسلامي نفسه لا يتوافر أغلبها في هؤلاء، مع أن في عباد الله العاديين من هو أتقى وأعبد لله، وبين الإخوان والسلفيين من قدم المثل في ضعف التقوى، وصورية العبادة، ولكن هذا ليس موضوعنا.

هذا هو الفرق بين دولة (المدنيين الديمقراطيين المواطنين المؤمنين) ودولة الإخوان والسلفيين الذين يريدون أن يحملوا الجميع على (جادتهم) بالسلطة السياسية، وليس بالموعة والقوة الحسنة.

عبد العظيم حماد

مركز المحروسة للنشر - المقطم

مارس ٢٠١٣

الفصل الأول

التيه : أعراضه وأسبابه

" هذه القصة ليس فيها شئ من خيال، وإنما أقصها كما وقعت، وفي المكان أو الأماكن التي وقعت فيها ".

" طه حسين متحدثا عن روايته "أديب "

كذلك كتابنا هذا :

كل ما يرويه هو وقائع شهدها المؤلف، وأحاديث سمعها، أو حوارات شارك فيها من خلال موقعه كرئيس لتحرير الأهرام اعتبارا من يوم ٣١ مارس ٢٠١١ وحتى يوم ١٩ فبراير ٢٠١٢، تاريخ قبول استقالته من العمل كرئيس للتحرير.

أبطال تلك الوقائع، والأطراف الأخرى في الأحاديث والحوارات، هم الذين آلت إليهم مسئولية حكم مصر- بعد سقوط الرئيس السابق

حسنى مبارك، أى رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء بعد الثورة عصام شرف، وبعض وزرائه، وكذلك رئيس الوزراء الذى تلاه الدكتور كمال الجنزورى، وزعماء الأحزاب، خاصة فى جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القيادات الشبابية، وكثيرون غيرهم فى قلب الساحة م الذين تماسوا مع الثورة، والمجلس، والحكومة، فى تلك الأشهر العشرة، التى بدأت مفعمة بالتفاؤل بنجاح الثورة، والحماس لها، وانتهت بدخول الثورة والثوار والبلاد فى حقبة من التيه السياسى، رغم كثرة ما هدر على أثر المحطات الفضائية التليفزيونية من خطابات وتحليلات، وما أريق على صفحات الصحف من أحبار الكلمات والصور، عن أول انتخابات برلمانية، ورئاسية حرة، وعن تنصيب أول رئيس مدنى منتخب انتخاباً حراً مباشراً، وانتهاء حقبة حكم العسكر - التى بدأت فى رأى كثيرين - فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لا سبيل إلى نكران، أن هذه وغيرها، إنجازات مهمة فى معناها، وخطوات كبيرة ما كان يمكن أن تتحقق إلا بفضل ثورة ٢٥ يناير، لكنها فى مبنائها لم تكن إلا حلقة من حلقات "توهان" الثورة . فالثورة لم تقم فقط من أجل تعديل الدستور، ولا من أجل تحديث طريقة انتخاب الرئيس، وتحديد فترة رئاسته .

ألم يكن دستور ١٩٧١ جمهورياً ؟! وكان حسنى مبارك على وشك أن يحوله إلى ملكى وراثى، بالفعل لا بالنص.

ولم تقم الثورة أيضاً فقط من أجل وضع رجل "مدنى" وليس "جنرالاً" فى مقعد الرئاسة، قرب جنرال أفضل للديمقراطية والوطن، فهكذا مثلاً كان الجنرال "ديجول" بالنسبة لفرنسا بتأسيسه للجمهورية

الخامسة عام ١٩٥٨، لحماية البلاد من قصر نظر السياسيين (المدينين)، وتشردم أحزابهم، واحترافهم فنون المناورات البرلمانية.

وفي بناء الأوطان، وحين لم يكن أحد في مصر يفكر في الديمقراطية، كان محمد علي باشا الضابط العثماني هو مؤسس مصر- الحديثة، وكان ضابط آخر هو جمال عبد الناصر من أنهى الملكية المحتلة، والاحتلال البريطاني، وصنع أوسع تحول اجتماعي، وحقق أكبر إضافة للثروة القومية بعد محمد علي.

ثورة يناير قامت من أجل تجديد مصر- مجتمعا ودولة، تجديدا كاملا وشاملا، أي من أجل بناء دولة ديمقراطية قوية حديثة، تلتزم بالعدالة الاجتماعية، جاء عصرها، واشتد الطلب عليها، بعد طول تلكؤ.

الديمقراطية لها شروط، والقوة تلزمها متطلبات، أما الحداثة، فهي أكثر من شعار أو أمنية، أنها طريقة حياة وتفكير، وطريقة تنظيم للعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية داخل المجتمع تستوعب منجزات عصر- العلم والصناعة، جنبا إلى جنب مع القيم الكبرى في ثقافة هذا المجتمع .

ثورة يناير قامت، وكان لابد أن تقوم، لأن نظام حكم حسنى مبارك الذى استمر ثلاثين عاما قد رد مصر- إلى الوراء عشرات، وأحيانا مئات السنين في المفاهيم، وفي الأداء والعمل السياسيين.. ولم يكن مشروع توريث السلطة لابنه إلا المحصلة النهائية للطريقة التى آمن بها، وطبقها نظام مبارك في الحكم والسياسة.

سلطة حسنى مبارك تحولت في سنواتها الأخيرة إلى أوليغاركية (أى حكم أقلية) تستند إلى رابطة الولاء لعائلة الرئيس، فى حين أن الأوليغاركية التقليدية فى أسوأ صورها - كما عرفناها فى الأنظمة

العسكرية في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين - كانت تتأسس على تحالف المصالح الفتوية بين الكولونيات، وملاك الأراضي، وممثلي المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في جاراتها الجنوبيات، ولم يكن الجنرال، أو الكولونيل الذي يرأس " الجانتا "، أى المجلس العسكرى الحاكم، يستطيع فرض زوجته، أو ابنه، على مقدرات البلاد، كما فعل مبارك وأسرته .

لكن أوليجاركية مبارك العائلية نفسها كانت الثمرة الأكثر فسادا لتربة فاسدة من الأصل، هى الروح "المملوكية " التى سادت النظام السياسى المصرى منذ أن تمكنت منه يد مبارك اعتبارا من فترته الرئاسية الثانية، "فالمناصب" تشريف أو إنعام، لا تكليف، أو استحقاق، ولكل منصب ريعه الذى لا يحكمه قانون، لكن لكل منصب أيضا ثمنه ليس من الولاء فقط، ولكن أيضا من تقديم حصة من الربح فى شكل هدايا، أو منح لذوى التأثير، ولم تكن هدايا مؤسسة الأهرام الصحفية للرئيس، وعائلته، ورجاله، إلا المثل الذى قدم للرأى العام، فى حين لم يتطرق أحد بعد - حتى - تسطير هذه الكلمات إلى هدايا البنوك، وشركات البترول، والتأمين، والطيران، والهيئة العربية للتصنيع، وشركات القطاع الخاص، وغيرها، وبالقطع كانت هدايا بعضها أغلى ثمناً بكثير من هدايا الأهرام، كما لم يفتح أحد ملف هدايا الأصدقاء الخليجيين، واسألوا "جواهرجى شارع بغداد القريب من قصر- الرئاسة بمصر- الجديدة"، الذى كان يستقبل بانتظام (مرسيدس سوداء) ينزل منها رجل معروف من رجال الرئيس ليسلمه الهدايا النفيسة لى يحولها إلى أموالاً سائلة، وقد توفى هذا الرجل فى أواخر عام ٢٠١٢ (رحمه الله).

وكانت ثروة الدولة ملكاً شخصياً "لولى النعم"، سواء كانت هذه الثروة شركات قطاع عام، تباع باسم الخصخصة للمحاسبين، أو أراض توزع بالإنعامات الإقطاعية على المختارين، أو حتى خدمات مثل النقل، والاتصالات، وحتى المصارف الخ

كل ذلك والنظام السياسى يضيق أكثر فأكثر عن استيعاب القوى الجديدة، والمصالح الناشئة •

فالشباب لا طريق أمامهم للمشاركة سوى مبايعة جمال مبارك، وأصحاب المصالح ممن ينتمون لفئة صغار المستثمرين، والمشروعات المتوسطة، و"المتعوملين" ممن يسعون لإدخال أساليب عمل وخدمات جديدة، عليهم أن يعانون - إلى جانب الفساد - من البيروقراطية المتكلسة، والشكوك الفطرية لدى أجهزة امن النظام فى كل من يفكرون، كما يفكر نظراءهم فى الخارج، أما كبار الرأسماليين، فعليهم أن يكبروا فى حضانة العائلة الرئاسية، وأشياعها، وحلفائها بمن فيهم المانحون الدوليون .

والى جانب كل هؤلاء وأولئك هناك رأى العام الذى أخرج نظام حسنى مبارك من ذمته نهائيا فى السنوات العشر الأخيرة من عمره، ودمغه بأكثر يقلق المزاج المصرى، أى الفساد فى كل ركن، وكل خطوة، وكل شخص. والقوات المسلحة من جانبها - كما ثبت فيما بعد - لم تكن راضية، ولا مستعدة لقبول مشروع التوريث.

إذن كل المقدمات كانت تنبئ بأن الثورة آتية لا ريب فيها، ولا خلاف على أن سد منافذ التنفيس السياسى - بإقصاء كل أنواع المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠١٠ - كانت هى لحظة بدء العد التنازلى لثورة يناير.

ثورة توافرت أسبابها، واندلعت في مشهد استمر ١٨ يوماً أذهل العالم كله، وأذهل المصريين من أنفسهم، ثورة شعبية بكل معنى الكلمة، لم تعرفها مصر- في تاريخها منذ ثورة ١٩١٩، ثورة أسقطت "الفرعون" لأول مرة في تاريخ مصر الموغل في القدم. لماذا نصفها بأنها تائهة؟ ونجد أن علينا أن نبحث عن أسباب هذا التيه.

هى تائهة، لأنها بدأت "حديثاً"، وانتهت بتسلم جماعة تقليدية زمام الأغلبية الشعبية والسلطة، وهى تائهة لأنها هدمت، قيم النظام القديم المتخلفة، ولم تفرض قيمها، ولم تقم نظامها، أو تشرع في إقامته، وهى تائهة ثالثاً، لأن القوة التى تولت السلطة باسمها تبدو هى الأخرى تائهة، لا سبيل أمامها سوى منهج التجربة والخطأ، على أحسن الفروض. كانت ثورة حديثة من حيث الإيديولوجية: وكانت هذه الإيديولوجية هى إقامة دولة ديمقراطية قوية حديثة ملتزمة بالعدالة الاجتماعية.

وكانت حديثة من حيث القوى التى بادرت إلى إشعالها، وهم الشباب الذين يعيشون عصرهم بكل أفكاره، وإنجازاته، وأساليبه.

وهى ثورة حديثة أيضاً، من حيث التزامها بالأساليب السلمية في الاحتجاج و، الاعتصام، ومن حيث قدرتها على التوحد خلف أعلى القيم السياسية وأكثرها تجرداً، وهى "الإنسانية والوطنية"، فلم تكن هناك لا مطالب طائفية، ولا تفرقة بين الرجل والمرأة، ولا حساسيات طبقية، أو فئوية، فالعامل جنباً إلى جنب مع الطبيب والمهندس، والأستاذ الجامعى و"الأمى الذى لا يقرأ ولا يكتب" يتشاركان الهتاف نفسه، والحلم ذاته .

وأخيراً جاءت ثورة يناير بطليعتها الشابة، وانضمام ١٨ مليون مواطن إليها في جميع المحافظات، لتكسر القطبية الثنائية في حياة مصر-

السياسية بين النظام الأولي جاركى الحاكم، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وسائر تنويغات الإسلام السياسى، أو هذا ما كان ينبغى أن يكون .

ليست هذه هي فقط مظاهر (توهان) ثورة ٢٠١١ :

فالجماعة التى آل إليها حكم مصر- بعد الثورة، أى "الإخوان المسلمين"- مع الاعتراف بصمودها، ومعاناة أعضائها من المطاردة والسجن، ومع الاعتراف أيضا بأخطائها- لم تكن هى القوة التى زلزلت أركان نظام مبارك، فهى كانت تعمل ضده أحيانا، وتنسق معه أحيانا منذ أن تولى السلطة عام ١٩٨١، حتى انقلب النظام نفسه عليها بدءا من منتصف التسعينيات من القرن الماضى، فى القضية المعروفة باسم "سلسيل"، ثم عاد الطرفان للتنسيق معا اعتبارا من عام ٢٠٠٥، بالرغم من قضية "ميليشيات الأزهر"، والمحاكمات العسكرية لبعض قادة الجماعة.

الأستاذ مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة اعترف بعقد اتفاق مع الحكومة على حصة فى مقاعد البرلمان فى انتخابات ٢٠٠٥، والدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية الحالى "الإخوانى" كان قد تفاهم مع اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث امن الدولة فى حكومة مبارك على نصيب من المقاعد للجماعة فى انتخابات ٢٠١٠، إلا أن حزب مبارك وابنه جمال هو الذى نقض الاتفاق.

أما الذين زلزلوا أركان النظام، ومهدوا لثورة يناير فهم القوى الحديثة، من ظهور حركة "كفاية" عام ٢٠٠٤، برموزها المتعاقبة : الأساتذة جورج إسحاق "اليساري"، وعبد الوهاب المسيرى، "الإسلامى" غير الإخوانى، وعبد الجليل مصطفى "الاشتراكى الديمقراطى"، وأحاديث

الأستاذ "محمد حسنين هيكل" في الجامعة الأمريكية، والمحطة الفضائية "دريم" ثم قناة الجزيرة، ثم انضم إلى في مجرى المطالبة بالتغيير الشامل، أو الجزئى منظمو الإضرابات الفتوية، وحركة استقلال القضاء التى كان أبرز رموزها المستشار زكريا عبد العزيز، وحركة ٩مارس لاستقلال الجامعات، بريادة الدكتور محمد أبو الغار، وحركة ٦ ابريل والصحافة المستقلة، والبرامج الحوارية، والمحطات الفضائية، وحركة النقابات المستقلة، ومنظمات المجتمع المدنى، خاصة منظمات حقوق الإنسان، بل وبعض الرموز الفردية التى كان لها اثر لا ينكر مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم،الذى جسد ظاهرة مناظرة لظاهرة المنشقين السوفييت في سبعينيات القرن الماضى، وسجن أكثر من مرة، والدكتور محمد البر ادعى"، والأستاذ" يحيى حسين عبد الهادى" المعارض الشهير لفساد بيع شركة "عمر أفندي"، والأستاذ "حمدي الفخرانى" في تصديه لعقد مشروع مدينتى، والسفير "إبراهيم يسرى" في حملته القضائية ضد بيع الغاز الطبيعى لإسرائيل، والصديق الأعز، والزميل الراحل محمد السيد سعيد في محاورته الشهيرة مع مبارك في معرض الكتاب سنة ٢٠٠٥، وكانت هذه أول مرة يواجه فيها مبارك مباشرة في محفل علنى بمطلب الإصلاح الديمقراطى، وبخطايا جهازه القمعى ضد المواطنين، لاسيما في سيناء.

كيف تسربت الثورة من أيدي هؤلاء، والقوى الاجتماعية والفكرية التى عبروا عنها، لتسلم مصيرها إلى مثلث المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجماعة الإخوان المسلمين، والقوة الأجنبية صاحبة الكلمة في شؤون مصر؟! إن الطريقة المتسربة، والمفتقرة إلى الرؤية والخطة في إدارة المرحلة الانتقالية هى التى أدت إلى تسليم السلطة إلى قوة تقليدية، هى

جماعة الإخوان المسلمين بمشاركة، أو معاضدة بعض التنظيمات السلفية، ولا يعنى ذلك أننا نرفض الرضوخ لإرادة الناهخين أو ندعى الوصاية على الشعب، أو أننا ننكر على الأخوان، وحلفائهم أنهم يمثلون تياراً - له جذور - فى الحياة السياسية المصرية، فذلك أبعد ما يكون عما يدعى الدفاع عن الديمقراطية والحدّاثة، ولكن وصف جماعة الإخوان "بالتقليدية" يعود إلى تركيزها على العاطفة الدينية، وربط مواقفها السياسية بالمقدس، ورفضها الدائم للفصل بين ما هو اجتهاد بشرى، وما هو مطلق قيمى أو اعتقادى، وإن حاولت تجميل هذه الصورة ببعض الرتوش المستلهمة أساساً من فروعها الأمريكية والأوروبية، ومن الخبرة العريضة والعريقة للإسلام السياسى فى تركيا، أو بالأحرى بضغوط، وأغراءات من هذه الجهات.

كما أننا أول من يعترف بأخطاء القوى الحديثة نفسها، حين ظلت متفرقة أيدى سباً، وحين فوت بعض الشخصيات الرمزية الفرصة لإقامة التنظيم الحديث الذى يعبر عن قوى الثورة الحقيقية، وروحها، والمثل البارز فى رأى هو الدكتور البرادعى، الذى يبدو أنه قراء مبكراً الحرص الأمريكى على مساندة الإخوان فى هذه الحقبة، ولو أدى ذلك إلى الضغط المباشر على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فأ الانسحاب من سباق الرئاسة، فإذا نجحت التجربة ديمقراطياً، واقتصادياً، فيها ونعمت، وإذا فشلت - كما هو الحادث حالياً - فستلوح الفرصة من جديد، ولكن فى ظروف أكثر ملاءمة، ليس له بصفة شخصية فقط، ولكن لكل القوى الحديثة.

إننا نمسك بال لحظة، ونصفها فى سياقها التاريخى، لنثبت أنها لم تكن قدراً محتوماً، وأنه كانت هناك بدائل أخرى، كان على المجلس

العسكري - لو أنه امتلك الرؤية والخطّة - أن يستخدم موقعه كحارس على الدولة، لدفع التطورات نحوها بطريقة ديمقراطية.

ونصف ثورة يناير بأنها تائهة، لان القوى السياسية التى تسلمت السلطة بفضل هذه الثورة تبدو هى الأخرى تائهة، ومتخبطة، والأعراض التى ظهرت بعد إمساكها بزمام الأمور كثيرة:

دعك من العجز عن تشكيل حكومة قوية، ودعك من الاعتماد فى الوزارات الرئيسية ك الخارجية، والدفاع، والداخلية، والمالية، على كوادر غير إخوانية، ومن الوعاء الذى كان يغترف منة نظام يوليو رجاله، مع تباين المراحل والأولويات والشخصيات فيما بينهم ... لم يفعل الإخوان ذلك تعففا، ولا حبا فى المشاركة، ولكن فقرا، واضطارا،. ودعك ثالثا من تفضيل الوزير الفنى على الوزير السياسى (غير الموجود أصلا) لدى الإخوان أنفسهم، ولنترك أيضا غياب الصراحة والشفافية فى كل شئ حيث لم نعرف حتى الآن مثلا من اعتذر عن المشاركة فى الوزارة، رئيسا لها، أو وزيرا فيها، ولماذا اعتذر؟ ولا نعرف لماذا اختير من اختير، ولا أحد يعرف، ولن يعرف أحد قريبا مضمون التفاهم - الذى لا سبيل إلى إنكاره - بين الإخوان، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا وليس آخرا فلننس مؤقتا المخاوف المبررة من "أخونة" الدولة، ولنسال فقط هذا السؤال : ما الذى تغير حقا فى فكر وأداء كل من جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، بعد أن تولوا السلطة بما يستحقه هذا الوضع الجديد، وما يستحقه الشعب المصرى، وما تستحقه ثورة يناير؟

لا يقولون أحد أن الحزب ورجاله، وكذلك مكتب الإرشاد أكدوا الالتزام بمدنية الدولة، وبنبذ العنف، وتداول السلطة من خلال

الانتخابات العامة، ووضعوا ذلك في برنامج الحزب الانتخابي، في مناسبتى الانتخابات البرلمانية والرئاسية؟

هذا.. وغيره من التطورات المماثلة جيد، ومرحب به، ولكن أين هى مضابط المناقشات التى أدت إلى ذلك؟، من عارض؟ ومن أيد؟ وماذا كانت حجج المعارضين؟ وماذا كانت أسباب المؤيدين؟ وهل كانت أسباب المؤيدين أصيلة أم ذرائعية؟ وما هى المؤثرات الخارجية فى هذه التحولات؟ سواء كانت استلهاها من نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية التركى، بعد سلسلة طويلة من النكسات والخبرات فى مسيرة الإسلام السياسى التركى، أو كانت التحولات مواءمة مع شروط أمريكية أوروبية؟ وأين هى الوثائق التى تجعل هذه الالتزامات الجديدة وغيرها عقدا مع الشعب، ومع العالم، ومع التاريخ؟

إن أهمية الوثائق التى نطلبها، ونثق أنها غير موجودة، أنها تفسر وتوقع، ليس فقط المعارض، ولكن أيضا المؤيد، بل وتلزم العضو العامل فى الجماعة وحزبها، ولن يتأتى ذلك إلا بحوارات داخل الجماعة من مستوى الشعبة، حتى مجلس الشورى، ومكتب الإرشاد، وكذلك الحزب، وهو ما لم نسمع أنه حدث لا قبل الثورة ولا بعدها .

خذ مثلا مسألة نبذ العنف، فما لم تكن تلك عقيدة أقرت فى حوار ديمقراطى داخل الجماعة، وطرد من الجماعة من يعارضها ..فستظل المخاوف من المستقبل لها ما يبررها، لأن العنف يمكن أن يتولد من "الديناميات" الداخلية مع مرور الوقت، والشعور بالاستقواء ! ولنتذكر الهلع الذى أصاب المصريين جميعا فى يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٢ قبل إعلان نتائج جولة الإعادة فى انتخابات الرئاسة، بسبب احتشاد "ميليشيات" الإخوان لمنع "سرقة الانتخابات " من مرشحهم، ولنشكر للإخوان أيضا

استعراضهم للقوة في يوم جمعة كشف الحساب (١٢ أكتوبر)، لأنهم أثبتوا سلامة حجتنا، لاسيما أن بعضهم أصر على إنكار صلتهم باشتباكات ذلك اليوم، ليأتى بعضهم الآخر ليلا فيتحدث عن "علمانيين سبوا الدين" فكان لابد من عقابهم، ولنتذكر أيضا - وهذا هو الأهم - أن الأستاذ "حسن البنا" مؤسس الجماعة لم يخطط عام ١٩٢٨ لـ"اغتيال" محمود فهمى النقراشى" باشا، أو القاضى أحمد الخازندار بعد عشرين سنة، ولم يكن الأستاذ البنا يخطط أيضا عند تأسيس الجماعة لتفجير دور السينما والملاهى، وممتلكات اليهود المصريين ردا على اغتصاب الصهيونية لأرض فلسطين، ولكن كل ذلك جاء نتيجة للديناميات الداخلية، والشعور بالقوة، والإيمان بأن الجماعة دائما على حق.

وأيضا هى الوثائق التى تشرح لنا تصور الجماعة لماضيها، ودورها في سياق التاريخ الوطنى المصرى، وأين أخطأت؟ ولماذا؟. وأين أصابت؟. ولماذا؟. وأين اخطأ الآخرون؟. وأين أصابوا؟. وما هو موقف الجماعة، وحزبها من تيارات الإسلام السياسى الأخرى؟.

إنه ظلام التيه :

كل هذه الأسئلة .. فضلا عن الأسئلة التى تتعلق بالمستقبل، لا يكفى أن يجيب عليها برنامج انتخابى لجماعة تعمل منذ ٨٠ عاما، وبدأت برفض الديمقراطية، والوطنية، والانتخابات، وبطلب الخلافة الإسلامية العظمى، وكونت جهازا سرىا للاغتيالات والتفجيرات، ثم انخرطت في عملية ديمقراطية وفق برنامج يختلف -في بعض جوانبه - اختلافا جذريا مع البرنامج الذى كان قد طرحه الرأى العام، كبداية لتشكيل حزب إخوانى عام ٢٠٠٧.

إن البرامج تتغير كل أربع أو خمس سنوات .. ولكن المنطلقات الفكرية لا تتغير، وإنما تتطور عبر عقود.

بوسعى الإدعاء أن أيّاً من هذه الأسئلة ليس على جدول أعمال جماعة الإخوان، أو حزب الحرية والعدالة .. وبوسعى أن أدعى أيضاً أن مكتب الإرشاد لم يفكر لحظة واحدة في أن يطلع الرأى العام، ولا حتى يطلع أعضاء الجماعة على مستوى الشعب على حقيقة ما يجرى فيه من مناقشات، وما يتخذ فيه من قرارات بأسبابها المرجحة، وحسابات نتائجها المتوقعة، وقد كان ذلك مقبولا وهم مطاردون، أو وهم خارج السلطة، أما وقد تولوا السلطة بثقة الشعب فيهم، فلم تعد الليلة مثل البارحة، ولم تعد مصائر ٣ ملايين مُحِبٍ ومنتسبٍ وعضو هى التى فى أيديهم، ولكن الذى فى أيديهما الآن مصائر ٩٠ مليون مواطن مصرى، وربما مصير الإقليم الذى تعيش فيه مصر بأسره.

ولن يكون تصيداً، إذا قلنا إن ممارسات الإخوان نوابا ورئيسا أظهرت كثيرا من التخبط والتوهان كذلك على مستوى النظرة الأخلاقية للعمل السياسى، فبعض البيانات الرئاسية لم تذكر الحقائق مثلما حدث فى تفسير عدول الدكتور مرسى عن المشاركة فى تشييع جنازة شهداء رفح، فقد قيل أولا إن الرئيس يرغب فى عدم مضايقة المواطنين بإجراءات تأمينه، ثم قيل بعد أيام أن الحرس الجمهورى والشرطة العسكرية هما اللذان طلبا منة الرجوع من منتصف الطريق عجزا عن تأمينه، وسيكتشف القارئ فى الفصل الخامس من هذا الكتاب أن السبب لم يكن هذا ولا ذاك.

وينطبق هذا المعيار أيضا على الموقف الخلقى، والدينى من قرض صندوق النقد الدولى المطلوب لمصر، فقد كان حراما على الجنزورى، حلالا

لمرسى وحكومته، والأمثلة عديدة، ولا أقول إن السياسيين من غير الإخوان والسلفيين ليسوا موصومين بازواجية المعايير الخلقية، إلا أن الإخوان يقولون أنهم أنقى، وأتقى، وأن السياسة في عهدهم ستكون مبرأة من كل هذه الأوشاب ! فمن أفواههم ندينهم، كما قال السيد المسيح عليه السلام، و"كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون"، كما علمنا ربنا في قرآنه العظيم.

لهذه الأسباب قلنا .. ويقول غيرنا كثيرون.. إن ثورة ٢٥ يناير المصرية ما تزال تائهة.

أما لماذا تاهت؟ ففى الفصول التالية من الكتاب محاولة للإجابة عن هذا السؤال . وهى محاولة من مؤلف رأى، وسمع، وتحدث داخل "مطبخ" إدارة المرحلة الانتقالية .. ولذا فهذه المحاولة محدودة بهذه الحدود : الرؤية، والسمع، والحديث المباشرين، وإذن فهى ليست سرداً حصرياً لكل أحداث الثورة، والمرحلة الانتقالية، كبيرها وصغيرها، وليست روايات من مصادر مكتوبة، أو مسموعة نقلا عن طرف ثالث .

لكن يبقى أن السبب البعيد فى "توهان" ثورة يناير، والكامن خلف كل التفاصيل الواردة فى هذا الكتاب، وغيره من الكتب هو أن القوى الحديثة فى مصر ضعيفة تنظيمياً، وفقيرة مالياً، ومعدومة الصلة بمؤسسات الدولة: كالمؤسسة التربوية والتعليمية، والأزهر، والمساجد، والكنائس، والجهاز الحكومى، والمؤسسة العسكرية، وضعيفة الصلة أيضاً بقوى السوق، والإنتاج، كاتحاد الصناعات، والغرف التجارية، ونقابات العمال، والمهنيين، فى حين تتغلغل القوى التقليدية فى الكثير من هذه المؤسسات..

ورغم كل ذلك سوف يبقى "الحديث" دائماً هو الأقدر على صنع المستقبل.

الفصل الثانى

أجزاء من الصورة المشير: الرجل والظرف

"القوات المسلحة لا تسأل، ولا يحقق معها،
ولا يؤتى بسيرتها حتى فى مجلس الشعب،
ومهمتها هى حماية الشرعية"
من حديث طنطاوى لحمدى الطحان رئيس
اللجنة البرلمانية لتقصى الحقائق فى حادث
غرق العبارة السلام ٩٧ .

لن يستطيع أحد أن يفهم نجاحات ثورة ٢٥ يناير القليلة،
وتعرجاتها الكثيرة، وإخفاقاتها الأكثر، دون أن يفهم، أو يحاول أن يفهم
شخصية المشير محمد حسين طنطاوى، الرجل الذى ألقى عليه الأقدار
مهمة قيادة المرحلة الانتقالية، منذ يوم تولى الرئيس السابق حسنى

مبارك عن رئاسة مصر، إلى يوم تسلم الرئيس المنتخب محمد مرسى سلطة الرئاسة على مرحلتين .

حقا لم يصبح طنطاوى رئيسا مؤقتا للجمهورية وإنما فوضت سلطات الرئاسة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكامل أعضائه برئاسة المشير، وقد يكون ذلك مسوغا لعدم تحميل المشير المسؤولية الكاملة عن مساوئ ومحاسن الإدارة العسكرية للفترة الانتقالية، لكن الحقيقة التى اتفق عليها كل من رأى، أو سمع مباشرة، هى أن القرار النهائى ظل فى يد الرجل، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

أما لماذا فضل طنطاوى، ورجاله هذه الصيغة رغم شذوذها السياسى، فضلا عن شذوذها الدستورى (الذى يعرفه الجميع، لأن دستور ١٩٧١ كان ينص على أن تؤول سلطات الرئيس فى حالة تنحيه، أو إقالته، أو مرضه أو وفاته إلى رئيس مجلس الشعب، فإن لم يكن، فىإلى رئيس المحكمة الدستورية العليا) فإن التفسير- وهذا اجتهاد محض- ينطوى على أسباب محدودة، وأيضا على أسباب لا يمكن استساغتها بسهولة.

المحمود من تلك الدوافع هو الحرص على وحدة القوات المسلحة فى ظرف بالغ الخطورة، ومن ثم على تماسك الدولة، بل وبقائها ذاته، فالرجل لم يكن ذا شعبية بين صفوف الضباط، وكان مسئولا فى نظر ضباط المستوى الثانى، والأوسط، والأصغر عن كل المثالب التى يرونها بأعينهم، ومن ثم فإن توليه منصب الرئاسة المؤقتة منفردا قد يفتح الباب أمام احتمالات التمرد أو الانقلاب، ولكن كان مؤكدا أنه سيشتيع درجة عالية من التذمر، خاصة وأن هناك أسلحة بكاملها كان نفوذ عائلة مبارك فيها أقوى من نفوذ طنطاوى، وعليه فلا بد أن يشارك ممثلو هذه الأسلحة من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة مرحلة ما بعد مبارك، كما أن هذا النمط

من القيادة الجماعية العسكرية السياسية يغلق الأبواب أمام أية تحالفات محتملة بين ضباط الصفوف التالية، وبين أى من القيادات الكبيرة، ولا شك أن هذه الإستراتيجية حققت هدفها الأسمى وهو الحفاظ على وحدة القوات المسلحة، وتفادى انخراطها في صراعات خطيرة داخل صفوفها، وتجنب دخولها طرفا مباشرا في قمع كثيف للتحركات الشعبية، الثورى منها، أو" التخريبى" .

أما الأسباب التى حالت دون تولى طنطاوى منصب الرئيس المؤقت صراحة، ليقود عملية سياسية رصينة وحازمة، تمهد للانتقال إلى حكم ديمقراطى وطنى تلبية لإيديولوجية الثورة، والقوى التى صنعتها، والمناخ الذى حقق لها النجاح فى مرحلتها الأولى، والتى تعود إلى شخصية الرجل، فأول ما يتبادر إلى الأذهان هو تقدم السن، وهو عامل مهم بالقطع، لكن السمات الشخصية للمشير، وخبراته، ومواقفه قبل الثورة .. كل ذلك كان سببا رئيسيا فى تفضيل طنطاوى لهذا النمط من إدارة المرحلة الانتقالية للحالة الثورية، كما كان سببا فى البطء، والتردد فى اتخاذ القرارات، وهذه هى الأسباب غير المستساغة فى تفضيل طنطاوى "الاختفاء" وراء لافتة القيادة العسكرية الجماعية.

ما هى تلك السمات، والخبرات، والمواقف ؟

دعونا نستخلصها معا من معلومات رواها شهود عيان عن الرجل، ومن أحداث، ومواقف على لسان أطرافها (وكلها جرت قبل ثورة يناير)، أى عندما كان وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة فقط، أى أنها جرت عندما كان الرجل فى أوج لياقته الجسمية والنفسية، وفى الوقت الذى لم يكن واقعا فيه تحت ضغط المسئولية السياسية الأولى عن إدارة وطن نشبت فيه ثورة، وظلت نيرانها تلفحه كل ساعة من النهار،

والليل، حتى أحيل إلى التقاعد، وفي اعتقادي أن هذه المعلومات أبلغ في الدلالة على طبيعة المشير طنطاوى، وخصائص شخصيته مما قاله، أو فعله، أو نقل عنه بعد الثورة، لأن ضغوط المرحلة الانتقالية - وكانت عاتية بالفعل - لم تفعل سوى أن أكدت هذه الخصائص، ووسعت من دوائر تأثيرها لتشمل كل إنسان، وكل شبر في أرض مصر، فضلا عن مسار الثورة، ومستقبل الوطن كله .

إنكار وتهديد :

كل مصري، وكثيرون من غير المصريين يتذكرون مأساة غرق العبارة السلام ٩٧، التي وقعت في فبراير من عام ٢٠٠٦، وراح ضحيتها ١٣٠٠ غريق في مياه البحر الأحمر، ويتذكر الجميع أيضا أن الاتهام بالتقاعس عن البحث والإنقاذ وجه بالدرجة الأولى إلى القوات المسلحة، وبلغ من سخط الرأي العام أن اضطر مجلس الشعب إلى تشكيل لجنة تقص الحقائق برلمانية في القضية برئاسة النائب حمدي الطحان رئيس اللجنة البرلمانية للنقل والمواصلات وقتذاك، وضمت اللجنة ٣٠ عضوا بينهم رجل الأعمال محمد أبو العينين الذي كان متحدثا باسم هذه اللجنة.

ما يدخل في سياق كتابنا هو مجريات اللقاء بين اللجنة، وقادة القوات المسلحة، واللقاء بين اللجنة والمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة.

جرى اللقاء الأول يوم ١٦ فبراير ٢٠٠٦، بين كل من الطحان وأبو العينين والنائب أمين راضى ممثلين للجنة تقصى الحقائق، وكل من اللواء مصطفى السيد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وقتها (ومحافظ

أسوان بعد الثورة)، واللواء مختار السعيد رئيس مركز البحث والإنقاذ بالقوات المسلحة آنذاك، واللواء ممدوح شاهين رئيس فرع المؤسسات الدستورية والسياسية بالأمانة العامة لوزارة الدفاع في ذلك الوقت أيضاً، وحضر اللقاء "شخص" غير محدد الهوية يرتدى الملابس المدنية . ويحكي الأستاذ الطحان وقائع ما جرى، فيقول: طلبنا تقريراً حول دور القوات المسلحة في الحادث منذ بداية العلم به، فقال اللواء مصطفى السيد إن الحادث وقع في منطقة لا تشكل جزءاً من منطقة البحث والإنقاذ الواقعة في دائرة اختصاص القوات المسلحة المصرية، وأضاف اللواء مختار السعيد بلهجة حادة، أن القرار الجمهوري الذي يحدد مهام إدارة البحث والإنقاذ يحصر نطاق عملها في الأراضي المصرية، والمياه الإقليمية المصرية، فرد الطحان: إن القرار الجمهوري يتضمن نصاً يقول: إن عمل هذه الإدارة يجري بالتنسيق مع وزارة الطيران المدني، وعليه لا بد من انطباق أحكام اتفاقيه شيكاغو للنقل الجوي، واتفاقيه سلامة الأرواح في البحار، وبما أن مصر- وقعت هاتين الاتفاقيتين، فإن اختصاص إدارة البحث والإنقاذ التابعة للحكومة المصرية والقوات المسلحة المصرية يمتد إلى الخط الفاصل بين نطاق البحث والإنقاذ المصري، ونطاق البحث والإنقاذ السعودي، ولا يتقيد بحدود المياه الإقليمية، نظراً لأن منطق اتفاقيه شيكاغو واتفاقيه سلامه الأرواح في البحار يقضى- باتصال جميع مناطق البحث والإنقاذ في العالم كله.

عندما أسقط في يد اللواء سعيد من الناحية القانونية إذا به يرد على الطحان بحجة أخرى، وهى إن الإدارة تتلقى مئات الإشارات المستغيثة للبحث والإنقاذ، ولا يمكن تلبية كل هذه الاستغاثات، خاصة وأن بعضها يكون مجرد إنذار أولى متسرع، ويستطاع التغلب على المشكلة .

وطبقا لرواية الطحان فإن اللواء طيار مختار سعيد قال عبارة شديدة الغرابة، هى بالحرف الواحد، وبسخرية واضحة بالعامية " هو كل إشارة تيجى.. نطلع" .. فقلت: يا سيادة اللواء .. أنت ضابط .. فهل ما تقوله معقول؟ فرد بعدوانية واضحة: عرفنى يعنى إيه " ضابط.." فقلت: بلاش ضابط .. "أنتم جيش"، فقال بدرجة أعلى من العدوانية : عرفنى يعنى إيه جيش ؟.. فقلت متمالكا أعصابي: إن البلد تنفق على الجيش لغرض واحد هو الدفاع عن أمنها وأرواح أبنائها، وإذا لم يقم الجيش بهذا الواجب، فلا داعى إذن لوجوده.

هنا احتدم الموقف، فتدخل اللواء مصطفى السيد، واقترح استراحة قصيرة لشرب القهوة .. فى هذه الأثناء انسحب من الجلسة الشخص الذى كان يرتدى ملابس مدنية، وبعد انتهاء استراحة "المشروبات" دخل ضابط ليقول إن المشير يريد أن يلتقى بكم، فتوجهنا إلى مكتب المشير، وجلسنا فى صالون الانتظار ربع ساعة، ثم دخل المشير مشدودا ومتجهما، وبادرنى بالحديث قائلا: " القوات المسلحة لا تسأل ولا يحقق معها، القوات المسلحة فوق المساءلة، وفوق التحقيق،هى تحمى الشرعية، ولا يؤق بسيرتها حتى فى مجلس الشعب." رد الطحان : لكننى الذى أنيت بسيرة القوات المسلحة فى مجلس الشعب، وكان ذلك تعقيبا على بيان الحكومة الذى قال فيه الدكتور مفيد شهاب (وزير الشئون البرلمانية) : إن القوات المسلحة أدت دورها كاملا فى الحادث فى البر، والبحر، فقلت: إذا كانت القوات المسلحة قد أدت دورها فى البحر فهذا هو واجبها، أما فى البر فقد كنت موجودا فى اليوم التالى لوقوع الحادث، ولم أر أى أثر لوجود القوات المسلحة، فرد المشير : " إن أحدا لم يبلغنا"، " فعرفت أنه "استسلم"، وأدركت أنه ليس بالحزم والصرامة اللذين

حاول أن يبدو عليهما"، ثم أضاف الطحان أن الحادث وقع يوم الجمعة، وحتى صباح الأربعاء، ولم يكلف أحد خاطره بإرسال سيارات "ثلاجة"، لنقل جثث الضحايا، مما دفعة إلى الاتصال بـزكريا عزمى رئيس ديوان حسنى مبارك، طالبا منه حث الجهات المستولة على إرسال ١٠ سيارات نقل بثلاجات لنقل جثامين الضحايا إلى ذويهم، لدفنهم، بدلا من تركها مرصوصة فى العراء، بما يفوق طاقة الاحتمال البشرى، وبما يضاعف آلام الأسر والأقارب، كما أنه بادر إلى الاتصال بمحافظ البحر الأحمر مطالبا إياه بالطلب نفسه، لكن المحافظ تعلل بأن محافظته لا تملك هذا النوع من السيارات، فقال له: استأجرها يا أختى، ولكن لا رئيس الديوان، ولا المحافظ فعلا شيئا، فأين كانت إذن القوات المسلحة؟ وأنا أعلم أن لديها عددا كبيرا من هذه السيارات!!!!!!

مرة أخرى قال المشير: لم يعطنا احد خبر، ولم يطلب منا احد شيئا، ثم أراد طنطاوى أن يسترد زمام المبادرة فى هذه المساجلة، بغض النظر عن المنطق، والمسئولية السياسية، والقانونية، والأخلاقية للقائد العام لقوات الشعب المسلحة، فإذا به يغير مجرى الحديث، ويسأل الطحان: لماذا تتخذ موقفا عدائيا من القوات المسلحة؟. وكان من السهل دحض هذه التهمة، لان الطحان نفسه خدم ضابط احتياطيا، وكان من خريجى دفعة ١٩٦٨، من كلية الضباط الاحتياط، ليستعيد الرجل الزمام مرة أخرى فيقول: "إن كل ما نطلبه هو تقرير رسمى منكم يثبت هذه الحقائق، حتى نحاسب المقصرين الذين لم يبلغوكم".

جاء التقرير، ولكن كان مغلوطا، ومغالطا، ومع ذلك فقد كان بالغ الأهمية والفائدة، لأنه ادعى أن مركز البحث، والإغاثة التابع للقوات المسلحة لم يتلق أية إشارات حول الحادث، لا هو، ولا أية جهة تابعة

للقوات المسلحة، وهذا كله مخالف للحقيقة، إذ أن هذا المركز وحده تلقى خمس إشارات، لأن نظام الإنذار المطبق به يعمل أوتوماتيكيا، الأدهى أن جهاز الاستقبال في المركز أغلق بفعل فاعل بعد الإشارة الخامسة.

أما المحزن فهو أن القوات المسلحة لديها مركز آخر تكلف إنشاؤه بمعونة أمريكية ١٠٠ مليون دولار تحت مسمى جهاز مراقبة الشواطئ، والسفن، وهو مركز بالغ الحيوية لخدمة الملاحة العالمية بين البحرين المتوسط والأحمر، بما أن هذه المياه تحمل على صفحتها كل عام ما مقداره ١٧ ألف سفينة، وكان هذا المركز قد تسلم قبل حادث العبارة سبعة لنشات إنقاذ سريعة، ذاتية الاعتدال، أي أنها تعود إلى وضعها الصحيح ذاتيا إذا تعرضت لأي حادث يجعلها تنقلب في أثناء إبحارها، ولكن هذه اللنشات مثلها مثل غيرها من معدات الإنقاذ الجوي، والبحرى ظلت واقفة في أماكنها، والمصريون الفقراء يصارعون الأمواج في برودة الهزيع الأخير من الليل، وطوال يومين كاملين حتى لقي ١٣٠٠ منهم وجه ربهم ليشكوا إليه ظلم حكاهم، وقادتهم العسكريين.

بمجرد الخروج من مبنى وزارة الدفاع تطوع رجل الأعمال محمد أبو العينين بتصريح لم يستأذن فيه الطحان بصفته رئيس اللجنة، كما سبق الاتفاق بينهما، قال أبو العينين في هذا التصريح الصحفي: إن محطة الاستغاثة الدولية التابعة لهيئة " اللويدز" في الجزائر لم تبعث إلى مصر- بإشارة الاستغاثة، وان مصر سوف تحاسب الجزائر على هذا التقصير، وعلى الفور بعث السفير الجزائري في القاهرة إلى كل الجهات المعنية في مصر- بخطاب رسمي موثق يفيد تلقى سفارته عدد ١٦ استغاثة من الجزائر، وان جميع هذه الإشارات أرسلت إلى الجهات المصرية المعنية، وبهذه الرسالة يبلغ عدد الإشارات المرسله من السفارة الجزائرية بالقاهرة ١٧ إشارة.

تقول الروايات الرائجة أن القواعد التي وضعها مبارك، استلهاها من القذافي، وقبلها طنطاوى، لتأمين النظام من الانقلابات العسكرية كانت هى السبب فى عدم قيام القوات المسحقة بدورها فى إنقاذ ركاب العبارة، وقد ألح إلى هذه القواعد الدكتور مصطفى الفقى فى حديثه التليفزيونى "سنوات الفرص الضائعة" قائلاً : إن سلاح الجيش المصرى فى مكان، وذخيرته فى مكان آخر، والوقود فى مكان ثالث، ولا بد من قرار من القائد العام شخصياً للجمع بين الثلاثة للقيام بأية مهمة، ولما كان حادث العبارة قد وقع بعد منتصف الليل، فلم يجرؤ أحد على إيقاف القائد العام، وقائده الأعلى.

بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب تمكنت من توثيق معلومة، لم يؤكدتها الأستاذ حمدى الطحان، لأنه لم يسمعها بأذنه كما قال وهى أن المشير عندما أبلغ بالحادث - فى موعد استيقاظه الطبيعى - وسئل الإذن ببدء عمليات البحث، قال : "ومن الذى سيتحمل التكاليف ؟ إن القوات المسلحة لا تستطيع تحمل هذه التكاليف"، ومصدرى هنا هو السفير عمر متولى سفير مصر- الأسبق فى تركيا ومساعد وزير الخارجية الأسبق الذى سمع ذلك بأذنه من قيادة برلمانية كبيرة كانت فى أنقرة لحضور مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية، فى وقت إعداد تقرير لجنة تقصى الحقائق، وتلقى اتصالاً هاتفياً من القاهرة، يطلب منه حذف هذه العبارة التى وردت على لسان طنطاوى، إن كانت قد وصلت إلى مسامع الطحان، أو أى من أعضاء اللجنة، فطمأن البرلمان الكبير محدثه بأن ما يخشى منه غير موجود فى التقرير، وأفضى- بكل ما دار فى الحديث إلى السفير متولى، وهو يتألم، لكنه لم يكن يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك.

المشير الذى لم يستطع تحميل القوات المسلحة تكاليف إنقاذ غرقى العبارة، كان قادراً على تحميلها تكاليف هدم وإعادة بناء رصيف الليخت الرئاسى فى شرم الشيخ، لإضافة مظلة إلى الرصيف، وإن كان على مضض منه، كما سيلي فى هذا الفصل.

على باب السجن الحربى :

تجربة أخرى تظهر أى نوع من القادة والرجال كان المشير طنطاوى، وهذه التجربة جرت مع كاتب هذه السطور شخصياً، وكادت تودى به إلى السجن الحربى، بسبب رعب المشير من حسنى مبارك، فقد كنت مشرفاً مناوباً على الطبعة الأولى للأهرام فى أحد أيام شهر مارس، سنة ١٩٩٦، وكان طنطاوى يزور اليونان، وفى الاجتماع الصباحى للديسك المركزى عرض تقرير إخبارى بعثه مراسل الأهرام فى أثينا (عبد العظيم درويش)، حول نتائج مباحثات وزير الدفاع المصرى مع نظيره اليونانى، وقرر رئيس التحرير - الأستاذ إبراهيم نافع - وضع هذا التقرير فى الصفحة الأولى، وهكذا كان.

بعد مرور أسبوع تقريباً، وفى وقت الظهيرة جاء إلى "تراييزة" الديسك المركزى زميلنا الأستاذ أحمد فؤاد رئيس القسم العسكرى مستفسراً - ببراءة ظاهرة - عمن أجاز نشر التقرير عن زيارة المشير إلى اليونان، ولما كنت مناوباً فى هذا اليوم أيضاً فقد أجبت: إن رئيس التحرير هو الذى أجاز نشر - التقرير، فرد الأستاذ أحمد فؤاد: ليس عن هذا أسأل، ولكن أسأل من وقع أمر النشر للمطبعة من الزملاء على الديسك المركزى ؟ فأجبت ببساطة ودون أن اشعر بأى سبب للقلق والإنكار أننى أنا من وقع أمر النشر -

بصفتي مسئول الطبعة يومها، وهنا دوت المفاجأة: إنك مطلوب للتحقيق في القضاء العسكري، وإنني كلفت بأن أعرف اسم من وقع أمر النشر. لكي يرسل إليه أمر المثل أمام المدعى العسكري، وإلا صدر بحقه أمر ضبط وإحضار عن طريق الشرطة العسكرية؟ هكذا قال "أحمد فؤاد" فرددت متسائلا: ولكن ما هي التهمة؟ قال: إنك نشرت تقريرا عسكريا دون موافقة جهاز الأمن الحربي كما ينص القانون، فقلت: ولكن هذا ليس سرا عسكريا، كما أن الخبر ذاته كما بعث به المراسل يقول إن هذه تصريحات من المشير طنطاوي إلى التلفزيون اليوناني، مما يعنى أنها نشرت إعلاميا قبل أن تنشرها الأهرام، فابتسم أحمد فؤاد بمزيج من السخرية من الموقف، والإشفاق على زميل قائلا: قل هذا في التحقيق.

على الفور أبلغت الأستاذ سامي متولى مدير تحرير الأهرام وقتها، الذى أبلغ بدوره الأستاذ إبراهيم نافع لحظتها أمامى هاتفيا، لأنه لم يكن في مكتبه، فكان رد الأستاذ "إبراهيم نافع" كما أبلغنى به الأستاذ سامي متولى، أن لا أذهب إلى التحقيق، حتى وإن أرسل إلى استدعاء رسمى، ولكنه كلف الأستاذ سامي متولى بالذهاب بنفسه إلى مكتب المدعى العسكري لتسوية "القضية"، ممثلا لرئيس تحرير الأهرام، وعندما تحدد موعد الأستاذ سامي متولى مع المدعى العسكري كان شهر رمضان قد دخل، وفي الموعد ذهب الأستاذ سامي، ففوجئ بأنه ليس ذاهبا إلى تسوية، ولكن إلى تحقيق تدور كل الأسئلة فيه حول شخصية من وقع أمر النشر.

وكما أخبرنى الأستاذ سامي لدى عودته إلى الأهرام الساعة الرابعة من بعد الظهر، فقد ظل المحقق يرفض إجاباته التى انصبت على أن توقيع أمر النشر هو إجراء روتيني تنفيذيا لقرار رئيس التحرير، وأن المحرر المناوب

كمستئول عن الطبعة هو في الأصل نائب عن رئيس التحرير، وبالتالي فلا مسؤولية عليّة حسب التقاليد الصحفية، والمسئولية كلها- إن كانت هناك مسؤولية- تقع على رئيس التحرير نفسه، ورغم أن هذا صحيح تماما، فإن تشبث الأستاذ سامى متولى بإلقاء المسؤولية كلها على الأستاذ إبراهيم نافع قصد به أيضا إجبار المدعى العسكرى على إغلاق القضية، لأنه لن يجرؤ على استدعاء إبراهيم نافع للتحقيق إلا بإذن المشير، ولن يجرؤ المشير على استدعاء نافع لتحقيق عسكرى دون موافقة مبارك، وهذه مستحيلة نظرا لمكانة إبراهيم نافع الفريدة عند الرئيس مبارك، ولخطورة التحقيق العسكرى مع رئيس تحرير الأهرام من الوجهة السياسية. ويستكمل الأستاذ سامى متولى رواية ما حدث فيقول: إن المحقق - وكان برتبة عميد - أوقف الاستجواب عدة مرات وكان يخرج إلى غرفة مجاورة ليتحدث في التليفون، وفي كل مرة كان يعود طالبا اسم موقع أمر النشر- لإلقاء القبض عليه، بينما يرفض الأستاذ سامى متولى ذكر اسم أى متهم غير إبراهيم نافع، ومن حسن حظ الكاتب أنه على الرغم من أن الزميل احمد فؤاد أبلغهم باسمه، إلا أن شهادة فؤاد وحدها ما كانت لتكفى، وأن اعتراف مدير التحرير عليه كان هو الدليل .

كانت الساعة قد تجاوزت الثالثة بعد الظهر، عندما أوقف المحقق التحقيق ليخرج إلى غرفة الأحاديث الهاتفية ثم يعود قائلا للأستاذ سامى متولى: إذا أردتم إغلاق القضية، فلابد أن يتحدث الأستاذ إبراهيم نافع شخصا إلى المشير حتى يأمر بحفظ التحقيق، لأنه هو الذى أمر بفتحه، وهذا ما حدث فعلا.

لم تكن هذه النهاية السعيدة للتحقيق العسكرى هى خاتمة القصة كلها، فلم يمر سوى ثلاثة أيام حتى جاءنا من رئيس القسم العسكرى

الأستاذ احمد فؤاد تقرير عن نتائج زيارة المشير طنطاوى وزير الدفاع المصرى لليونان، هو بعينه التقرير الذى سبق نشره، بحروفه وكلماته، عدا مقدمة من سطين تقول: استقبل الرئيس حسنى مبارك أمس المشير.....الذى عرض على سيادته تقريراً حول نتائج زيارته الأخيرة لليونان، والتي تتمثل في: (.....).

إذن ما هو تفسير هذا اللغز ؟

التفسير جاء متأخرا سنة كاملة، وقدمه مصادفة المرحوم اللواء منير شاش في منزله الريفى فى قرية بنى هلال بالشرقية، وكنت مدعوا للغداء عنده، وتطرق الحديث كالعادة إلى السياسة، ليتحول كما كان حتميا إلى ظروف خلع المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة - رحمة الله - من منصبه كوزير للدفاع، وقائد عام للقوات المسلحة، وكان اللواء شاش كما هو معروف من أقرب أصدقاء ومساعدى أبو غزالة إلى قلبه، فقص شاش قصصا كثيرة أصبح أكثرها معروفا حول قلق مبارك من قوة شخصية أبو غزالة، وثقافته، وصلاته، وشعبيته فى القوات المسلحة وبين الرأى العام، إلا أن القصة التى تتعلق بموضوعنا السابق جرت على النحو التالى ... ففى أحد أعياد نصر أكتوبر استضاف التلفزيون المصرى المشير أبو غزالة بصفته وزيرا للدفاع على حوار مع الأستاذ مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور وقتها، والأستاذ صلاح منتصر- رئيس تحرير مجلة أكتوبر فى ذلك الوقت أيضا، والأستاذ محفوظ الأنصارى، وكان رئيسا لتحرير الجمهورية، وجرى الحوار لمدة ساعتين، لكن مصر ظلت تتحدث عنه، وعن أبو غزالة لمدة شهرين، وكانت المقارنة بين حضور، وخفة ظل، وثقافة أبو غزالة، وبين نقيض كل ذلك فى شخصية الرئيس، هى أكثر ما أزعج مبارك، الذى اتصل

على الفور بأبو غزالة في مكتبه آمرا إياه : لا تظهر في التلفزيون، ولا تتحدث إلى صحيفة قبل أن تأخذ إذنا منى ؟

ثم عقب اللواء شاش قائلا إن الرجل -أبو غزالة- كان يخرج من الأبواب الخلفية لأى مكان يعرف أن به صحفيين، وعندما أبدت دهشتى من رضوخ أبو غزالة إلى هذا الحد، كان رد اللواء منير شاش: وماذا يفعل؟ هل يقوم بانقلاب؟ لقد كان هذا هو الحل الوحيد، ولكن قادة الجيش المصرى لا يفكرون على هذا النحو، فضلا عن أن البلد كلها كانت فى قبضة أبو غزالة أيام تمرد جنود الأمن المركزى، ولكن جيشنا ليس انقلابيا، لأنه يعلم أن احترام الشرعية ضرورة قصوى من ضرورات الأمن القومى.

من الواضح إذن أن رأس أبو غزالة الطائر، وكذلك الأمر الصادر إليه بعدم الحديث للإعلام قبل الحصول على إذن الرئيس ألزم كل من جاءوا بعده فى وزارة الدفاع، ومن المفهوم الآن أن المشير طنطاوى عندما وافق فى أثينا على نشر التقرير "إياه" كان يظن أنها مسألة روتينية، لأنه نشر- فى تلفزيون اليونان، وربما كان قد استأذن مبارك فى الحديث إلى التلفزيون اليونانى، وربما لم يكن فى حاجة إلى الاستئذان، مادام يتحدث إلى محطة غير مصرية، ولكن من الواضح أن الرئيس لم "يفوتها" عندما نشر نفس الكلام فى الأهرام حتى يظل أمره السابق إلى أبو غزالة ساريا بصراحة، ولم يكن بد من التحقيق العسكرى مع " الأهرام" لكى يثبت المشير أنه لم يخالف أمر الرئيس، حتى وإن كان قد وافق من قبل على النشر، وعندما اصطدم بحقيقة أن المسئول الأول عنه هو إبراهيم نافع، وليس عبد العظيم حماد أو عبد العظيم درويش كان من السهل عليه أن يطلب من الرئيس الموافقة على إغلاق التحقيق، أما التشدد فى طلب

اسم متهم غير إبراهيم نافع فكان هدفه البحث عن كبش فداء ألين عظاما لتهدئة غضب الرئيس.

فن كسر وزير الدفاع :

هل كان ذلك درسا في الانضباط ؟ أم هو تفنن الرؤساء في " كسر- وزراء الدفاع، الذين هم في الوقت نفسه القادة العامون للقوات المسلحة.؟!

وعلى ذكر غرام مبارك المشبوب "بكسر" وزير الدفاع، حتى لا يتكرر نموذج أبو غزالة فقد عوقب الفريق "يوسف صبرى أبو طالب"، على ذنوب اقل كثيرا من إعجاب المواطنين والضباط والجنود بأبو غزالة، فالرجل الذى جاء خلفا للمغضوب عليه، أراد تجديد وتجميل مقر إقامة وزير الدفاع والقائد العام في حلمية الزيتون، واختار سيدة قريبة من الأسرة مديرة للمنزل، الذى يتكون طابقه الثانى وحده من ثمانى غرف، كما أنه حاول تجديد كابينة وزير الدفاع على شواطئ " المنتزه " بالإسكندرية، وعلى الفور ابلغ كل ذلك إلى مبارك، فاتصل في لحظتها بالفريق أبو طالب آمراً دون مناقشة بطرد مديرة المنزل، ووقف أعمال التجديد، والتجميل في منزل " الحلمية " وكابينة " المنتزة."

هل يفسر ذلك لماذا كان طنطاوى، وعائلته يتناولون وجبة غذائهم كثيرا بأندية القوات المسلحة.؟ حتى يطمئن الرئيس أن المشير لم يوظف مديرة لمنزله !

رغم كل هذا الحرص لم يعدم مبارك فرصة لكسر الرجل :

ذات مرة طلبت وزارة الدفاع من رئيس الجمهورية التفضل بمنح نجمة الشرف لضابط صغير استشهد في العملية الدولية لتطهير سواحل الكويت من ألغام صدام حسين، وعرض الطلب على الرئيس، فأصدر صوتاً زائماً كان معروفاً لرجاله أنه يعنى إمكان عرض الموضوع مرة ثانية عندما يطلبه، وعلية فلم يرد الطلب إلى وزارة الدفاع، ومرت عدة أسابيع، والرئيس لا يطلب إعادة العرض عليه، وحدث أن كان يقوم بزيارة خارجية، ولدى عودته كان المشير طنطاوى بين مستقبله من الوزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء بالطبع، وعندما جاء الدور على طنطاوى ليصافح الرئيس، لم يمد الأخير يده، وقبل أن يعيد المشير يده إلى مكانها انفجر فيه مبارك قائلاً: "إيه يا حسين .. نقيب إيه اللى أنت طالب له نجمة الشرف ..إيه هو إحنا بنبيع فجل، " وتركه ليصافح من يليه، ومن يلى يليه.....

يقول محدثى: لك أن تتصور لماذا اختار مبارك أن يوبخ وزير دفاعه أمام كل الوزراء، والحرس لمثل هذا السبب، وكان يمكن أن يفعل ذلك فى اتصال تليفونى، إذا كان الأمر يستحق التوبيخ؟، ثم يستطرد: إلا أنه أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، يكسر المشير أمام جميع وزرائه، ويرهب جميع هؤلاء لأنه إذا كان يفعل ذلك فى وزير الدفاع، والقائد العام للقوات المسلحة، فماذا سيفعل فى أحدهم، إذا ارتكب ما يعتبره الرئيس خطأ؟

المدحش أن طنطاوى كان قد تبوأ منصب وزير الدفاع وهو فى حالة "كسر أو انكسار" من البداية، فقد كان الفحص الطبى الدورى لقادة القوات المسلحة قد أثبت عدم لياقته صحياً، إذ كان يعانى من متاعب

في القلب والكبد، وهذا معروف للكافة، ولكن الرئيس نفسه هو من استبقاه ثم خالف العرف السارى في القوات المسلحة فأبقى به وزيرا للدفاع، وقائدا عاما من منصب رئيس هيئة العمليات، دون أن يمر كما جرت العادة بمنصب رئيس الأركان، وكل هذه من رئاسية تضمن ليس فقط الولاء، ولكن أيضا الخضوع .

المناسبة تحتم هنا أن نذكر أن طنطاوى عندما أصبح وزيرا للدفاع، وقائداً عاماً أحال أعضاء القومسيون الطبى الذين قرروا عدم لياقته صحيا إلى التقاعد فورا. وكان يرأسهم العميد طبيب سمير معربة ... ومما زاد في ذنب العميد معربة لدى طنطاوى أن الأول أمر الثانى (وكان برتبة لواء) بإطفاء سيجارة كان يدخنها لدى دخوله إلى غرفة الكشف الطبى.

كان الفريق أحمد نصر قائدا للقوات الجوية قبل أن يختار مبارك طنطاوى قائدا عاما ووزيرا للدفاع، أى أن نصر- كان برتبة فريق، وطنطاوى برتبة لواء، ثم أصبح الثانى فريقا أول، وقائدا عاما، وقد كان نصر أقدم من طنطاوى فى التخرج "بدفعة" ، وتسببت هذه المفارقة فى كثير من المشكلات بين الطرفين .. ولم يستطيع طنطاوى حسمها، وكثيرا ما حاول أن يروض نصر بطرق مختلفة، بعضها مضحك...

وكان الفريق نصر معروفا بقرية الشديد من الرئيس مبارك، ربما أكثر من أى قائد آخر لهذه القوات، لخدمته الطويلة معه فى القواعد قبل أن يصبح مبارك نفسه قائدا للقوات الجوية، لذا كان نصر- يعتمد فى بعض الأحيان إحراج طنطاوى كأن يتمهل فى الدخول إلى احتفالات أو اجتماعات القيادة العليا حتى قبل ثوان من دخول القائد العام.

وفي حكاية رواها لى لواء جوى متقاعد من أصدقاء مبارك ونصر- من أعضاء نادى هليوبوليس الذى اعتاد نصر- التريض فيه بعد خروجه من الخدمة، فإن طنطاوى قرر ترويض نصر بحيلة مبتكرة، فقد قرر أن يخترق موكبه مقر رئاسة القوات الجوية فى طريقه من مقر إقامته " بحلمية الزيتون" إلى مكتبه بكوبرى القبة، دون إبلاغ قائد القوات، وبالطبع علم نصر بذلك فوراً، فأصدر أوامره بعدم إطلاق "البروجى" لتحية القائد العام لدى دخوله، أو خروجه فى اليوم التالى، وعندما لم يطلق البروجى نهر المشير طنطاوى بشدة المسئولين عن البوابات، الذين وقعوا بين مطرقة قائدهم المباشر، وسندان قائدهم العام، ومن ثم فقد أبلغوا قائدهم المباشر الفريق أحمد نصر، الذى هدأ من روعهم، وأمرهم بإطلاق البروجى بأعلى صوت من جميع بوابات رئاسة القوات الجوية لدى مرور القائد العام، وإذا بالرئيس مبارك الذى كان يسكن بجوار قيادة القوات الجوية، والذى كان ساعتهما يمارس رياضة الاسكواش فى دار القوات الجوية المواجهة لمنزله يسمع هذا الصوت المدوى والمقلق، فيتصل من الملعب بالفريق نصر- ليسأله ما هذا الذى يحدث؟ ويجيب نصر ساردا قصة غضب المشير من عدم إطلاق البروجى، تحية له، لدى اختراق موكبه رئاسة القوات الجوية فى الطريق إلى مكتبة بوزارة الدفاع، فيطلب مبارك طنطاوى على الهاتف فوراً قائلاً بالحرف الواحد: "يا حسين لا تمر من رئاسة القوات الجوية مرة أخرى" ويضع السماعة.

وتنتهى التمثيلية، ويظل المشير والفريق كل على موقفه، حتى يحال نصر إلى التقاعد، ما يهمنى هو طريقة طنطاوى فى التعامل مع مرؤوس قوى، ورئيس أقوى، إنها التمرد من الداخل، وتجنب المواجهة فى الميدان الرئيسى، والتحرش على الهامش، ثم تضعع العزيمة، والطاعة أخيراً.

مظلة ليخت الرئيس :

ليس أدل على بقاء المشير طنطاوى حبيسا في دائرة التمرد الداخلى قبل الثورة من قصة رصيف اليخت الرئاسى فى شرم الشيخ، ويروى هذه القصة المهندس محمد شبانة الرئيس الأسبق لمجلس إدارة شركة النيل العامة للطرق والكبارى، إذ كانت هذه الشركة هى المكلّفة ببناء رصيف المرسى البحرى ليخت الرئيس الذى صمم على غرار يخت السلطان قابوس، وقامت الشركة بالتنفيذ طبقا للمواصفات العالمية لمراسى اليخوت، لكن "ديسكفرى" يخت الرئيس ليس ككل اليخوت، فالرصيف أثار غضب الأستاذ علاء مبارك، عندما ذهب ليتفقدّه بعد انتهاء العمل، إذ كيف لم يشيدوا علية مظلة تمتد لتغطى سطح اليخت أثناء رسوه ؟، مما يتركه عرضة لفضلات الطيور على حد قوله للمهندس شبانة، وعبثا حاول الأخير إقناع الأستاذ علاء، بأن وجود مثل هذه المظلة خطر شديد على متانة الرصيف، لأن ضغط العواصف عند هبوبها ستركز عليها من أسفل، فيتصدع الرصيف نفسه بمرور الوقت، ولأن ما يخشاه من سقوط فضلات الطيور على ظهر اليخت لن يحدث إلا بسبب هذه المظلة، بما أن الطيور ستأتى وتقف على حافتها، وتفعل فعلتها، ولما أسقط فى يد رئيس النيل للطرق والكبارى، لأن "علاء" أنهى الحديث باقتضاب، ذهب الرجل إلى وزير النقل وقتها المرحوم حمدي الشايب يطلب ميزانية إضافية ضخمة، لأن الرصيف الذى اكتمل سوف يهدم بالكامل، ويعاد بناءه مع مظلته بتصميم أبهظ كلفة، إذ يتطلب التصميم الجديد دق "خوازيق" ضخمة على عمق كبير فى قاع المرسى المائى، لكن الرجل لم تكن لديه ميزانية فائضة، وبعد طول محاولات مع المالية، ورئاسة الوزراء أحيل التمويل إلى القوات المسلحة، فاقترح المشير طنطاوى إيفاد

مندوب من "النقل" يشرح له تفاصيل المطلوب، ووقع اختيار وزير النقل طبعاً على المهندس شبانه، وأخذ الرجل يشرح، وأخذ المشير يزفر، وعندما انتهى الشرح، فوجئ شبانه بطنطاوى يطلب منه - بتهذيب - أن ينتظر خارج المكتب بعض الوقت "حتى يسب على راحته". ولكن بعد أن انتهى "السب" صدر الأمر بتوفير المبلغ المطلوب..

بذور التمرد الداخلي أخذت فى النمو بسبب ظهور أنجال الرئيس :

وأيّن كان جمال مبارك ورجاله من القوات المسلحة ؟ هل استطاع المشير، أو حاول حماية - درع الوطن وسيفه- من عبث الوريث، وأصدقائه من رجال الأعمال؟ مره أخرى لا أكتب هنا كلمة لم أسمعها من أطرافها المباشرين.

الجميع داخل وخارج القوات المسلحة كانوا يعرفون الوضع الخاص أو الذى ازداد خصوصية للقوات الجوية تحت حكم الرئيس مبارك، فقد كان قائدا لها.

وكان مبارك كما أشار الأستاذ هيكل فى "المقالات الست" يضع لهذه القوات حسابات خاصة فى خطط تأمينه، استيعاباً للدرس المستخلص من الانقلاب الذى أعاد شاه إيران الراحل إلى السلطة على أنقاض حكم الدكتور مصدق، فقد كانت الطائرات هى التى حسمت الموقف لمصلحة الشاه، ونصح الأمريكيون الشاه بعد عودته إلى عرشه بأن يضع القوات الجوية دائماً فى جيبه، لذا زوج ابنته لابن قائد الطيران، وأضيف إلى ذلك أنه كان استيعاباً أيضاً لدرس النجاح فى إخماد محاولة انقلاب الفرسان

(المدرعات حاليا) على مجلس قيادة ثورة يوليو سنة ١٩٥٤، بسبب تحليق القاذفات فوق معسكر الفرسان بأمر من قائد الجناح الجوى عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة وقتها.

وقد بدا جمال مبارك يجرب حظه فى القوات المسلحة أولا عن طريق القوات الجوية، والشاهد هنا هو اللواء ف.ح.، ففى احد أيام عام ١٩٩٧ فوجئ الرجل باتصال هاتفى يبلغه بان الروس سوف يأتون بعد أسبوع .. وإن الوزير أى "المشير طنطاوى" يريد إنهاء المسألة فى هذه الزيارة.

ولكن ما هى هذه المسألة ؟ إن اللواء ف.ح. لا يعلم شيئا عن هذه الزيارة ولا موضوعها؟ أجابه محدثه قائلا إن الروس عرضوا بيعنا ٦ طائرات " اليوشن ٧٦ " نقل عسكرى ثقيل بتسهيلات كبيرة، والوزير يريد إتمام الصفقة بسرعة..

صمت الرجل من هول المفاجأة، هل هناك تغيير فى سياسة التسليح المصرية ؟. ليس هذا شأنه على أية حال . لكن الإجابة قد تكون عند قائد القوات الفريق أحمد شفيق، وعلى أية حال فإن عليه أن يبلغه، صحيح أنه بصفته مدير العمليات هو صاحب رأى الفنى الأول، ولكن قائد القوات أدرى بما هو أعلى من ذلك ..

الفريق شفيق طلب دراسة الموضوع فنيا أولا، ولو من باب استهلاك الوقت، لكن الروس قادمون بسرعة، وليس هناك وقت.

تشكلت لجنة من المختصين، وأثبتت أن القوات الجوية ليست فى حاجة إلى هذه الطائرات من حيث المبدأ، فضلا عن عيوبها الكثيرة، وأهمها أنها تستهلك ١١ طنا من الوقود فى الساعة الواحدة، وان أجهزة

قيادتها منقسمة ما بين مقدمة الطائرة، ومؤخرتها، وأنها سريعة التأثير بدرجات الحرارة، وتحمل اللواء ف.ح. مسئولية الرأي الفنى مؤشرا بعبارة " نرفض هذه الطائرة "، ولم يأت الروس، وأخفقت الصفقة.ماذا كان وراءها.؟

الإجابة بعد أن نقرأ قصة أخرى : فى حوالى ذلك الوقت جاء من يزف إلى اللواء نبأ إمكان تزويده على الفور بعشرين طائرة من طراز " ميراج ٣ " الفرنسى.."بتراب الفلوس".. فى هذه المرة أيضا رفض بطل قصتنا مجرد مناقشة الموضوع، لماذا.؟ لأن القوات الجوية المصرية تبحث عن سوق لبيع طائراتها من طراز ميراج ٥ الأحدث طرازا، ومن ثم فلو قدمت هذه العشرين طائرة من طراز الميراج ٣ مجانا، فلن تكون إلا عبئا على قواتنا الجوية ..

يا رجل إنها طائرات على " الزيرو"، قال الوسيط للواء ف.ح.، وإنها تخص دولة الجابون، وهى جاثمة فى أماكنها منذ اشترتها هذه الدولة، وتريد أن تتخلص منها الآن ؟ " ... بالطبع لأنها أصبحت "خردة" بعد تخزين متصل لمدة ٣ سنوات" هكذا أجاب اللواء.

كان الوسيط موفدا من احد رجال الأعمال الكبار الذين تبنوا جمال مبارك فى بداية مشواره فى "البيزنيس" والسياسة..و جاء ليعرض على قوات مصر الجوية شراء خردة سلاح الجو "الجابونى"، ويا للفخر..لكن سيرة الوزير لم تأت هذه المرة. وكان رجل الأعمال هذا هو نفسه الذى يريد شراء طائرات النقل الروسية "اليوشن ٧٦" لحساب القوات الجوية،

طنطاوى لم يكن شريكا فى هذا الفساد، ولكن جاءه الأمر من أعلى :

مرة ثانية أخفقت الصفقة، ولكن محدثي أحيل للتقاعد فى ذات العام " لأسباب من بينها هذا السبب" على حد قوله، إلا أن جمال نجح فى صفقة الثالثة كان اللواء ف.ج. شاهدا عليها، ولسوء الحظ لم يكن يملك إفشالها، وهى صفقة شراء "الوريث" للقرض العسكرى الصينى، وكان أصله ٢٠٠ مليون دولار، سددت مصر منها حوالى ٣٠ مليوناً، ثم توقفت عن السداد، وكلف اللواء ف.ج. على رأس وفد من القوات الجوية بالتفاوض مع الجانب الصينى لإعادة جدولة القرض، وذلك من قبل رئيس الهيئة المالية للقوات المسلحة بتصديق من الفريق أحمد نصر قائد القوات الجوية وقتها، إلى جانب مهمة الوفد الأصلية، التى كانت فنية عسكرية، وعندما وصل إلى بكين انضم إليهم الملحق العسكرى المصرى بطبيعة الحال، وفى جلسة مراجعة استعدادا لمقابلة الوفد الصينى، ذكر رئيس الوفد المصرى موضوع إعادة جدولة القرض فرد عليه الملحق العسكرى "قرض إيه .. جيمى اشتراه.." وكان هذا موسم التجارة الرئاسية فى ديون مصر، والبقية معروفة طبعاً، فقد سدد جمال وشركائه للصين مبلغاً، وليكن ١٠٠ أو ١١٠ أو ١٢٠ مليون دولار، ورحب به الصينيون من باب "خلاص الحق"، ولكن جمال وفريقه تقاضوا المبلغ كاملاً من الخزنة المصرية فى التو والساعة.

طنطاوى إذن يغض الطرف عن نفوذ جمال وأصدقائه المتصاعدين فى القوات المسلحة، اللواء ف.ج. كان موضع تندر بعد إحلتة إلى التقاعد، ولكن بإعجاب من أصدقائه وأساتذته، وفى مقدمتهم اللواء حسام البشارى، وكان السؤال الذى يبادره أينما ذهب :لماذا ضيعت نفسك

بالوقوف ضد جمال مبارك، وصديقه (.....) في صفقة الأيوشن والميراج؟

اللواء (م.هـ) من أعضاء نادى هليوبوليس، وكان يرأس الهيئة المالية للقوات المسلحة قبل سنوات عديدة، أصبح تلقائيا عضوا في مجالس إدارات عدة شركات قطاع عام وهيئات حكومية، وفي أول اجتماع لإحدى هذه الشركات، تسلم مبلغا كبيرا كبذل لحضور الاجتماع، لكنه ارتأى أن يعود إلى المشير مبلغا، ومستأذنا ومستأمنا، ولكنه أضاف إلى ذلك - حسب روايته - أنه يشعر بالحرج بينه وبين نفسه لأنه لم يقدم شيئا يذكر يستحق عليه هذه المكافأة، فكان الرد: "خذها.. واسكت.. فهذا هو الوضع."

لكن اللواء (م.هـ) يضيف بعدا آخر في شخصية المشير، فهو رجل ذو مزاج صعب، فهو يفضل "توتير" مرؤوسيه، كانوا في رحلة عمل في مرسى مطروح، وفرغوا منها، وعادوا إلى مقر إقامتهم على أحد شواطئ مطروح الخلابة، وفي لحظة استرخاء اخذ بعض القادة يبحث عن "لباس بحر"، لأن أحدا لم يهتم بأخذ لباس بحر معه، وإذا بالمشير يسأل رئيس هيئة الشئون المالية أمام الجميع : لماذا تأخرتم في إعداد مشروع ميزانية القوات المسلحة ؟ ولم يكن قد حدث تأخير، حسب رواية الراوى، ولكنه "النكد" على حد قوله أيضا، ولكن هل هذا النكد مجرد حالة مزاجية؟ أم هو حائط صد متعمد تجنباً لأسئلة من "القادة" قد تقود إلى ما لا يحمد عقباه من آراء، تعقبها وشايات، ودسائس؟

وقد كان الرجل يحاول قطع الطريق على هذه الدسائس بوسائل شتى، من أغربها حديثه الدائم عن أنه لن يكون وزير دفاع سابق، وتهكمه علنا على رئيس أركانه سامى عنان بقوله: إن البيريه الأسود لن

يكون أبداً وزيراً للدفاع، ومن المعروف أن كل سلاح للقوات المسلحة له لون "للبريهات" خاص به، ولون بيريه عنان أسود. هذه الواقعة الأخيرة شهدها اللواء دكتور إبراهيم سالم مدير الكلية الفنية العسكرية سابقاً. وآخر ما في جعبتي من قصص حول شخصيه المشير حدث بعد الثورة بعام، فقد اتصل بي اللواء إسماعيل عثمان رئيس هيئة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، وعضو المجلس الأعلى، يوم ١٤ يناير ٢٠١٢، ليرجو نشر نبأ زيارة المشير لليبيا في اليوم التالي "كمانشيت" للأهرام حتى ترتفع معنويات المشير" المصاب بحالة حادة من الإحباط".

كانت تلك أجزاء قديمة من صورة الرجل الذى أناط به التاريخ قيادة مصر سياسياً وعسكرياً بعد ثورة يناير، إنه رجل سريع الإحباط، ليس بالحزم الذى يبدو عليه، يشعر بامتنان بالغ لحسنى مبارك، وبانكسار حاد أمامه، لم يكن يرى عليه التزاماً إلا نحو الرئيس، ولم يشعر بمسئوليته عن أرواح المصريين في حادث العبارة، وكان يؤمن أنه فوق المساءلة، إلا أمام حسنى مبارك فقط، وكان مضطراً لابتلاع تجاوزات جمال وعلاء لأنهما ابنا الرئيس، والفريق أحمد نصر لأنه مقرب من الرئيس.

وفي الوقت نفسه فهو كما وصفه اللواء سعيد العصار - وسنرى ذلك في الفصول التالية - خجول، ولا يحب مواجهة "الجماهير".

وفوق كل ذلك فهو في السابعة والسبعين من عمره، وكان قد أمضى - في منصبه أكثر من عشرين عاماً، قائداً لمؤسسة السلاح التى يرى أن واجبها الأول هو حماية الشرعية، ثم ألقت عليه الأقدار ما لم يكن يريد، ولا يخطط له، وهو هدم الشرعية، القديمة، وبناء شرعية جديدة (أساسها ثورى) .

كان من الطبيعي إذن أن لا يصبح الرجل ثوريا فجأة، على الرغم من أن ذلك خيل لكثيرين، وأنا منهم، إذ كان الظرف في مصر كلها ثوريا، والمشير نفسه تصرف خروجا على القواعد القديمة، لكن الذي حدث أن طنطاوى انتقل - لا شعوريا - من الالتزام بحماية شرعية مبارك إلى الالتزام بحماية شرعية الدولة كما يتصورها، وكان تصوره لابد أن يكون محافظا، لأنه هكذا نشأ، وعمل، ومن ثم كانت لقاءاته بالمدنيين للاستطلاع وجس النبض، وليست للتشاور والالتزام، ثم انه كان يترك هذه المهمة في اغلب الأحيان لأعضاء آخرين في المجلس العسكري، إما ضجرا، أو خجلا، وإما لاستبقاء فرصة التفكير المتمعن، وإما لأسباب صحية. وكان عليه كذلك اتخاذ قراراته بضمير ممزق بين أفكاره، وارتباطاته القديمة، وبين احتياجات الواقع الجديد، فكان ما كان من التردد والبطء، والارتباك، والاختباء وراء لافتة المجلس الأعلى، أو الحكومة.

تبقى للرجل - بعد كل ما تقدم - حسنات ليست هينة، لابد من الاعتراف له بها، وأهمها الاحتفاظ بوحدة القوات المسلحة، وإبقاء الخلافات داخل المجلس الأعلى طى الكتمان، وعند حدها الأدنى، وعدم إتباع سياسة منهجية باستخدام العنف المكثف ضد المتظاهرين، ومن هذه الحسنات أيضا إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية دون تدخل مباشر من جانب العسكريين، إلا أن المحصلة النهائية لقائمة الحسنات وقائمة السيئات كانت هي "توهان" ثورة يناير، وهذا ما سترصده مع أسبابه فيما سنطالعه من فصول الكتاب.

الفصل الثالث محاكمة مبارك الانشطار

" فاتنا أن ن عقد اتفاقا مع مبارك على عدم الملاحقة القضائية..
ونعلنه للمتظاهرين ليلة ١١ فبراير ."
اللواء مختار الملا عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمؤلف.

بعد أسبوعين من انتهاء لجنة التعديلات الدستورية من عملها،
التقيت بالمستشار طارق البشرى رئيس اللجنة، وبين أسئلة أخرى
عديدة كانت حديث الساعة وقتها، سألته : هل عرفت شيئا من قادة
المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن الطريقة التى سوف يعامل بها
الرئيس السابق، لا سيما وأن هناك مبررات كثيرة لمحاكمته ؟

أجاب المستشار البشرى أنه انتحى بالمشير محمد حسين طنطاوى
جانبا بعد أول اجتماع للمجلس الأعلى مع لجنة التعديلات الدستورية،
وسأله عما إذا كان المجلس قد تعهد بشئ لمبارك عند تخليه

عن السلطة، فقال المشير: "إننا لم نلتزم نحوه بشئ سوى المعاملة الإنسانية فقط."

كان تعليقي .. حسنا .. إذن لا مشكلات أمام الثورة بإذن الله، يبدو أن هؤلاء الجنرالات كانوا جادين فعلا في انحيازهم للثورة، ولا يختلفون عن بقية الشعب في إدراكهم لما ألحقه مبارك، وعائلته، وعصابات الفساد حولهم بالبلاد من مأس وخراب، وعلى ذلك فلا خوف أيضا من أن يستمرثوا السلطة، ويستمرروا فيها، وصدق البشرى على الجزء الأخير من كلامي قائلا: إن هؤلاء الضباط ليسوا سياسيين كضباط يوليو، ولكنهم عسكريون محترفون، ومن ثم فلا أطماع لهم في السلطة.

كانت الخلافات قد بدأت في الظهور بين أطراف الموقف السياسى بسبب تشكيل لجنة التعديلات الدستورية، وتحول الاستفتاء عليها إلى معركة بين الإسلاميين وبين (المدنيين)، وتحول هذه المعركة نفسها إلى استقطاب بين المطالبين بالدستور أولا، والمطالبين بالانتخابات أولا، أما الخلافات بين المجلس الأعلى وبين الشباب فقد بدأت في الظهور بسبب رفض المجلس إقالة حكومة احمد شفيق التى شكلها مبارك قبل سقوطه، وقرر شباب الثورة العودة إلى الاعتصام المفتوح في ميدان التحرير حتى إسقاط حكومة شفيق، وقرر المجلس الأعلى فض الاعتصام بالقوة فجر يوم ١٩ مارس ٢٠١١، وفشلت المحاولة، ولكن أمكن جبر هذا الشرخ ببيان الاعتذار الشهير، الذى جاء فيه "إن رصيدنا لديكم يسمح".

(فيما بعد قال لى احد الجنرالات أن هذا البيان كان خطأ سياسيا كبيرا ندموا عليه، لأنه أطمع الشباب فيهم على حد قوله، مثلما قال إنهم ندموا على أداء اللواء محسن الفنجري التحية العسكرية للشهداء، أمام الكاميرات التلفزيونية).

كذلك تلكاً المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حل مجلسي الشعب والشورى، وانتظر حكماً قضائياً لحل الحزب الوطني، وكانت هذه كلها أسباباً دعت الشباب إلى الشك في نيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن كان لا يزال من الممكن استعادة الثقة بين الشباب، والمجلس الأعلى، أما ما قضى على هذه الثقة، وأحدث الانشطار الحقيقي بين القوى الثلاث للثورة (الشباب، والشعب، والمجلس الأعلى) فقد وقع بسبب محاكمة الرئيس السابق .

فمن المؤكد أن تقديم مبارك للمحاكمة لم يرد على خلد هؤلاء الجنرالات في أية لحظة، طوال الوقت ما بين تخليه عن السلطة ليلة ١١ فبراير، وحتى ارتفاع الأصوات بالمطالبة بمحاكمته، وصولاً إلى جمعة المحاكمة يوم ٨ أبريل ٢٠١١، وقد قوبلت هذه المطالب باندعاش، ثم استياء كبير من المشير، وبقيّة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فكان التهرب، ثم التباطؤ، ثم التحايل فالاضطرار في هذه القضية هو أكبر ثقب أسود سقطت فيه ثورة ٢٥ يناير .

كانت معرفتي بالقادة العسكريين في بدايتها، لكن الثقة التي ولدتها التغييرات ذات المذاق الثوري كانت كبيرة بيني وبينهم، لذا سمحت لنفسى بالحديث معهم بصراحة مطلقة فقلت على هامش أول لقاء معهم في الأسبوع الأول من أبريل إن التناقض الآخذ في الاتساع بينهم وبين الشباب حول محاكمة مبارك، سيضعفهم في نهاية المطاف أمام قوى الإسلام السياسي، ويمكن الإخوان من رقابهم، وكان ذلك في حديث جانبي مع اللواء مختار الملا واللواء سعيد العصار، وكررت ذلك القول للملا تحديداً عند نشوب أحداث شارع محمد محمود، وكنت أقول ذلك أيضاً لمن ألتقي بهم من شباب الثورة، محذراً من أن المجابهة

بينهم وبين المجلس العسكرى سوف تضعف جميع الإطراف أمام الإخوان، والسلفيين الذين كانوا قد بدءوا في الظهور بقوة، فإذا تفاهمت جماعة الإخوان مع الأمريكيين فسوف يستحوذون على الثورة والدولة معا. ولكن الطرفين واصلا الصدام في الظلام، غير أن المجلس العسكرى هو المستول الأكبر لإصراره على تجنب تقديم مبارك للمحاكمة .

الأدلة الدامغة على ذلك كثيرة، ويعلمها الكثيرون، لكننى هنا أقدم أدلة لم يطلع عليها أحد غيرى بحكم موقعى كرئيس تحرير للأهرام، ولكن ينبغى أولا إرجاع الفضل فى تفجير قضية محاكمة مبارك لتتصدر اهتمام الثوار والرأى العام إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل، فقد كان تحذيره فى الحديث التليفزيونى الشهير للأستاذ محمود سعد، من أن بقاء مبارك فى شرم الشيخ يزوره من يشاء، ويتصل بمن يشاء، يعنى وجود مركز لقيادة الثورة المضادة فى المدينة، كان هذا التحذير هو بمثابة " الفكرة التى جاءت بعد سكرة الفرع بانتصار الثورة، وإسقاط الفرعون "، إذ سرعان ما استيقظ الثوار على الخطر الماثل والمحدث .. زكريا عزمى رئيس ديوان مبارك يذهب إلى مكتبه فى الرئاسة يوميا، وصفوت الشريف فى منزله، يتفاخر بأنه لم يهرب إلى الخارج، وفتحى سرور كذلك، وأحمد عز .. وكل أحد آخر من كبار رجال مبارك وابنه فى مكانه .. بل إن شرم الشيخ نفسها هى مكان طبيعى لمبارك، وأسرته، وعلى أية حال لم ينس المشير، وبقية أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لهيكل أنه هو الذى فتح عليهم أبواب جهنم بحديثه إلى " محمود سعد"، على الرغم من كل مظاهر الود والاحترام التى أبدوها له بعد ذلك كما سيظهر بعد قليل، وعلى كل حال فقد أوقف برنامج محمود سعد فى التليفزيون المصرى نهائيا.

بدا الشك ينتابني في جدية المشير، ورجاله في حرمان مبارك من امتيازات رئيس الجمهورية، وإخضاعه مع أبنائه ورجاله للمراقبة، ومعاملته باعتباره قابلا للاتهام والمحاكمة عندما علمت أن الحرس الجمهوري كان هو المسئول عن كل شئ يخص الأسرة الرئاسية السابقة من الأمن إلى الطعام، إلى الذهاب والمجيئ إلى القاهرة ومنها، وهذا أيضا كان معروفا لكثيرين، لكن الذي لم يكن معروفا وقتها هو حالته الصحية بالضبط، وكان الضغط الثوري الذي تولد عن حديث هيكمل، وانتباه الشباب قد الجأ الجنرالات إلى التحايل بنقله إلى المركز الطبى العالمى فى شرم الشيخ بحجة تدهور حالته الصحية، قبل ساعات من صدور قرار حبسه على ذمة التحقيق، وذلك تفاديا لنقله إلى أحد السجون الرسمية. غير أن قراء الأهرام، ومعهم بالطبع جنرالات القوات المسلحة فوجئوا فى صبيحة يوم السبت ١٦ ابريل ٢٠١١، "بمانشيت " يسرد الحقيقة الكاملة لحالة مبارك الصحية بتوقيع رئيس التحرير، مؤلف الكتاب، بما يثبت أنه لا يعد بالنظر إلى عمره المتقدم مريضا من الأصل .

فى ذلك التقرير الذى يوصف بلغة الصحافة بأنة سبق صحفى، تبين أن مبارك لا يعانى إلا من أعراض الذبذبة الأذينية فى القلب، وهى فى ذاتها ليست مرضا خطيرا فى هذه المرحلة من العمر، ما لم يكن قلب المريض يعانى من متاعب أخرى، لا وجود لها مطلقا فى حالة الرئيس السابق، إذ أن عضلة القلب سليمة بنسبة ١٠٠%، كما أن بقية المؤشرات عادت إلى طبيعتها بعد ساعتين من دخوله المستشفى، إذ ارتفع ضغط الدم الذى كان قد انخفض لدى سماعه قبل يومين قرار النائب العام بالتحقيق معه، ولم يكن يتعاطى بانتظام سوى حبة من دواء أسمة (بلافيكس)، بالإضافة إلى الأسبرين فقط، وذلك بعد أن

عادت ضربات القلب إلى الانتظام إثر تناول عقار يسمى (ريتمونورم)، وكان العلاج المنزلى يكفى .

فى ذلك الوقت كان يشرف على علاج مبارك فريق طبى عسكرى برئاسة العميد طبيب ماهر جاويش، ولا عيب فى ذلك من جانب المجلس العسكرى، لان الرئيس السابق كان ضابطا، ومن حقه العلاج على نفقة الجيش حتى وإن كان سجيناً، لكن غير العادى هنا هو إيفاد فريق متكامل برئاسة عميد طبيب إلى مستشفى مدنى خصيصاً لعلاجـه، بدلا من نقله إلى مستشفى عسكرى، ثم التحايل لضمان حبسه فى المستشفى، والمعنى أنه كان لا يزال يتمتع بالمعاملة الخاصة طبقا لفهم قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمعاملة الإنسانية التى التزموا بمعاملتها بها، وهو فهم اتسع - كما رأينا - لرفض المجلس العسكرى تقديمه للمحاكمة فى البداية، ثم التباطؤ، وهو ما جعل التهمة الموجهة جماهيريا إلى المجلس الأعلى هى التباطؤ والتواطؤ .

فى يوم صدور الأهرام حاملة هذه المعلومات، تقرر تغيير الفريق الطبى العسكرى المشرف على علاج الرئيس السابق بالكامل، فقد اعتقدوا أن أمن مبارك قد اخترق، وإن حيلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد كشفت، وطال الحرج الجميع، لكن أحدا لم يوجه لوما مباشرا، فقد افترض أن الأمر سيمكن احتواءه، فضلا عن أن شهر العسل " المصرى " كانت لازالت له بقية .. لذلك لم يعاتب الزميل ياسر رزق على نشره " مانشيتا " فى الأخبار قبل ذلك يتحدث عن سفر مبارك للعلاج فى تبوك بالسعودية والعودة، إلا بابتسامة خفيفة من اللوآين " مختار الملا "، و" إسماعيل عثمان " أمامى.

لكن الضغط من اجل محاكمة مبارك بوصفه المسئول الأول عن قتل المتظاهرين مع بقية القتلة تصاعد، وفي غضون هذا الوقت نشر- تقرير لجنة تقصى الحقائق في جرائم قتل المتظاهرين، وكانت برئاسة المستشار" عادل قورة "، وكان أمينها العام المستشار" عمر مروان"، الذى أكد لى فى لقاء على غداء فى يوم شم النسيم ٢٠١١ بمنزل الصديق الأستاذ الدكتور "محمد سعد" الأستاذ بكلية الطب جامعة عين شمس، أن الأدلة كافية لمحاكمة مبارك والعادلى .. ولواءات الداخلية.. على الرغم من إتلاف الاسطوانة المدمجة التى سجلت صوتيا أوامر الضرب فى المليون .. إذ تبقى دفتر تسليم السلاح،و الذخيرة الحية لضباط، وجنود الأمن المر كزى سليما لم يمس.

بلاغ ضد هيكمل :

الآن بدأ صبر الجنرالات ينفد، واتجهت محاولتهم " لفش الغل " إلى الأهرام، والأستاذ هيكمل شخصيا .

ففى حديث الأستاذ إلى المرحوم الأستاذ لبيب السباعى رئيس مجلس إدارة الأهرام تطرق هيكمل إلى الضربة الجوية المصرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقال ما خلاصته إنها لم تكن ضربة جوية بالمعنى المفهوم للضربة، لأنه لم تكن هناك حاجة عسكرية لها، وان الرئيس السادات هو الذى أصر عليها لأسباب نفسية، وعلى كل حال فمن غير المقبول أن تختزل حرب أكتوبر كلها فى تلك الضربة الجوية، وان يرجع الفضل فيها إلى رجل واحد هو قائد القوات الجوية وقتها حسنى مبارك الذى أصبح رئيسا للجمهورية.

كلام منطقي، ورواية شاهد عيان، ومحاور مباشر للرئيس السادات حول الضربة الجوية في حضور السيدة جيهان السادات.

بعد مرور وقت طويل نسبيا على نشر الحديث، تلقت الأهرام بيانا من عدد كبير من السادة اللواتي الجويين المتقاعدين من أبطال حرب أكتوبر، يردون على حديث هيكل حول الضربة الجوية، ويؤكدون أنها كانت ضرورة إستراتيجية لنجاح الحرب، وأن نتائجها كانت حاسمة، وقد نشر الرد كاملا في الأهرام فور تلقيه .. لكننا فوجئنا في اليوم التالي بأن اللواتي قدموا بلاغا إلى النائب العام، يطلب التحقيق مع الأهرام، ومع الأستاذ هيكل بسبب أقواله المنشورة في الصحيفة حول الضربة الجوية .

النائب العام بدوره أحال البلاغ إلى القضاء العسكري، الذي لم يضع وقتا فاستدعاني بصفتي رئيس التحرير، ليأخذ أقوالى، قبل أن يستدعى الأستاذ هيكل .

ذهبت بصحبة الزميل ممدوح شعبان رئيس القسم العسكري بالأهرام، واستقبلني بود ظاهر اللواء عادل مرسى مدير القضاء العسكري حتى التغييرات الأخيرة في القوات المسلحة، ولم يفتح الرجل تحقيقا رسميا، وقال إن الضغط علينا كبير، ونريد أن نهدئ نائرة طيارى حرب أكتوبر، وثائرة زملائهم في القوات الجوية حاليا، فقلت : يا سيادة اللواء .. لعلكم قرأتم ما كتبه الأستاذ هيكل بقلمه، وما صرح به بلسانه منذ اندلعت شرارة الثورة حتى الآن، من إشادة بالجيش المصرى بوصفه جيشا وطنيا وبوصفة جيش الشعب لا جيش الرئيس، ولعلكم لم تنسوا أن الأستاذ هيكل هو الذى قال مبكرا إن الجيش لن يقمع الثورة، واسترجع في كل هذه الأحاديث والكتابات التاريخ الوطنى للجيش المصرى، فكيف إذن يأتى اليوم الذى يجلس فيه رئيس تحرير الأهرام

أمام القضاء العسكري، ليدافع عما كتبه الأستاذ في الأهرام أو قاله لها.؟ وأضفت : أمهلني إلى الغد، وسأتيك بملف يحتوي على كل ما كتبه هيكل، أو صرح به طوال أحداث الثورة حول وطنية الجيش، وانحيازه إلى الشعب من قبل أن يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة انحيازه للثورة، ومن قبل أن يسقط الرئيس مبارك، وبعثت إليه بالملف.

وفي المرة الثانية صاحبنا إلى باب الخروج من المبنى ضابط برتبة عقيد، وأشهد انه كان شديد التهذيب، والود، ولكنه قال لي : خذ المسألة جد، وابلغ الأستاذ بذلك .. لأنهم غاضبون منه، بسبب كلامه عن مركز قيادة الثورة المضادة في شرم الشيخ .. وأضاف إنني سألت قادتي : هل ستجروؤن حقا على استدعاء هيكل للتحقيق بكل وزنه في مصر. وفي العالم.؟ وكانت الإجابة التي تلقاها : قد نضطر إلى ذلك .

لكن الموضوع ظل متجمدا، وبعد عدة أيام استدعيت لمقابلة ثالثة مع اللواء عادل مرسى، وفي هذه المقابلة صارحنى الرجل بما أبلغنى به العقيد في المرة السابقة، واقترح أن نطلب من الأستاذ هيكل أن يكتب كلمة : "يسكتون بها اللواءات الغاضبين"، ويبدو أنهم تداركوا - بعد هدوء الانفصال- ما ينطوى عليه التصعيد ضد هيكل من دلالات خطيرة، فقلت له إنني سوف أبلغ الأستاذ بذلك من باب العلم، لكننى لا أتعهد بشئ .. لأنه من ذا الذى يطلب من هيكل أن يكتب ما لا يريد هو أن يكتبه ؟

على أية حال مرت أسابيع، ونشر- الأستاذ هيكل مقالا بعنوان " الضربة الجوية .. كلمة أخرى وأخيرة "، وكان النشر- في صورة ملحق خاص في الزميلة "التحرير"، وأظنه فعل ذلك إشفافا على المشير.

لكن الزخم الذي اكتسبته الدعوة إلى تقديم مبارك للمحاكمة كان قد اكتسح كل التحايلات، وبدأ التحقيق الرسمي مع الرئيس السابق، ووضع في الحبس الاحتياطي .

أزمة صلاح منتصر :

لم يكن هذا التحقيق العسكري معى بسبب حرص المجلس العسكري على عدم محاكمة مبارك هو الأخير، ففي التاسعة من صباح يوم ١٠ ابريل ٢٠١٢ دق جرس هاتفى النقال، وكنت في طريقى إلى مكتبى في الأهرام، وقدم المتحدث نفسه إلى باسم العقيد طلعت من الأمانة العامة لوزارة الدفاع.. قائلا إننى مطلوب فوراً في الوزارة، ومعى الأستاذ لبيب السباعى (رئيس مجلس الإدارة)، ولكن هواتفه لا ترد.

عدت من الطريق .. بعد أن طلبت من الزملاء في المكتب إيفاد سائق سيارة لبيب السباعى إلى منزله لإبلاغه، لأننى كنت أعلم أنه -رحمه الله - لا يبدأ التعامل مع الهواتف إلا بعد أن ينتهى من بعض التدريبات الرياضية التى يتطلبها علاج "جلطة الساق" .

تقابلنا (لبيب السباعى، وأنا)، في غرفة صالون بالطابق الأرضى بمبنى المجلس الأعلى الكائن داخل مجمع وزارة الدفاع بكوبرى القبة، ولم يجلس معنا أحد من الذين استقبلونا بمن فيهم العقيد طلعت، وكان معنا المحرر العسكري للأهرام، وأخذنا نضرب أحماسا في أسداس حول سبب استدعائنا في هذا الوقت المبكر، وقلبنا كل الاحتمالات، لكننا لم نصل إلى شئ، بعد مضى حوالى ١٠ دقائق دخل ثلاثة لواءات، الوجوه عابسة .. والقامات مشدودة حتى آخر عصب، واتخذوا مجالسهم في

صف واحد أمامنا، وطلبوا من المحرر العسكري أن يخرج، وقبل أن يتكلم اللواء الأول (مختار الملا الذي صار صديقا فيما بعد)، فتح صحيفة الأهرام أمامنا، وسأل بصوت لا يقل عبوسا : من أين أتيتم بهذا الكلام ؟ لقد غضب السيد المشير منه جدا، وثار في وجهنا قائلا : أهؤلاء هم الذين أتيتم بهم ليقودوا الصحافة القومية ؟

ماذا كان هذا الكلام الذي أثار غضب المشير إلى هذا الحد، ولماذا أغضبه أصلا ؟

كان الكاتب الكبير الأستاذ صلاح منتصر- ينشر- كل يوم جمعة وبانتظام - منذ ٧ أسابيع - عمودا في الملحق الأسبوعي يروى فيه أسرار الأيام الأخيرة لمبارك، كما سمعها من الدكتور حسام بدرأوى آخر أمين عام للحزب الوطنى، وآخر من حاول من السياسيين إقناع الرئيس مبارك بالتنحي عن السلطة للسيد عمر سليمان، ومن هذه الأسرار أن الرئيس عرض على المشير منصب نائب رئيس الجمهورية لكنه رفض، وعرض عليه منصب نائب رئيس الوزراء فى حكومة شفيق، لكنه رفض أيضا، إلا أن اخطر هذه الأسرار - وهو ما أزعج المشير- هو أن الرئيس مبارك فوجئ بأن تنفيذ أمره بانتشار الجيش بعد انسحاب الشرطة أمام المتظاهرين اقتصر على نشر المدرعات والمصفحات، ولم تشارك وحدات فض الشغب، ومكافحة الإرهاب فى هذا الانتشار، فسأل طنطاوى لماذا لم تنزل هذه الوحدات إلى الشوارع للسيطرة على الموقف، فرد عليه المشير متسائلا : هل تريد قتل المتظاهرين يا سيادة الرئيس ؟ فلم يرد عليه مبارك، وأعطاه ظهره، وانصرف .

ولما كنت أنا شخصا حريصا على متابعة ما يكتبه الأستاذ صلاح، ولما أدركت أن كثيرا من القراء لم يطلعوا عليه لان الأستاذ اختار الملحق

الأسبوعى مكانا، وزمانا لهذه السلسلة، ولم يضمنها عموده اليومى، فقد رأيت إعادة نشرها ملخصة وبارزة " لتعميم " الفائدة، لذا وقبل النشر- (الذى لم يتم) بيوم، وضعنا على الصفحة الأولى فى الأهرام تنويها لتنبيه القراء، وجعلنا هذا التنويه مكونا من عدة عناوين بارزة هى: قراءة جديدة فى خزانة أسرار صلاح منتصر، المشير يسأل، ومبارك لا يجيب : هل تريد قتل المتظاهرين ؟ لماذا رفض طنطاوى منصب نائب الرئيس أو نائب رئيس الوزراء .؟

استشاط المشير غضبا عندما قرأ هذه العناوين، وكلف اللواءات الثلاث بالتحقيق معى، ومع الأستاذ لبيب السباعى، إذ كيف تحصل الأهرام على معلومة " تثبت أن الرئيس كان يريد من الجيش فض المظاهرات بالقوة، عن طريق وحدات مكافحة الإرهاب حتى إذا أدى ذلك إلى قتل المتظاهرين؟"، وأن المشير رفض، فإن نشر هذا الكلام يعزز الحملة الداعية إلى محاكمة مبارك. فإذا حوكم فسوف تكون هذه المعلومات دليل إدانة، وسوف يكون المشير مضطرا للشهادة بما يدينه، وهذا مالا يريده طنطاوى.

بهت اللواءات الثلاثة عندما سمعوا ردى: فقد قلت يا سيادة اللواءات: جئنا بهذا الكلام من الأهرام نفسها، فهو ينشر- فيها منذ ٧ أسابيع، وقبل أن أتولى رئاسة تحريرها، ولم يكذبه احد. هتف اللواءات الثلاثة فى نفس واحد : كيف، وأين.؟

طلبت أعداد أهرام الجمعة طوال الأسابيع السبعة الماضية .. وأريتهم .. واسقط فى أيديهم، ولم يعد لتقطيب الوجوه مبرر، ولا للتحقيق محل، وأصبح المطلوب هو عدم إعادة النشر، لأن النشر- فى عمود أسبوعى فى ملحق لم يسترع انتباه الكثيرين، كما تبين، أما النشر-

على الصفحة الأولى، وما يليها في الصحيفة الأم نفسها، فسوف يستلفت اهتمام الجميع، كما قالوا.

ولكن ما الضير ؟؟ كانت الإجابة "المشير لا يريد"، إذن فليصدر بيانا ينفي ما ذكره حسام بدرأوى لصالح منتصر .. قلت: أنا، فردوا إن المشير لن يصدر بيانا، وعليكم أنتم معالجة الموقف، فقلت إن الأهرام لا تستطيع أن تكذب نفسها، وما أملكه هو المطالبة بتطبيق القانون، هنا تدخل اللواء إسماعيل عثمان بوصفه رئيس هيئة الشئون المعنوية المسئول عن الإعلام قائلا : إن الأستاذ منتصر- وانتم لم تأخذوا تصديق الأمن الحربي على النشر، ومن ثم فليس من حقم قانونا النشر .. قلت : هذا أفهمه، وإن يكن مجرد ذريعة، وسوف أتصل بالأستاذ صلاح حالا لأشرح له الموقف، وأعتذر له عن عدم النشر غدا، لان الرجل كان يرفض إعادة النشر، وأنا الذى ألححت عليه، ومن المؤكد أنه سوف يتفهم هذا الظرف السياسى المغلف بإطار قانونى، وسيطلب هو بنفسه عدم النشر- لهذا السبب القانونى البحث فقط، وكان هذا بالضبط ما حدث .

ومن الطريف أن المحرر العسكرى للأهرام أخبرنى بعد أن انتهى هذا اللقاء العاصف، أن السادة الضباط خارج القاعة -وكانوا يسمعون الحديث - وجهوا إليه اللوم لأنه لم يخبرهم بما كتبه "صلاح منتصر" منذ أول عمود، وربما يفسر- هذا الغياب عما ينشر- في الصحف في وقت كالذى نتحدث عنه أشياء كثيرة في أداء القيادة العسكرية، إذ رغم وجود جهات عديدة تحت إمرة هذه القيادة لمتابعة المعلومات، فان شيئا لم يصل إلى علمها طيلة ٧ أسابيع مما نشره الأستاذ صلاح منتصر- وأصبح محرر الأهرام أحد المقصرين !!

ابن اللواء فى روكسى :

نعود إلى مسألة محاكمة الرئيس السابق بوصفها السبب الرئيسى- للانشطار بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين قوى الثورة الشبابية، والشعبية، ففى الأسابيع السابقة على جمعة التطهير يوم ٨ ابريل ٢٠١١، ظهر ما كان يعرف باسم ائتلاف روكسى لمنصرة المجلس الأعلى، واختار لوقفاته فى ذلك الميدان الشهير بمصر الجديدة قريبا من مبنى وزارة الدفاع أيام السبت، وكأن مؤسسى- هذا الائتلاف قصدوا أن تلى وقفته " جمع" التحرير وبقية المحافظات بحيث تكون ردا شعبيا على مليونيات الضغط على المجلس، وبمضى عدة أسابيع اكتشفت أن رئيس هذا الائتلاف المعروف باسم احمد سعيد، ليس سوى احمد محمد سعيد العصار، الابن الأكبر للواء سعيد العصار مساعد وزير الدفاع، وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بالطبع نحن نتذكر أن هذا الائتلاف تطور إلى ائتلاف، ومظاهرات العباسية، ثم ذهب كل ذلك مع الريح، وكان اليقين بأن ائتلاف روكسى من صنع القيادة العسكرية، وأن الهدف منه كان إيجاد ظهير شعبى لسياسات المجلس، وأهمها فى ذلك الوقت عدم تقديم مبارك للمحاكمة وراء تضاول اهتمامنا الصحفى به، بعد أن كان قد لفت بعض الانتباه فى بدايته.

كان العصار الوالد هو بنفسه بطل الحلقة الجديدة فى مسلسل الممانعة فى محاكمة الرئيس السابق، فقد دعانى الرجل على عشاء متأخر فى فندق تريومف بشارع الخليفة المأمون، بين مجموعة من الضيوف، منهم المرحوم الأستاذ سلامة احمد سلامة، والدكتور محمد أبو الغار، والإعلامى حافظ المرزى . وكان يمثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ذلك العشاء- إلى جانب العصار - اللواء (وقتها) عبد الفتاح السيسى-

مدير المخابرات الحربية (وزير الدفاع الحالى)، واللواء محمود حجازى رئيس هيئة التنظيم والإدارة، وتناول الحديث تشخيص الأحوال الحالية فى مصر، ورصد المشكلات، واقتراح الحلول، وكانت تلك أول مناسبة يأتى فيها ذكر المجلس الاستشارى - كما سترى فى الفصل الخامس- وكان اللواء السيسى هو الذى يقوم بتدوين الملاحظات .

استغرق الحوار ٣ ساعات، وبدأ تقديم العشاء فى الثانية عشرة من منتصف الليل بالضبط، وفى أثناء تناول الطعام - بعد فترة صمت طويلة نسبيا إلا من أحاديث جانبية - دحرج اللواء العصار سؤالا بدا وكأنه عفوى : ما رأيكم فى محاكمة مبارك؟ ألم يقدم الرجل شيئا جيدا لمصر طوال ثلاثين عاما؟ وهل كانت هذه المدة كلها أخطاء فى أخطاء؟

اتفق الجميع على ضرورة المحاكمة .. وجاء الدور على .. وكان العصار يعلم أن لى رأيا مختلفا بعض الشئ، فقلت: إن لم يكن مبارك هو الذى أمر بقتل المتظاهرين، وإذا أعاد الأموال التى هربها فى الخارج أو الداخل، هو وزوجته وأولاده.. فلانى لا أمانع فى العفو عنه، أو عدم تقديمه للمحاكمة، ليس فقط لكبر سنه، ولأنه صنع أشياء جيدة وهو رئيس، ولكن أساسا لأنه احد قادة الحرب المنتصرة الوحيدة فى تاريخ المواجهة مع إسرائيل، وينبغى أن يكون واضحا أن هذا هو سبب العفو، وضربت مثلا بموقف رئيس فرنسا الراحل ومحورها من الاحتلال النازى الجنرال شارل ديغول، الذى أصر بعد التحرير على محاكمة الخونة الذين تعاونوا مع النازى، إلا أنه كان يدرك أن فى مقدمة هؤلاء الخونة أستاذة السابق، وبطل فرنسا فى "فردان"، فى الحرب العالمية الأولى الماريشال" فيليب بيتان"، وكان "بيتان" قد هرب إلى سويسرا بعد اندحار النازى من فرنسا، فبعث إليه ديغول ببرقية يرجوه فيها أن يظل

في منفاه الاختياري، ولا يعود إلى فرنسا، حتى لا يقدم إلى المحاكمة، لا شئ إلا لأنه كان بطل "فردان"، ولكن الماريشال "النبيل العجوز" أثر العودة، والتقدم إلى المحاكمة التي ظل صامتا طوالها حتى صدر الحكم بسجنه، وإعدام كبار الخونة الآخرين.

أما الإصرار على المحاكمة في حالة صدور الأمر من مبارك مباشرة بقتل المتظاهرين، فذلك مرده ليس فقط إلى أن الرئيس هو المسئول عن حماية أرواح المواطنين، وأن ما حدث من القتل، والدهس حتى الموت بالسيارات هو جريمة ضد الإنسانية، ولكن أيضا لأنه أمر بذلك - إذا كان قد أمر به، أو وافق عليه - لتأمين جلوس ابنه على كرسي الرئاسة دون استحقاق، في حين أن كل من قتل من هؤلاء الشباب الثائرين "على التوريث" هو أيضا ابن لأب وأم، وربما تعب كل منهما في تربية هذا الشاب القتل برصاص مبارك، وابنه، أكثر كثيرا مما تعب مبارك في تربية "الوريث".. لان مبارك وأمثاله كانت لديهم الموارد الكافية لإطعام، وإسكان، وتعليم أبنائهم، في حين أن من شهداء الثورة من جاع أباه وأمه، في سبيل توفير لقمة العيش، ونفقات الدراسة له.

لم يهدأ الثوار في التحرير، وفي ميادين الأقاليم بصدر قرار النائب العام بحبس الرئيس السابق، وابنيه احتياطيا على ذمة التحقيق، وإنما ظل القلق يساور الجميع من "التباطؤ والتواطؤ" .. ومن ثم لم يغلق هذا الثقب الأسود الذي سقطت فيه الثورة، لأن أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان يفترضون أن في الوقت متسع، ربما يسفر عن فرصة لتجنب تقديم قائدهم الأعلى السابق إلى المحاكمة، وظل الموضوع يطرح في كل جلسة يعقدونها مع الكتاب، والسياسيين .

مبارك كان يستطيع القتال :

إلى أن جاء شهر رمضان، ودعى كل رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ورؤساء تحريرها، ورؤساء تحرير الصحف المستقلة، وبعض كبار الكتاب إلى الإفطار على مائدة المجلس الأعلى بدار " الماسة" الواقعة خلف منصة العرض العسكري بمدينة نصر، وجاءت جلستي إلى جوار اللواء مختار الملا، وكان يجلس في مواجهتنا مباشرة الأستاذ محمد بركات رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم (آنذاك)، وفتح اللواء الملا مرة أخرى موضوع محاكمة مبارك، وبعد حديث مشابه لحديث اللواء العصار في المرة السابقة، وجدت نفسى أسأل الملا : يا سيادة اللواء، بما أنكم كنتم لا تريدون محاكمة الرجل، أو التنكيل به على حد قولك، فلماذا أضعتم على البلد، والثورة كل هذا الوقت الطويل من " فبراير إلى يوليو" في نزاع، وعدم استقرار، واتهامات متبادلة بينكم وبين الثوار، وبقية القوى السياسية، فقد كان بوسعكم أن تفعلوا كما فعل التونسيون، وهو إبعاد الرئيس إلى الخارج، وإعلان الاتفاق معه على التنحي مقابل عدم الملاحقة القضائية (له وحده وليس لولديه أيضاً)، على الشعب ليلة ١١ فبراير، فلماذا لم تفعلوا ذلك؟ وأظن أن الجميع كانوا سيرحبون بإغلاق هذا الملف الأسود، ثم نتفرغ بعدها لبناء النظام الجديد، وأضفت إننى أقول ذلك من باب الخوف من استمرار النزاع بين الشباب، وبين والمجلس الأعلى على مستقبل البلد، وليس حبا في مبارك.

(لم أمنح مبارك صوتي مرة واحدة، ولا حتى في الاستفتاء التالي للرئيس السادات، حين تحمس له الكثيرون خوفاً من المجهول، فقد تصادف أننى تدربت في فترة تجنيدى تحت قيادة ابن شقيق اللواء

مصطفى الحناوى الذى كان قائداً للقوات الجوية قبل اللواء على بغدادى الذى خلفه مبارك، وقد حدثنى هذا الضابط كثيراً عن عيوب خطيرة فى شخصية نائب الرئيس حسنى مبارك، وتنبأ بالكوارث التى ستحل على مصر إن هو خلف السادات على رئاستها.

فى الوقت نفسه فإن قرية عائلتى فى المنوفية قريبة جداً من قرية عائلة مبارك، وكنا نسمع روايات تؤكد هذه المثالب، وأبرزها الأنانية المفرطة، والحكم على كل موقف بما سوف ينتفع به هو منه شخصياً.

أما السبب الثالث لتشاؤمى المبكر من مبارك فهو أن المقدم ممدوح محرم حسن أبو جبل أحد المتهمين فى الجلسة الأولى لمحاكمة قتلة السادات هو ابن قريتى، ويمت لنا بصلة قرابة، وكنت أعرف أن تحولاً طراً على شخصيته نحو التدين المتزمت، وقد فوجئت بتحول وضعه فى القضية من متهم إلى شاهد فى الجلسة الثانية، لكن المفاجأة الأكبر كانت فى تركه يخرج من مصر مما جعلنى أرتاب ليس فيه تحديداً، ولكن ارتبت فى تصرفات السلطة العليا فى قضية اغتيال السادات رحمه الله.

لذا لم أكتب تأييداً لمبارك - كرئيس - إلا فى مناسبتين : الأولى هى قراره برفض الانضمام إلى معاهدة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، بالرغم من الضغوط الأمريكية - الأوروبية، وتدخل الرئيس الفرنسى- ميتران شخصياً مستغلاً صداقته مع مبارك للضغط عليه لحضور مؤتمر باريس لتوقيع هذه المعاهدة، وذلك استبقاءً لورقة ضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووى، أما المناسبة الثانية فكانت هى موافقته لوزير الخارجية فى ذلك الوقت عمرو موسى على مقاومة

مشروع مد معاهدة الانتشار النووي إلى ما لا نهاية دون أن تنضم إليها إسرائيل).

أجاب اللواء الملا على مسمع من الأستاذ محمد بركات:حقا فاتتنا هذه..ثم أضاف: إننا لو فعلنا ذلك لكان مبررا تماما من الناحية السياسية، والأخلاقية بل، والقانونية، فنحن لم نقم بانقلاب، والحقيقة التى أشهد بها أمام التاريخ -والكلام مازال للواء مختار الملا - أن مبارك تنحى، ولم ينح كما قيل، وانه بذلك جنب البلد، والجيش حمام دماء، لأن هناك من كان يشجعه على ذلك من داخل الدائرة القريبة منه، ولأنه كان هناك " فى الحرس الجمهورى "، من هم على استعداد لتنفيذ هذه المجازر، وفضلا عن ذلك فقد كان يمكن أن يؤدى ذلك إلى انقسام داخل القوات المسلحة ذاتها، وبذلك فإن تنحى مبارك جنب البلد كوارث حقيقية، وكان هذا الموقف الأخير الذى اتخذه يكفى لمنحه تعهدا بعدم الملاحقة بضمير مستريح.

ثم اختتم الملا إجابته بالعبرة التالية.. نعم فاتتنا هذه،لأننا لم نضع فى حسابنا أنه ستكون هناك حاجة لمحاكمته، ومن ثم إلى هذا الاتفاق،و لكن من كان يعرف أنه ترك البلاد بهذا القدر من الخراب، والفساد؟ بحيث لن يهدأ الناس إلا بمحاكمته، ثم وجه هذا السؤال إلى الأستاذ بركات مباشرة، فأجاب: لم يكن أحد يدرى أن كل هذا الفساد، وهذا الخراب موجودان، إلا أننى اختلفت مع الزميل، وقلت: كلنا كنا نعلم، وإن لم نكن نعلم فقد كنا نشعر، ألم نكن نعرف ما يجرى فى الأهرام، وأخبار اليوم، وفى الإذاعة والتلفزيون على الأقل. إن لم نكن قد رأينا وسمعنا عن الفساد المستشرى فى كل القطاعات الأخرى التى نحتك بها.

كانوا لا يعلمون أن البلد أصابها كل هذا الانهيار.. وهاهم أولاء قد علموا الآن.. فهل قبلوا تقديم مبارك إلى المحاكمة دون مضي؟ ومن ثم سوف يرمم الصدع الذي وقع بينهم وبين الشباب.

هيهات: فقد ظلوا يعالجون الأمور بالطريقة نفسها.. وبدلاً من أن نوصف هذه الطريقة.. لندع اللواء إسماعيل عثمان (جهبذ الإعلام العسكري) يشرحها لنا، فقد كنا قد وصلنا إلى شهر يوليو، وفاض غضب الشباب من "التباطؤ والتواطؤ" في محاكمة مبارك بروافد جديدة كالمحاكمات العسكرية للمدنيين، وفضيحة كشوف العذرية، واتهامات العمالة للخارج، والحصول على تمويل أجنبي، وأصبح الإسراع بالمحاكمة وعلايتها - إلى جانب تعديل الحكومة وتحريرها - المطلوب الذي سوف تحتشد حوله جمعة ٨ يوليو، وانطلقت الدعوات من البعض إلى الدخول في إضراب عن الطعام.

وفي لقاء مع عثمان بمكتبة حذرتة من الاستمرار في العناد مع الشباب.. وقلت له، لا تستهن بالإضراب عن الطعام.. لأن مضرِباً واحداً عن الطعام - حتى إذا كان مسجوناً بحكم قضائي في أية دولة في العالم - يصبح خبراً دائماً في كل النشرات والصحف في جميع أنحاء العالم، وانتم لستم بحاجة إلى مشكلات جديدة مع المصريين، ومع العالم، ومصر - نفسها لا تستحق منكم ذلك، وأرجو إبلاغ ذلك للمشير شخصياً.. فقال لن أبلغ.. وليفعلوا ما يشاءون، نحن لا يلوى ذراعنا حتى لو ماتوا جوعاً، فقلت: أخشى - أن ذراعكم ستلوى في نهاية المطاف يا سيادة اللواء.. عندما تحتشد الميادين بالاعتصامات مرة أخرى في كل أنحاء مصر.. وتنقض المنظمات الحقوقية الدولية عليكم بلا هوادة.. وعن وجه حق.. فعندها ماذا سيكون الحل؟

فأجابنى إسماعيل عثمان بأغرب إجابة: الحل فى أيدىكم يا صحفىين
ويا إعلاميين.. قلت: أتوسل إليك، دلى عليه.. قال: "اكتبوا وقولوا يا
مصريين كل واحد يلم أولاده" ..

يا لله.. يا سيادة اللواء قائد الشؤون المعنوية لقواتنا المسلحة؟!
لو أن هذا كان هو الحل لطبقه مبارك، وبقي فى السلطة، ويا مصر-
ما دخلك خير!

بعد أن حوكم مبارك، وصدر الحكم عليه، وعلى وزير داخلته
بالسجن المؤبد لإدانتهم بتهمة الامتناع عن حماية المتظاهرين، وعدم
ثبوت وجود أوامر بالقتل يظهر لنا لماذا استشاط طنطاوى غضبا من
خطة إعادة نشر، وإبراز ما كتبه الأستاذ صلاح منتصر، فلو أن ذلك نشر-
بعناوين بارزة لأصبح وضع المشير فى شهادته أمام المحكمة، وأمام الرأى
العام حرجا للغاية، إذ أن النيابة العامة كانت سوف تلتفت إلى ما نشر-
فى الأهرام بوصفه قرينة على أن الرئيس أمر العادلى، أو وافق على طلب
بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، مادام كان يريد إنزال وحدات
حرب شوارع من القوات المسلحة ذاتها، وسيكون إقرار المشير بذلك
إقرارا بتوافر الركن المعنوى فى الجريمة، أى نية قتل المتظاهرين لدى
مبارك، كذلك كان المدعون بالحق المدنى سيتلقفون هذه القرينة لإحراج
المشير أمام المحكمة، أما أن يأتى طنطاوى وينفى فى شهادته تحت
اليمين أن الرئيس السابق كان يريد منه استخدام قوات مكافحة
الشغب والإرهاب ضد المتظاهرين بعد النشر "البارز" فى الأهرام، فإن
ذلك سوف يدينه أمام الرأى العام والتاريخ، وبالطبع فإننا نتذكر أن

طنطاوى قال فى شهادته أمام محكمة الجنایات أنه لم یسمع، ولم یصل إلى علمه أن الرئيس أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، ولهذا، ولإتلاف الأدلة الأخرى، انتفت تهمة القصد الجنائى عن مبارك، ووزير داخلية، وحكم عليهما بالسجن لامتناعهما عن حماية المتظاهرين مع براءة جميع مساعدى العادلى، انتظارا لنتيجة الطعن أمام محكمة النقض.

كان الصدع بین الشباب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة قد بلغ نقطة اللا عودة - قبل ذلك - فى يوم جمعة الغضب الثانية يوم ٢٦ مايو، واستمر غليان الشارع طوال شهر يونيو، ومن يومها سار الشباب فى طريق، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى طريق، وتاهت حكومة عصام شرف بينهما، وكان كل ذلك بسبب الصراع حول محاكمة مبارك.

قبيل جمعة الغضب الثانية ارتفعت أصوات الشباب تنادى بانتخاب مجلس رئاسى فى ميدان التحرير، وإعلان سحب الثقة من المجلس العسكرى، واندفع البعض فى طريق الراديكالية إلى حد المطالبة بانتخاب قادة القوات المسلحة على طريقة "قوميسيرى الشعب" السوفيتية فى بداية الثورة البلشفية، ولف الظلام كل شئ فى مصر. لأن المضى فى هذا الطريق كان يمكن أن يؤدى إلى صراع مسلح على السلطة بین الثوار، ومجلسهم الرئاسى من ناحية، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى، وقد يتسبب فى انشقاقات داخل الجيش نفسه، لاسيما وإن نموذج ضباط ٨ إبريل كان لا يزال حيا ينبض، وبقراءة للماضى، ودون ادعاء للحكمة بأثر رجعى، كان الكثير يتوقف على ما سيقدره الإخوان المسلمون.

في هذا المناخ الملبد بالمحاذير، والمشبع بانعدام اليقين زارني في مكتبي في الأهرام الدكتور عصام النظامي الأستاذ بكلية طب القاهرة، وكان وقتها يشغل موقعا مهما في اللجنة التنسيقية للثورة، وبرفقته شخص ثان من أعضاء هذه اللجنة، وشرحا ما يرونه من هذه المخاطر التي تلوح في الأفق، وكما علمت - فيما بعد- فقد جاء إلى بعد اجتماع لهما مع عدد من قادة المجلس العسكري، وقدمنا لي بيانا باسم اللجنة التنسيقية للثورة، موقعا منهما مع عشرة آخرين من أعضاء اللجنة، وقد اتصلت بنفسى بالجميع، وأضفت إليهم الدكتور عصام العريان القيادي البارز في جماعة الإخوان، وأنشط المتحدثين باسمها في ذلك الوقت، وأكد الأعضاء العشرة في اللجنة التنسيقية أنهم موافقون على بيان عصام النظامي وزميله، ولكن الدكتور عصام العريان أبلغني أن الموقف النهائي لجماعة الإخوان من جمعة الغضب الثانية لم يتحدد بعد، وسيقرره مكتب الإرشاد عما قريب، ومع ذلك فهو يستطيع أن يتكهن بأنهم أقرب للمقاطعة، وهذا ما حدث بالفعل، إذ لم يشارك الإخوان في مليونية ٢٦ مايو، لذا لم يزد عدد المشاركين فيها عن ٢٠٠ ألف أو ٢٥٠ ألف، على أكثر تقدير، وأجهضت كل الدعوات والتحركات الراديكالية لسحب الثقة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولانتخاب مجلس رئاسي بديل في ميدان التحرير، وكانت هذه أكبر خدمات الإخوان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى اليوم، ولا انتقد الإخوان في هذا الموقف لأسباب سوف يطالها القارئ توا .

في اليوم التالي لزيارة الدكتور النظامي صدرت الأهرام بمانشيت يقول : اللجنة التنسيقية للثورة تحذر من جمعة الغضب الثانية، وتسميها جمعة الخطر. وقد أثار نشر هذا البيان وقتها ضجة بين الزملاء

الأكثر راديكالية في الأهرام، وبين الثوار، ولكننى - ورغم كل انتقاداتى لقادة المجلس العسكرى، وخلافاتى معهم - لازلت مقتنعا بأننى أدت خدمة جليلة للثورة، والوطن بالتجروء على نشر هذا البيان مضادا للتيار، أما ما أتصور أنه كان خدمة للثورة فهو المساهمة - ولو بقدر ضئيل - فى حمايتها إلى الانزلاق فى طريق الراديكالية الفوضوية أو التطرف بما يؤدى إلى هدم الدولة نفسها، وعندها ستكون الثورة نفسها عرضة لافتراس الثورة المضادة، تساندها غالبية مؤثرة من الشعب، وأما الذى أتصور أنه كان خدمة متواضعة للوطن، فهو المساهمة فى منع اندلاع صراع على السلطة بين مجلس يمثل التحرير، ومجلس قائم منذ يوم "١١ فبراير" لدية شرعية دستورية باستفتاء ١٩ مارس، ولدية كل مصادر القوة المادية بما فى ذلك السلاح.

ومع ذلك - وكما سبق القول - فقد كان هذا هو الفراق الذى لا لقاء بعده بين شباب الثورة وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما أدى فيما بعد إلى مأسى ماسبيرو، محمد محمود، ومجلس الوزراء، وما قبلها، حيث أصبح ثبوت التباطؤ والتواطؤ فى مسألة محاكمة مبارك أساسا للشك فى كل قرار يتخذه الجنرالات بما فى ذلك اختياره للدكتور كمال الجنزورى رئيس للوزراء خلفا للدكتور عصام شرف.

ملفات الفساد :

يبقى لاكتمال المشهد ملاحظة قد تكون المكانة الفريدة لصحيفة الأهرام هى التى مكنتنى من رؤيتها، فقد انفتحت أمامى خزائن أسرار فساد مبارك وعائلته والدائرة العليا لكبار المسئولين فى الدولة فى جهازين رقابين رفيعى المستوى للغاية، وكان المسئولون فى الجهازين هم الذين

يبادرون بدعوى أو إمدادى بالمعلومات، وفي إحدى المرات دعى الأستاذ لبيب السباعى رئيس مجلس إدارة الأهرام (رحمه الله) والمؤلف لزيارة واحد من هذين الجهازين، وأمضينا اليوم بكامله هناك، ما بين عروض بالفيديو لشبكات تهريب الأموال، وخرائط الشركات العنقودية التى تتألف وتتوالد، وتتداخل مع غيرها من قبرص إلى سويسرا إلى جزر الباهاما ما بين جمال وعلاء مبارك ورجالهما فى مصر- وبين شركائهما فى مصر- والدول الخليجية، وبعض الأوربيين، وقد نشرنا بعضا من هذه المعلومات حين كان "مصدرنا" مستعدا لتحمل مسئولية نشرها "من الناحية القانونية"، ولم نتمكن من نشر الجزء الأكبر لأن المصدر رفض أن يشار إليه فى التقرير، ولما كانت هذه المعلومات تحتوى على أسماء شركات كبيرة فى الداخل والخارج، فقد أحجمنا عن النشر خوفا من لجوء هذه الشركات للقضاء لان أصول المستندات ليست فى أيدينا، وما اطلعنا عليه كان عروضاً "بالفيديو" أو صورا ضوئية للتقارير الرقابية غير موقعة من مصدرها، كذلك خشينا فى التكذيب الذى لن نستطيع ضحده ما دامت المصادر لا تريد تحمل المسئولية، وما دامت أصول الوثائق ليست فى أيدينا.

لكن ذلك لم يكن هو كل شئ إذ أغلقت هذه الخزائن فى وجهنا فجأة، كما انفتحت فجأة، ولكن ما لا يفوت مغزاه على القارئ أن "الفتح" كان فى فترة شهر العسل بين الثوار والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو فى فترة كان الجنرالات فيها غير منتهين لإصدار التوجيهات لإعادة إغلاق هذه الخزائن، وأن الإغلاق جاء فى الفترة التى افترق فيها الثوار والمجلس الأعلى بسبب محاكمة مبارك.. والتى بدأنا هذا الفصل بالقول إن الصراع حولها كان الثقب الأسود الأول والأكبر الذى تاهت فيه ثورة ٢٥ يناير، ولم تخرج منه إلا بجراح ثخينة، لما تزل تنزف حتى اليوم.

الفصل الرابع العسكر والصحافة الأهرام نموذجاً

" خذوا ما تريدون من فلوس،

ولا تهتموا بالتوزيع .. فالأهرام جريدتنا".

المشير طنطاوى للمؤلف يوم حفل تخريج طلبة الكلية الحربية في
٢٢ يوليو ٢٠١١.

كان منطق الأحداث - وقد جرت على النحو المبين فيما سبق بين
شباب الثورة، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة - يحتم على الأهرام
أن تكون أحد ميادين، وأحد أدوات هذا الصراع، فالمجلس الأعلى
يعتبرها صحيفته الأولى، بحكم أنها الصحيفة القومية الأكبر، والشباب لا
يقبلون منها أن تعود متحدثاً بلسان " السلطة "، ومدافعاً عنها دون

وجه حق، ومتهجما على معارضيهها، كما كانت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك على وجه الخصوص.

والأهرام من ناحيتها - أو هذا ما كنت أتصوره، وحاولت الالتزام به - ينبغي أن لا يحكمها سوى المهنية، والوطنية، وحق قارئها في موضوعية الخبر، والإطلاع على كل الآراء .

لذا وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من ضيقى الشديد من أحداث شارع محمد محمود، التى تسبب فيها المجلس الأعلى برعونة غير مفهومة بقراره غير المعلن بفض اعتصام ١٩ نوفمبر دون علم الحكومة كما سئرى تفصيلا فى فصل آخر، لم أوافق على نشر- اتهام واحد للشرطة العسكرية باستخدام قنابل غاز سام ضد الثوار، وكان ذلك هو السبب فى عدم نشر- مقال للكاتب الشاب عبد الرحمن يوسف، كان يؤكد فيه استخدام هذه القنابل، وهو ما لم يقم عليه أى دليل، لا داخليا، ولا خارجيا، وهو أيضا ما لا يمكن أن يصدقه عقل، مهما تبلغ درجة التناقض، مع أداء وسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

فى هذا الفصل نركز على تدخلات جنرالات المجلس الأعلى ضد حرية الصحافة، كما رأيتها من موقعى فى الأهرام، وسيكتشف القارئ أن هذه التدخلات كانت تنبع من تصور خاطئ لديهم بأنهم، وقد حلوا محل مبارك، ينبغي أن يعاملوا مثله من الصحافة القومية، لأن ما يروونه صالحا للدولة هو الحق الذى لا حق غيره، وأن الصحافة - خاصة الأهرام - يجب أن تنصرهم ظالمين، أو مظلومين .

مشادة مع وزير العدل :

وقع أول احتكاك بين الأهرام، والجنزالات بسبب حديث صحفى مطول أدلى به المستشار "عبد العزيز الجندى" وزير العدل وقتها إلى الزميلة "سحر زهران"، لكن الذى تولى إعلان الغضبة على الأهرام كان هو المستشار الجندى، ومن بين ما تضمنته إجابة وزير العدل عن سؤال للمحررة حول إمكان محاكمة مبارك عسكريا، أنه ليس من مصلحة مصر محاكمة الرئيس السابق عسكريا، وعليه فإن الحكم بإدانة مبارك فى الشق الخاص بالفساد المالى لن تترتب عليه استعادة الأموال المهربة إلى الخارج، والسبب أن العالم لا يعتبر القضاء العسكرى عادلا.

فى الصباح المبكر من يوم نشر- الحديث دق هاتفى "المحمول، وكان على الطرف الآخر الزميلة التى أجرت الحديث لتخبرنى أن وزير العدل غاضب منها، ومن الأهرام، لأن المشير أيقظة من النوم فجرا، وكان غاضبا هو الآخر، إذ كيف يصف الوزير القضاء العسكرى فى حديثه إلى الأهرام بأنه غير عادل.

بعد قليل اتصل المستشار الجندى، وكان يتحدث بنبرة هى مزيج من العتاب والغضب، ليبلغنى أننا سببنا له مشكلة كبيرة مع المشير، فقلت له إننى علمت بالتفاصيل، فأضاف إن ما لم يقله للزميلة هو أن رجال القضاء العسكرى يضغطون على المشير، فسألت المستشار الجندى : هل قلت ما ورد فى الحديث ؟ أم أن محررة الأهرام تزيدت من عندياتها؟ فقال: نعم قلته، ولكن ما كان ينبغى إبرازه فى العناوين، فأجبت إن العناوين -يا سيادة الوزير - هى مسئولية الصحيفة، ومادامت لا تخالف المتن، فمن حقنا أن نختار من العناوين ما نتصور أنه الأقوى، ودعنا من هذا الآن، وقل لى ما الذى يمكن أن نساعدك به

في هذا الموقف ؟ إلا أن تكذب الأهرام نفسها، لاسيما وأنت نفسك تعترف بان ما نشر على لسانك هو ما قلته، ولم ينسب إليك احد شيئا لم تقله، فسألنى ماذا تقترح ؟ قلت : المسالة بسيطة، أصدر بيانا تقول فيه انك تحترم القضاء العسكرى، وتعترف بحقه الأصيل في اختصاصه الذى حدده له القانون، وانك كنت تقصد أن القضاء العسكرى ليس صاحب الاختصاص في محاكمة مبارك، خاصة في قضايا الفساد المالى، وإن المحاكمة أمام القضاء العادى هى الأجدى لمصر- في قضية استعادة الأموال،

وافق الوزير، ونشر البيان :

ولكن تصادف في اليوم الثالث من هذه الواقعة أن كان رؤساء مجالس إدارات، ورؤساء تحرير الصحف القومية، ورؤساء تحرير الصحف الحزبية، والمستقلة مدعويين إلى أول وآخر اجتماع جماعى لهم مع رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف بمقر مجلس الوزراء، وحضر من جانب الحكومة - إلى جانب شرف - كل من الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء، والمستشار "عبد العزيز الجندى" وزير العدل، وعندما جاء دور المستشار فى الكلام، وكان الحديث يدور حول سبل معاونة الصحف للحكومة فى أداء مهمتها الصعبة، انفجر الوزير غاضبا من الأهرام مرة أخرى، وضرب بما فعلته الأهرام فى حديثه مثلا بكيفية إساءة الصحافة القومية للحكومة، وقال إن الأهرام تركت كل ما فى الحديث، واختارت عنوانا سخيفا حول القضاء العسكرى، ولأنى بوغت من إثارة الموضوع مرة أخرى، بعد أن كنت قد ظننت أنه انتهى، ولأنى أيضا فوجئت بحدة لم اسمعها من الوزير فى حديثه الهاتفى معى، اضطرت إلى تشغيل مكبر الصوت (الموضوع أمامى)،

وقاطعته قائلا يا سيادة الوزير : "اسمح لى أنت مدين باعتذار فورى للأهرام"، لأنه لا يصح استخدام كلمة سخيـف فى وصف عنوان إلا إذا كان مختلـقا، وأنت نفسك اعترفت فى حديثك الهاتفى معى أن العنوان ليس مختلـقا، وانك قلت للزميلة هذا الكلام، كما أنه ليس صحيحا أن "الأهرام" تركت كل ما فى الحديث، وركزت على هذا العنوان الذى أغضب المشير، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لأن ترتيب هذا العنوان ضمن العناوين هو السابع، أى سبقته ستة عناوين من نقاط وزوايا أخرى، ومن ثم فإنه لم يكن فى نظرنا أهم ما فى الحديث، أما كون العنوان أغضب قادة القوات المسلحة، فهذا موضوع آخر.

إحقاقا للحق فقد هـذا انفعال الوزير، ولم تأخذه عزة بائـثم، فاعتذر من فوره فى الجلسة نفسها، ومن جانبى اعتبرت الموضوع منتهيا، وافترضت أن كل ما حدث هو سوء تفاهم، لكن الذى ظهر فيما بعد من ميل المجلس العسكرى إلى التوسع فى محاكمة المدنيين عسكريا، هو الذى أثبت أن المسألة كانت أكبر من سوء تفاهم.

جاء التدخل التالى من جنرالات المجلس الأعلى فى شئون النشر- بالأهرام مباشرة، وكتوجيه فى ثوب وجهة نظر، وحدث ذلك فى اللقاء بين المحروم الأستاذ "ليب السباعى"، وبينى، وبين كل من اللواءات "العصار"، و"الملا"، و"عثمان"، والذى دار حول غضب المشير من إعادة القراءة فى خزانة أسرار الأستاذ صلاح منتصر، فبعد أن هدأت العاصفة الأولى حول سؤال المشير لمبارك عما إذا كان يريد قتل المتظاهرين؟ ورفض مبارك الإجابة، اخذ اللواء الملا يستعرض صفحات الأهرام صفحة صفحة، وتساءل : كيف تسمون موسى، والبرادعى، وأبو الفتوح، مرشحين

محتملين للرئاسة؟ ولم يأت على ذكر الدكتور سليم العوا، الذي كان أيضاً قد أعلن ترشحه للرئاسة، وكانت الصحف تطلق عليه الوصف نفسه "المرشح المحتمل للرئاسة، وواصل الملا : هل فتح باب الترشيح بعد؟ ثم أضاف أن أحدا من هؤلاء لن يكون رئيسا لمصر- ولم يشرح كيف؟ ولماذا؟ رغم محاولتنا للاستيضاح، ثم تساءل، وكان قد بلغ الصفحة التي تحتوى على حديث مطول مع الدكتور البرادعى تصادف نشره يومها : كم كان سيدفع البرادعى مقابل هذه الصفحة، لو كانت قد نشرت كإعلان؟

ولكن هذه مادة صحفية من الدرجة الأولى .. يا سيادة اللواء، ونحن نعرف كيف نفرق بين الإعلان، والمادة الصحفية، وإذا لم ننشر- حديثا للبرادعى، أو موسى، أو أبو الفتوح، أو غيرهم ممن هم على شاكلتهم، وتحدث إليهم، وتنشر لهم صحف العالم كله. فماذا ننشر- إذن؟ ولماذا أصلا تصدر الصحف؟ بغض النظر عن اتفاقنا، أو اختلافنا مع بعضهم، أو اتفاقكم مع بعضهم. ثم ألم يكن البرادعى أحد أبرز المدعويين للاجتماع الأول في سلسلة الاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى مع سياسيين، وكتاب، ومفكرين، وشباب؟

فاروق العقدة يقدم استقالته !

على أية حال لم تكن التدخلات السابقة تمثل أزمة بالمعنى المتعارف عليه اللازمة، ولكن الأزمة الحقيقية حدثت في المرة الثالثة، وقد جرت وقائعها في اليوم الثانى من عيد الفطر في عام (٢٠١١)، في عصر- ذلك اليوم كنت خارج القاهرة لزيارة الأهل، والأصدقاء في قريتنا " ميت

ربيعه، مركز منوف، محافظة المنوفية، وفي طريق العودة مساءً، وكنت أقترّب من مدينة القناطر الخيرية، دق جرس الهاتف، وكان المتحدث هو الأستاذ "لبيب السباعي"، الذي بادرنى بالقول انه حاول الاتصال بي كثيراً طوال اليوم، لكن الهاتف كان خارج نطاق الخدمة، وأضاف إن اللواء "إسماعيل عثمان" يحاول الاتصال بك بلا جدوى، قلت، لعل شبكة الاتصالات ضعيفة في القرى، وبادرت بالاتصال باللواء "عثمان"، الذي قال بانفعال مكتوم، وبلهجة جادة : إن لدية تكليفاً من المشير عليه أن يبلغني به، وهو أن لا تنشر الأهرام مقالات بعد اليوم للأستاذ "أسامة غيث"، حول الجهاز المصري، وخاصة حول البنك المركزي.

كان ردى كما يلي : من حيث المبدأ يا سيادة اللواء يستحيل أن أوقف مقالات الكاتب، ما لم يكن هناك مبرر مهني لوقفها، ونظراً لأننى لم أقرأ بعد مقال الأستاذ أسامة غيث المنشور اليوم، فلا أستطيع أن أبدي رأياً فيه الآن،(من المعروف أن نظام العمل في الأهرام يوزع اختصاص إجازة ما يسمى بالأبواب الثابتة اليومية، والأسبوعية للنشر- بين أعضاء الديسك المركزى، إلا إذا رأوا عرض مادة بعينها على رئيس التحرير) فقال عثمان : إن غيث يتهم البنك المركزى بالضلوع فى جرائم غسل أموال، وأن الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزى غضب من هذا الاتهام إلى حد أنه قدم استقالته بالفعل للمشير، وأن المشير وعده بوقف النشر، خاصة وأن ما نشر هو الحلقة رقم (١) من سلسلة من ٣ حلقات، كما يظهر عنوان المقال. ثم أردف قائلاً : إن الدكتور العقدة أبلغ المشير أنه يقدم استقالته ليس غضباً لنفسه فقط، وإنما حرصاً على المصلحة القومية، لأن اتهام البنك المركزى المصرى بالضلوع فى عمليات غسيل أموال، يؤدى إلى تجميد أرصدة البنك فى الخارج طبقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة جرائم غسيل الأموال.

ردا على هذا " الكلام الكبير جدا " قلت يا سيادة اللواء : اعترف مبدئيا بأن من عادة الزميل أسامة غيث الشطط في الكتابة أحيانا، ولكن وقف السلسلة مرفوض، وأرجو إبلاغ سيادة المشير أننى إذا اضطررت إلى وقف نشر مقالة بضغط سياسى، فإننى سأقدم استقالتى على الفور، ولكن ذلك ليس ترخيصا بالشطط خلافا للمهنية، حيث أنه يتوجب على الكاتب عدم إطلاق الاتهام إلا إذا كانت لديه الأدلة المادية الدامغة، ولنا حديث آخر في الصباح بعد أن أطلع على المقال، وأراجع الكاتب.

قال اللواء عثمان : إننا لا نطلب منك الاستقالة، ولكننا نبغى مصلحة البلد، فقلت : هل تتصور يا سيادة اللواء، وهل يتصور سيادة المشير، أن مجرد اتهام في مقال - مهما يبلغ شططه، أو تبلغ دقته - سيؤدى وحده إلى تجميد أرصدة البنك المركزى في الخارج، هكذا دون تحقيق، وإثبات، ودفاع، ونفى، وقضاء دولى ؟! هل هذا كلام ينطلى على أحد ؟.

إن من حق محافظ البنك المركزى - مثله مثل أى مسئول آخر، أو حتى مواطن عادى - أن يغضب، إذا كان قد اتهم بدون وجه حق، ومن حقه علينا أن نصح ما أخطأنا فيه، ونعتذر له، ولكن الذى ليس من حقه " التهويل " إلى هذا الحد، وكانت هذه هى طريقة الدكتور العقدة، كما تبين لى من تجارب لاحقة، وكان مستعداً للحديث لمدد تصل إلى الساعة والساعتين، وعموما موعدا صباح الغد.

اطلعت على المقال بمجرد عودتى إلى المنزل، واكتشفت قدرا هائلا من الشطط، فالأستاذ أسامة غيث تحدث فعلا عن مشاركة البنك المركزى في غسيل أموال، استنادا إلى تقرير غير رسمى لوكيل سابق في جهاز المحاسبات، كما توقع جازما أن محافظ البنك المركزى، وجماعته سوف يشرفون سجن " طرة " قريبا مع زملائهم من أعضاء أمانه

سياسات الحزب الوطنى، علما بأن غيث نفسه كان عضواً فى أمانه السياسات وفى اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى، وفى الصباح تحدثت إلى اللواء عثمان معترفاً "بهذا الشطط" من جانب الزميل، ومتعهداً بمعالجة الموقف، ولكن دون وقف نشر السلسلة، أو منع الأستاذ غيث من الكتابة كلية، ورجوته إبلاغ المشير ذلك.

فى يوم الجمعة التالى طلبت المقال رقم (٢) للأستاذ غيث الذى كان ينشر كل سبت، وفيما انتظر " بروفة " المقال، جاءنى اتصال من الدكتور العقدة شخصياً يسرد كل ما فى هذا المقال، وكان واضحاً لى أن " زميلاً، أو زميلة " على اتصال بمحافظ البنك المركزى أبلغه بكل ما خطه قلم الأستاذ غيث، والصحيفة لا تزال تحت الإعداد، وكان التركيز فى هذا المقال الثانى على مخالفات، ومجاملات فى القروض من الجهاز المصرفى، وكان المصدر هو التقرير نفسه للوكيل السابق لجهاز المحاسبات على رأس فريق من زملائه " تطوعوا لمكافحة الفساد فى بنوك الدولة"، ولكن أغلب ما رصد من " نهب وإهدار"، كان فى الفترة السابقة على تولي الدكتور "فاروق العقدة" منصب محافظ البنك المركزى، فعدلت العنوان من معناه الذى يطلق وصف النهب، والفساد على قيادات الجهاز المصرفى، بما يفهم منه أن النهب لا يزال مستمراً، أو كان مستمراً حتى أمس، إلى معنى أكثر دقة، وهو الإشارة إلى أن معظم عمليات النهب من الجهاز المصرفى جرت فى التسعينيات، وبعدها بستين أو ثلاث.

سحب الإعلانات :

وهكذا انتهت هذه الزوبعة، لتبدأ زوبعة أخرى، لم يكن المجلس العسكرى طرفاً مباشراً فيها، ولكنه كان قد فتح الطريق لها ولغيرها،

ففى المقال الثالث تطرق الأستاذ أسامة غيث إلى مخالفات رصدت فى بنك مصر، وعلى الفور كان مضمون المقال - وقبل طبعه - قد بلغ محافظ البنك المركزى، ورئيس بنك مصر، وإذا بقرار يبلغ إلى الديسك المركزى فى الأهرام من إدارة الإعلانات باضطرارها إلى رفع إعلان لبنك مصر كان سينشر صباح الغد، عقابا على ما كتبه أسامة غيث، بغض النظر عن إبداء استعدادنا لنشر رد بنك مصر، كما تقضى بذلك الأعراف والقوانين، ولكن هيهات، فالجميع متهمون، والحادق هو من ينقذ رقبته مهما يكن الثمن، وعلى أية حال كانت معركة "الإعلان" مع الجهاز المصرى قصة أخرى طويلة، وشائكة، وسخيفة، لكنها تخرج عن سياق هذا الكتاب، ولها سياق آخر، وقصارى ما يمكن قوله هنا هو أننى كنت مضطرا للموازنة الدقيقة كالسائر على حد السيف بين مصلحة الأهرام، والعاملين فيه من حيث الدخل الإعلانى فى وقت أزمة مالية طاحنة فى كل مصر، وبين حق الأهرام فى نشر ما يجب نشره، وحق قارئه فى أن يعرف ما يعرفه محررو الأهرام وكتابه،

(فى سنة ٢٠١٠ كان عدد الزملاء الصحفيين الذين تقاضوا مبالغ مالية كبيرة .. وصغيرة نسبياً من إدارة الإعلانات مباشرة نظير جلب، وإخراج إعلانات قد بلغ ٦٩٩ محررا من أصل ٨٠٠ محرر يعملون فى الصحيفة، وتقاضى بعضهم عمولات تحصيل أثمان ما كانوا قد جلبوه من إعلانات بالإضافة إلى عمولات جلب الإعلان نفسه، وبينما أوقفت عمولات التحصيل فوراً، فقد كانت قضية علاقة التحرير بالإعلان تحتاج إلى سياسة النفس الطويل، التى لم يطل بى الوقت لتنفيذها، ولم تتوافر لها المساندة السياسية فى وقت اضطراب وطنى واسع.

فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يخفى غضبه على رئيس التحرير، كذلك كان رئيس الوزراء الجديد د. كمال الجنزورى غاضباً من

إبراز احتجاجات الشباب على اختياره، رغم علاقته الودية به، في حين كان غيرى يتقدم بطلبات إلى المجلس العسكرى، لى تتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة إنشاءات الأهرام الجديدة، مثل مشروع النادى بالقاهرة الجديدة، وأن تسند إدارة وتشغيل مطاعم وكافيتريات الأهرام لإدارة نوادى القوات المسلحة، فى الوقت الذى يشكو فيه للجنرالات من (انحياز) رئيس التحرير للشوار فى التغطية الصحفية.

أما الزملاء فى الأهرام فكان منهم من يريد أكثر من حقه وموهبته، وكان منهم من يطمح إلى رئاسة التحرير باسترضاء أصحاب القرار، مع أن أحداً من هؤلاء لم يستطع يوماً ما أن ينتج قصة إخبارية ذات قيمة، لأنهم كانوا بلا مصادر، وكأننا نسينا أن قوة الصحفى تقاس بقدرته على النفاذ إلى مصادر الأخبار والمعلومات، وليس بمجرد كتابة مقال، أو مراجعة مادة، وكان منهم بالطبع حيتان الإعلانات، لذا حاولت الاعتماد على موهوبين وشرفاء، لكن الغوغائية التى كانت قد عرفت طريقها إلى صالة تحرير الأهرام منذ وقت طويل كانت تتطلب استنزافاً ذهنياً وعصبياً رأيت أنى غير مستعد له إلا على حساب بعض القيم المهنية والخلقية التى ألزم نفسى- بها، وبذا لن يتحقق الهدف من وجودى فى هذا المكان وهو المساهمة قدر الطاقة المتواضعة فى إعادة إحياء مجد الأهرام الذى كان يحتضر.

لا تنشروا لأعداء مصر :

جاء أوضح طلب للأهرام بالحديث بلسان المجلس الأعلى للقوات المسلحة من المشير "محمد حسين طنطاوى" شخصياً للمؤلف، فى يوم ٢٢ يوليو ٢٠١١، وفى حفل تخريج طلبة الكلية الحربية .

دار الحديث على مائدة الإفطار " المتأخر "، في احد الصالونات الملحقة بمبنى إدارة الكلية، كان المشير يجلس وأمامه منضدة منخفضة الارتفاع، وضعت عليها أطباق الفول، والطعمية، والجبن بأنواعه، وسلطة الخضروات وشرائح الفطير المشلتت، وكان الفريق عنان إلى يمينه، والدكتور شرف على يساره، ولدى مصافحتي إياه قبيل البدء في تناول الطعام، قال خذوا بالكُم في الأهرام، إنكم منا، ونحن منكم، ولا تنشروا شيئاً لهؤلاء الذين يريدون تخريب مصر، ثم سألتني : هل رأيت طابور العرض اليوم؟ فقلت نعم رأيته، فقال : هؤلاء هم " الوحوش " المستعدون لأكل من تسول له نفسه إيذاء مصر.

أجبت: إذن نظمئن يا سيادة المشير، ولكن عفوا سيادتك من هم هؤلاء الذين يريدون إيذاء مصر- وتريدنا أن لا ننشر- لهم أو عنهم؟ وهذا واجب علينا، فقال: إنهم هؤلاء الذين لا يريدون للبلاد أن تهدأ، وتفيق من أزمتها الاقتصادية الحالية، وهؤلاء الذين يتمولون، ويتوجهون من الخارج.

قلت: ليتكم يا سيادة المشير في المجلس الأعلى، والحكومة تحددون لنا من هؤلاء بالاسم والمستندات، وستجدون أننا أول من يحاربهم، قال: لم يحن الوقت بعد، قلت : إذن لا تستطيع الأهرام، ولا غيرها من الصحف، ولا حتى تليفزيون الحكومة أن يتجاهل ما يقال ضدكم في الميادين - كما يرصده مندوبوه بحجة أن بعض أطرافه يريدون تخريب مصر، ومادامت المعلومات التي في حوزتكم ليست عندنا، ولا تريدون أن تطلعونا عليها، فلا نستطيع أن نعود لمخاصمة فريق من المواطنين خلافتهم مع الحكومة، أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلا فقدنا ثقة قرائنا مرة أخرى .

هنا كان الأستاذ لبيب السباعي رحمه الله قد انضم إلى الحديث، فقال المشير: خذوا ما تريدون من "فلوس"، ولا تهتموا بالتوزيع، فقلت : يا سيادة المشير: الأهرام بحمد الله لم تأخذ يوما، ولن تأخذ يوما مليما من الحكومة، وأضاف الأستاذ لبيب: المهم يا سيادة المشير: أن لا تفقد الأهرام الشارع مرة أخرى، فقلت : إن عدم الاهتمام بالتوزيع، والتعويض عنه " بفلوس " القوات المسلحة يعنى مقدا الاستعداد للاستغناء عن تأثير الأهرام في الرأي العام، وأظنكم لستم مستعدين لذلك مثلنا تماما، وانتهى الحديث، وأتذكر أن ذراع المشير اصطدمت - وهو ينهض لمصافحتنا مودعا - بزجاجة مياه فانسكبت على أطباق الطعام . لكنني لم افهم حتى الآن ممن كنا سنأخذ " الفلوس " لو أننا وافقنا، وكيف كان سيتم تسويتها في ميزانية الأهرام، وفي موازنة القوات المسلحة، أو الدولة، وهل مثل هذه المسائل تتقرر هكذا أمام أطباق الفول والطعمية، وشرائح الفطير المشلتت؟

في طريق العودة عاتبني المرحوم الأستاذ لبيب مازحا : لماذا رفضت فلوس المشير ؟! أهه كان يبقى خير للأهرام، وبشبكة للزملاء."

هدية العيد :

ومع ذلك، فقد جاءت " الفلوس "، لكنها جاءت إلى بصفة شخصية، وبالتحديد في شهر أكتوبر التالى .

زارنى فى الأهرام دون موعد ضابط برتبة مقدم يحمل مظروفا سمينا، اتضح فيما بعد أنه يحتوى على مبلغ ٢٥ ألف جنيه، وبطاقة تهنئة بعيد القوات المسلحة، موقعة من المشير محمد حسين طنطاوى،

تساءلت: ما هذا المبلغ؟ ولماذا؟ فأخرج إيصالا صادرا من هيئة الشئون المعنوية للقوات المسلحة لتوقيعه بالاستلام، وقال: إن هذا المبلغ هدية من الشئون المعنوية بمناسبة عيد ٦ أكتوبر، وأعطاني إيصالا آخر لتسلم جهاز تليفزيون "بلازما"، وعلى الفور أدركت أنه لا فائدة من الجدل مع الضابط، فهو مندوب من قيادته.

بعد أن غادر "المقدم" مكتبي اتصلت فورا بالمرحوم لبيب السباعي رئيس مجلس الإدارة، فعلمت أن هذا المقدم زاره في مكتبة في الطابق العاشر قبل أن يزورني، وتشاورنا حول ما الذي يجب أن نفعله لرد هذا المبلغ، واتفقنا أن نقبل "التليفزيون" من باب اللياقة، وكان رأي لبيب أنهم لن يقبلوا منا رد المبلغ، وإن علينا أن نجد طريقة لعدم "أخذه"، دون أن نرده لهم، فاقترحت عليه أن نحاول رده أولا، فإن قبلوه فيها ونعمت، وإن لم يقبلوا استعادته، فعندها نفكر في طريقة أخرى، وفي المساء التالي ذهبنا - لبيب وأنا - إلى اللواء إسماعيل عثمان في مكتبه، ففرض استرداد المبلغ رفضا باتا، وقال أن المشير سوف يعتبر ذلك إهانة شخصية.

في طريق العودة اتفقنا - لبيب وأنا - على التبرع بالمبلغ كاملا للأعمال الخيرية، ومن جانبي فقد تبرعت به لجمعية "نحن مدينون لمصر" إيداعا في حسابها رقم ٥٥٥٥٥٧٣٩٣٢ بالبنك العربي الإفريقي، فرع مصر الجديدة، الواقع بشارع كليوباترا، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

أزمة ترشيح المشير للرئاسة :

وعلى ذكر تدخل المشير شخصيا، فقد كان هو محور الأزمة الكبيرة التي أدت إلى القطيعة النهائية بيني وبين اللواء إسماعيل عثمان، حتى

خرج من منصبه كرئيس لهيئة الشئون المعنوية للقوات المسلحة، فلربما يتذكر البعض أن حملة ظهرت من المجهول تحت اسم حملة ترشيح المشير رئيسا للجمهورية، وأن ملصقات هذه الحملة ظهرت بكثافة في الإسكندرية على نحو مفاجئ، وبينما هذه الحملة تجرى قدمت الزميلة ليلى مصطفى - المحررة بالقسم العسكري - تقريرا ينفي صلة المشير شخصيا، أو أحد من قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهذه الحملة، بل وينفي علمهم بمنظمتها، وأعضائها، وقد رأيت أن هذا خبرا جيدا جدا، لأنه يرفع عن العسكريين مظنة الحرص على البقاء في السلطة، ولو بالتحايل عن طريق ترشيح أحد منهم لرئاسة الدولة بعد أن بلغ التناقض مع شباب الثورة مداه، فقررت إبرازه في الصفحة الأولى، وإذا بالنيران تشتعل بمجرد نزول الأهرام إلى الأسواق، لأن نفى تأييد هذه الحملة، أو حتى العلم بشخصيات منظمتها، أغضب هؤلاء على ما يبدو.

اتصلت بي الزميلة أولا لتبلغني أن اللواء "عثمان" غاضب منها بشدة، وأنه وجه إليها تهديدا صريحا بمحاكمتها عسكريا ما لم تقل له من هو مصدر الخبر، وكانت قد أبلغتني من قبل بمصدرها، ولكنها طلبت مني عدم إبلاغ اللواء "عثمان" به، وما هي إلا دقائق حتى اتصل "عثمان"، وكل ما يهمه هو معرفة من هو المصدر، وبالطبع أجبته الإجابة الصحيحة في مثل هذه الحالات دون كذب، ودون أن أخبره بالمصدر : فقلت: إنني لا يصح أن أسأل الزميلة عن مصدرها، مادمت أثق بها، ومادامت معتمدة لديكم كمحررة عسكرية، إلا إذا تطوعت هي بإبلاغي، ولا يصح أيضا طبقا للقانون أن أخبرك به، فاخذ يحتد قائلا: إذن أسألها، واعرف لنا المصدر. فقلت يا سيادة اللواء : الأجدى من هذا أن تقول لي إن الخبر كاذب، فإن لم يكن كذلك، فلمؤكد أن المصدر هو أحدكم في القوات المسلحة، فقال: هذا ما يريد المشير

معرفته، لأن الحديث حول حملة ترشيحه دار بينى وبينه فقط، ولم يكن معنا ثالث، فكيف وصل الخبر إلى ليلي ؟

قلت هذا ما ليس له به علم، ولكن ما يهمنى أن الزميلة لم تكذب على صحيفتها، فقال إذن نحن لا نريد التعامل معها، وسنحاكمها عسكرياً، فقلت : أنتم لا تريدون التعامل معها فهذا حقكم، ولكنى من جانبى لن أنقلها إلى قسم آخر، ولن ألغى تفويضها كمندوبة عسكرية إلا بعد أن تخطرولى كتابة بأنكم لا تريدون التعامل معها، أو بالعرف الصحفى تسحبون بطاقة اعتمادها لديكم لأن هذا حقكم قانوناً، وأما مسألة محاكمتها عسكرياً فأظن أنه ليس من مصلحة أحد أن يصل التصعيد إلى هذا الحد، وأنا متأكد أنكم ستشاركونى هذا الرأى بعد أن يهدأ الجميع.

ما الذى اغضب المشير و"عثمان" من تسرب خبر الحديث الذى قال "عثمان" أنه دار بينه وبين المشير فقط حول حملة ترشيح المشير؟ وكان يقصد أن المشير اتفق معه على أن ينفى الصلة بهذه الحملة، إذا هى أدت إلى رد فعل عنيف معاد من الرأى العام، وهو ما لم يكن قد ظهر بقوة بعد، ولكن مصدرنا تسرع فى تسريب النفى، والأرجح لدى الآن أنه علم بالخطأ من اللواء عثمان شخصياً.

هل كان التسريب متعمداً فى إطار الصراع بين بعض قادة المجلس الأعلى حول الطموح السياسى للبعض؟ ولذلك كان المشير و"عثمان" يريدان أن يعرفا المصدر لى يحددا من مع طنطاوى، ومن هو ضده؟ وهل كان النفى هو خطة تمويه لتغطية طموح سياسى قد يكون راود المشير فى لحظة ما، وأراد عن طريق "عثمان" جس نبض الرأى العام بإطلاق هذه الحملة؟ أم كانت المسألة كلها مناورة لقطع الطريق على

طموح الفريق "سامى عنان"، رئيس الأركان الذى اعترف - فيما بعد - بأنه كان يرغب فى الترشح للرئاسة بالتفاهم مع قوى سياسية بعينها، لكن المشير هو الذى حال دون ذلك.

إجابات هذه الأسئلة ليست عندى يقينا، ولذلك أتركها بلا إجابة، ولكن حدة "إسماعيل عثمان"، وإلحاحه على معرفة المصدر - بغض النظر عما إذا كان الخبر صحيحا أم لا - يوضحان أن فى الأمر سرا، وأما تهديده بمحاكمة الزميلة عسكريا بعد أن فشل فى معرفة المصدر لإبلاغ المشير به فيوضح أنه كان يبحث عن طريق لحفظ ماء الوجه أمامى، وعلى كل حال فقد بقيت الزميلة فى مكانها حتى تركت إنا رئاسة تحرير الأهرام، وأقيل "عثمان" بقرار من المشير نفسه، ثم أحيل "طنطاوى" وعنان معا إلى التقاعد فى ذلك المشهد الذى يذكره الجميع.

لكن السؤال الأهم : ألم يقترح الأستاذ هيكل فى حديث إلى الأهرام على المشير أن يتحمل مسئوليته كاملة، ويتولى رسميا منصب الرئيس المؤقت للجمهورية، ويقود مرحلة انتقالية تفتح خلالها كل الملفات، ليأتى بعد ذلك من سيأتى على بينة، وبعد أن يكون الشعب كله قد اطلع على الحقائق؟ فلماذا رفض المشير اقتراح هيكل وغيره آنذاك، ولماذا عاد يفكر بعد فوات الأوان فى الترشح للرئاسة سرا بينه وبين عثمان ؟ سؤال لا إجابة عليه سوى إدمان الوصول متأخرا.

تسريب ضد ٦ ابريل والإخوان :

استمرارا لسياسة المجلس الأعلى فى تصنيف المصريين ما بين الذين يعملون بأجندات خارجية، وبالتالي يعارضون المجلس، وبين الوطنيين المخلصين الذين يؤيدون المجلس، سرب إلينا تقرير يقول إن إحدى

الحركات الشبابية المعروفة بمعارضتها للمجلس على طول الخط تشغل ٢٢ غرفة بالطابق السابع بفندق شيراتون القاهرة، وأن هذه الغرف مخصصة لإقامة أعضائها القياديين بالتبادل، لتسهيل مهمتهم في التحريض على التظاهر، والمشاركة فيه، بحيث يستطيعون اخذ قسط من الراحة، وتغيير ملابسهم بالتناوب، فضلا عن ذلك فقد خصصت لهم غرفة اجتماعات يتلقون فيها محاضرات، وتدريبات على التعامل مع الموقف الحالي، ومستجداته بحيث لا يتركون "البلد" تهدأ على حد تعبير التقرير الذى أضاف أن الأجهزة المعنية ترصد كل تحركاتهم، وتعرف الجهة التى تدفع النفقات الباهظة هذه، وتعرف أسماء المدربين والملقنين، وطلب إلينا نشر التقرير، دون أن نسمى الحركة التى قيل إنها ٦ ابريل .

قلت لمن سرب إلى هذه المعلومات، والله هذه معلومات قيمة وخطيرة بأى مقياس صحفى، وأرحب بنشرها بالأسماء، والأرقام بشرط واحد هو ذكر مصدر هذا التقرير، وإلا فان مصداقية الأهرام هى التى ستكون فى خطر بالغ، ولكن الرجل رفض ذكر المصدر، "لأن هذا ليس وقت الظهور فى الصورة" فكان ردى هو أننى أحترم حساباتكم، وأتوقع أن تحترموا حساباتى أيضا، وأضفت إننى لا أكذبك ولا أصدقك، ولكن نشر تقرير إخبارى على مسئولية الصحيفة شئ، ونشر أية معلومة بقلم كاتب على أنه سمع " كذا أو كيت " شئ آخر. بعد أيام نشرت هذه المعلومات فى عمود لأحد كبار الكتاب فى عموده بصحيفة الأخبار دون ذكر اسم حركة ٦ ابريل .

وحتى كتابة سطور هذا الكتاب، لم تعلن أية جهة رسمية فى مصر- حقيقة هذه القصة، كما لم تحدد الجهة التى كانت تتولى التمويل.

أيام قليلة مرت، ليسرب إلينا تقرير يتهم جماعة الإخوان المسلمين صراحة بأنها هى التى أحرقت أقسام الشرطة فى الأيام الأولى للثورة، وفق خطة موضوعة سلفا، وطلب إلينا نشره، وكان ردى هو الرد السابق نفسه، فلتتحمل الجهة المسربة لهذا التقرير مسئوليته علنا، وفى مقدمة الخبر، وإلا فلن ينشر، ليس دفاعا عن الإخوان، ولكن دفاعا عن الأهرام والمهنة، ثم أضفت ضاحكا: إذا كنتم خائفين من الإخوان، ومن ٦ إبريل، فلم تورطون الأهرام معهم؟

وعلى ذكر اختصام المجلس الأعلى لبعض الحركات الشبابية، فنحن نعرف أن اللواء "حسن الروينى" قائد المنطقة العسكرية المركزية السابق، كان قد اتهم حركة ٦ إبريل علنا أنها تتلقى تمويلا من الخارج، بعد فترة طويلة من التلميح دون التصريح، والإيعاز للصحف القومية باختصام الحركة والتعتيم عليها، لذا فقد غضب علينا أشد الغضب من ورود تقرير بموقف الحركة فى إحدى المناسبات فى الصفحة الأولى، والذي أبلغنى بهذا الغضب هذه المرة كان الأستاذ لبيب السباعى، الذى يبدو أنهم لجأوا إليه بعد أن طلبوا منى ذلك أكثر من مرة دون استجابة من جانبى، وعندما سألت الأستاذ السباعى : هل هناك خطأ مهنى فيما نشر، أجب: لا، قلت: هذا يكفى.

بعد جمعة التطهير فى ٢٦ مايو كانت الأحداث قد هدأت نسبيا، وتحركت التحقيقات مع الرئيس السابق، وبدأ أن هناك فرصة لاستعادة الثقة بين الشباب وبين المجلس الأعلى، وبدأت الاستعدادات لحفلات تخرج طلاب الكليات العسكرية، وكان رأى إن هذه الحفلات ستوفر مناسبات غير مفتعلة للمشير وقادة المجلس الأعلى للاتصال بالرأى

العام، ويمكن توظيفها في استعادة الثقة، وتجاوز ثورة الشك في نيات القيادة العسكرية التي كانت قد اندلعت بسبب " التباطؤ والتواطؤ " في محاكمة مبارك. ولان عام ٢٠١١ يمثل الذكرى المائتين لإنشاء الكلية الحربية، فقد كانت هذه مناسبة ساقها القدر للمشير والمجلس الأعلى إذا أحسن استغلالها.

رأينا في الأهرام أن نصدر ملحقا خاصا حول هذه المناسبة، على أن تكون الرسالة الأولى لهذا الملحق هو تأكيد انتماء ولاء " العسكرية " المصرية لمصر الوطن والشعب والثقافة، واتفقنا مع عدد من كبار كتاب مصر على الكتابة في هذا الملحق، كل من زاوية معينة، واستجاب هؤلاء الأساتذة الكرام مشكورين، بكل الترحاب، فقد كتب الأستاذ "جمال الغيطاني" مقالا حول قيم الوطنية لدى العسكرية المصرية منذ الفراغة، وكتب الأستاذ "يوسف القعيد" عن الساسة القادمين من صفوف القوات المسلحة في تاريخ مصر، وكتب الأستاذ "عبد مباحر" عن حروب مصر في العصر الحديث، واختار الأستاذ "محمد حري" أن يكتب عن أرباب السيف والقلم من الشعراء والكتاب الذين خرجوا من صفوف الضباط .. الخ.

وفيما كنا نستعد لإصدار الملحق، إذا بالموقف يضطرب من جديد، ونجد أنفسنا أمام جمعة ٨ يوليو التي تركزت حول مطلب التغيير الحكومي بعد أن تكاثرت الأدلة على سلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطات حكومة شرف، وعلى الإسراع بمحاكمة الرئيس السابق وعلانية المحاكمة، وكالعادة تباطأ المجلس الأعلى، ورد على الشباب بحملات مضادة استمرارا لحالة الإنكار التي دأب عليها، وعاد الصدع إلى الاتساع مرة أخرى، ولم يكن من المستساغ والحال هذه إصدار الملحق الذي خططنا له، فالرأى

العام يغلى، فإذا أصدرناه سوف نكون كمن يرفع عقيرته بالغناء في مأتم عزيز القوم، فقررنا تأجيل الإصدار إلى عيد القوات المسلحة في ٦ أكتوبر، واتفقنا مع الأساتذة الكتاب، والزملاء المحررين على ذلك، ولكن أكتوبر كان أسوأ من يوليو من حيث العلاقة بين الشباب والمجلس الأعلى، فقد كنا على أبواب مآسى "ماسبيرو"، وشارع "محمد محمود" وشارع "مجلس الوزراء"، صحيح أن أحداً لم يكن يتوقع هذه المآسى، ولكن الشارع كان يغلى.

كل هذه الكوارث تولدت من إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة خريطة طريق تنتهى بتسليم السلطة إلى رئيس مدنى منتخب فى منتصف ٢٠١٣، أى أن الفترة الانتقالية التى حددت فى البداية بستة أشهر سوف تمتد إلى عامين، يظل فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدير شئون البلاد بطريقته التى أصبحت عبئاً على الجميع وليس حسب الطريقة التى دعا إليها هيكمل وغيره بعد تنحى مبارك مباشرة، ثم جاءت وثيقة "السلمى" لتضع الإخوان المسلمين والجماعات السلفية فى مواجهة تكسير عظام مع المجلس الأعلى، ودخلت الثورة والبلاد حكاما ومحكومين فى نفق حالك الإظلام، ولم يعد هناك مخرج سوى اختزال الفترة الانتقالية، وسحب وثيقة "السلمى".

الأهرام "وحشة جدا" :

أما وثيقة السلمى فقد تركت لمتوت حتف أنفها، وسنعود إليها فى فصل لاحق، وأما اختزال الفترة الانتقالية، فقد احتاج إلى بيان على الهواء من المشير نفسه ألقاه فى ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، وفيه جرى المشير أو من كتب له بيانه على نهج الرئيس

السابق، إذ خلط عملا صالحا بأخر سيئا، فقد أعلن اختزال الفترة الانتقالية إلى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، ولكنه اقترح إجراء استفتاء عام على بقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولذا ثارت ثائرة الجموع في التحرير، الذين كان الشك قد تمكن من قلوبهم - عن وجه حق- في نيات القيادة العسكرية، بما أن وثيقة السلمى في مادتها التاسعة والعاشره كانت تجعل القوات المسلحة فوق جميع السلطات والقوانين، على الرغم من أنها فرع من فروع السلطة التنفيذية ..

ردت هذه الجموع الهادرة على بيان "طنطاوى" بهتافات رافضة: يا مشير يا مشير الشرعية في التحرير .. يسقط .. يسقط حكم العسكر.

في صبيحة اليوم التالى صدرت الأهرام تقدم الأحداث كما وقعت بالضبط، وكان السطر الثالث وعناوين الصفحة الأولى يقول بالنص : الميدان يرفض البيان والجماهير تهتف : "يا مشير الشرعية في التحرير".

بعد ثلاثة أيام، أى فى يوم السبت، وكان بيان المشير كما اشرنا قد أذيع ليلة الثلاثاء، وصدرت الأهرام بهذا العنوان. يوم الأربعاء، استدعيت إلى لقاء فى المجلس الأعلى انعقد فى هيئة الشئون المعنوية، وحضره من أعضاء المجلس اللواءان "الملا" و"عثمان"، وكان هناك من الصحفيين والشخصيات العامة المهندس "نجيب ساويرس"، والمهندس "صلاح دياب"، والسيد "محمد أمين"، والدكتورة "هالة سرحان"، والأستاذ "ياسر رزق" والأستاذ "محمود نافع"، وكان حديث اللواءين كله مركزا على "سوء تقديم الإعلام مسموعا ومرثيا ومطبوعا " للمجلس الأعلى ولسياساته، وكيف أن هذا يضر- بالوطن نفسه، وأن أعضاء المجلس يشعرون بالظلم، ويخشون من انفلات الغضب فى صفوف الضباط وهم يرون قادتهم يهانون من المدنيين .. الخ.

انتهى اللقاء العام، وبدأ لقاء خاص بينى وبين اللواء "مختار الملا" شهده الزميل "ياسر رزق"، قال الملا : يا أستاذ حماد لقد كانت الأهرام يوم الأربعاء " وحشة " جدا .. قلت لماذا؟ هل كذبنا فى شئ ؟ أنا اعرف انك تقصد العنوان الثالث فى الصفحة الأولى، قال نعم، وغيره من العناوين والموضوعات. هنا تدخل الأستاذ "ياسر رزق" قائلا يا سيادة اللواء دعنى أشرح لك ظروف الأهرام.. فالأهرام فيه تياران متصارعان .. تيار شديد الثورية، وتيار شديد الرجعية، وقبل أن أوصل حديثى رد اللواء "الملا" على الأستاذ ياسر بقوله: إننى أتحدث إلى رئيس التحرير، بمعنى أن رئيس التحرير عليه أن يفرض رأيه المنحاز للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقلت يا سيادة اللواء رئيس التحرير ليس ملزما بسوى المهنية، فهل قلنا شيئا لم يحدث، أو أبرزنا شيئا لم يكن بارزا، ثم قلت ضاحكا:، لماذا لا تقول لياسر مثل هذا الكلام ؟ فالأخبار لم تكن أقل سخونة من الأهرام فى هذا اليوم، بل إن التلفزيون المصرى نقل رد فعل الميدان حركة، حركة، وهتافا، هتافا، فلماذا تحرمون على الأهرام ما تحلون لغيره، فتدخل اللواء عثمان قائلا : "قناة النيل للأخبار دى حكايتها حكاية"، أما اللواء الملا فعقب على ردى بالقول : ولكن هذه هى الأهرام، بمعنى أنهم يمكن أن يقبلوا من الآخرين ما لا يقبلونه من الأهرام، فقلت : وهل أصبحت الأهرام هى الأهرام إلا بالصدق مع القارئ ؟ فإذا لم يجد القارئ فى الأهرام ما يراه أمامه على الشاشات، وما يقرأه فى الصحف الأخرى فماذا يبقى من الأهرام ؟. إننا جميعا سنكون خاسرين ..

المفارقة أننى فى ذلك اليوم الذى وصف فيه اللواء الملا الأهرام بأنها "وحشة جدا" .. كنت ألتقى تهانى جميع الحاضرين على توازن الأهرام وشجاعتها.. وقيادتها لبقية الصحف من حيث التوازن المهنى الدقيق.

لم تغير الأهرام سياستها التحريرية، ولم تتوقف ضغوط المجلس الأعلى.. فابلغنى اللواء "عثمان" أن المشير لم يعد يقرأ الأهرام، وأنه هو نفسه لم يعد يقرأها لأنه "يجد فيها يوميا شيئا يصيبه بالغم .. إن لم يكن خبرا فمقالا".

بالطبع كان غضب "عثمان" من الأهرام - تعبيرا عن غضب المجلس الأعلى - يبلغ أولا بأول للمندوبين العسكريين للصحيفة، واعتاد الزميل ممدوح شعبان رئيس القسم أن يبلغنى أولا بأول بالموقف، ويعقب دائما بان يرد عليهم بأنه لابد من التوازن فى تغطية الأهرام للأحداث حرصا على مصداقيتها، ولابد من الافتراض أن شعبان وزملاءه المحررين العسكريين كانوا يحكون للزملاء كل ما يجرى .. فتزداد المقاومة للإصلاح داخل الأهرام، استنادا لذلك "الغضب العسكرى" من رئيس التحرير.

لم تكن الخلافات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول ما ينشر- فى الأهرام مقصورة فقط على الآراء التى تنتقد سياساته، أو على نشر- الأخبار التى تعكس وجهات النظر والمواقف الأخرى، ولكنى اكتشفت أنه يتبنى مجموعة بعينها من شباب الثورة وتنظيماتهم، ويحاول فرضهم على الرأى العام من خلال الأهرام، كما كان يوحى دائما بالاهتمام بوقفات ائتلاف روكسى، وكنا قد استجبنا لهؤلاء الشباب عندما كانوا موجودين مع الآخرين، واستضفناهم فى ندوات، ونشرنا لهم تصريحات وتحذيرات، ولكن واحدا منهم بالذات دأب على التدخل فى

كل صغيرة وكبيرة في عمل مندوبينا، ثم تحول بعد ذلك إلى تقديم الشكاوى ضد الأهرام، وضد رئيس تحريرها إلى المجلس الأعلى، وكان الذى يحدثنى باستمرار للتوصية على هذا التأثير اللواء "العصار"، إلى أن فوجئت بمظروف مرسل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باسمى شخصيا على أن لا يفتح إلا بمعرفتى، ووجدت داخله شكوى من أننى كرسى الأهرام لأعداء مصر، وأننى لا أنشر شيئا عن الوطنيين من الثوار أمثاله الذين يؤيدون المجلس الأعلى، ويعترفون بفضلهم على الثورة، وجاء اسمه فى الترتيب الأول لقائمة تضم ١٢ اسما كنت أعرفهم.

على الفور اتصلت هاتفيا بأربعة منهم، فأقسموا جميعا أن لا علم لهم بهذه الشكوى، ولم أتصل بالباقيين لان الأسماء ذكرت دون توقعيات، فقد استنتجت أن "التأثير" وضع هذه الأسماء زورا وبهتانا، واتصلت بالسيد اللواء الذى أرسل إلى الشكوى، فشكرته، وأبلغته بما حدث، واعتبرت الموضوع منتهيا، إلى أن جاءنى بعد أيام زميل لا صلة له بالموضوع من قريب، أو بعيد ليبلغنى أن الجنرالات غاضبون منى لأنهم أرسلوا إلى شكوى فاتصلت بأسماء وردت فيها، وسألته لماذا هم غاضبون؟ وقد تبين أن الشكوى كيدية ومزورة، فقال إن سبب غضبهم هو أن الشباب عرفوا أنهم أرسلوا لك الشكوى بدلا من أن يضغظوا عليك فقلت إن مجرد إرسالها نوع من الضغط، وإبلاغك أنت بما حدث هو أيضا بمثابة ضغط.

لم تكن القطيعة قد حدثت بينى وبين اللواء "إسماعيل عثمان" حين اتصل بى ذات مساء متأخر فى منزلى ليبلغنى بأنهم يريدون عودة الأستاذ "أسامة سرايا" رئيس تحرير الأهرام "قبلى" لكتابة عمود يومى

في الأهرام، وفي حقيقة الأمر فقد كانت هذه مفاجأة مذهلة لي، فمن الناحية الإنسانية ليس هناك خلاف بيني وبين الأستاذ "أسامة سرايا" وقد كانت خلافاتنا قبل وبعد توليه رئاسة التحرير، وقبل وفي أثناء وجودي في موقع رئيس تحرير الأهرام سياسية، ومهنية .

وكان الأستاذ "سرايا" قد بدأ كتابة عمود يومي في الصفحة الأخيرة قبل يوم واحد من خروجه من المنصب، وحلولى محله، واقترح عليه من باب - حق الزمالة - أن يعلن هو بنفسه أنه في أجازة للراحة من عناء المرحلة السابقة، ومن ثم فسوف يتوقف مؤقتاً عن الكتابة، على أن يعود لكتابة مقال أسبوعي في صفحة الرأي، بدلا من عمود الصفحة الأخيرة، الذي كان بقاءه يعنى امتيازاً لرجل وقف ضد الثورة التي أطاحت به، وطالب في لقاء مع نائب رئيس الجمهورية وقتها اللواء "عمر سليمان" أمام زملائه من رؤساء التحرير بإنزال " قوات خاصة " لتفريق المتظاهرين " بدلا من الدبابات التي لا تخيف أحدا على حد قوله، ولكنه رفض هذا الاقتراح، فاضطرت إلى إلغاء العمود، وأصر هو على رفض المقال الأسبوعي، مع ما كان في ذلك من مخاطرة من جانبي، لكنني وقتها قلت لنفسى، فلنبق على احترامنا لتقاليد الأهرام.

أبلغت اللواء "عثمان" بذلك كله، وأضفت أن الوقت قد فات لعودة الأستاذ "سرايا" سواء بعمود أو مقال .. لأنه ضيع فرصة إعطاء الأولوية لتقاليد الأهرام على مقتضيات الثورة، ولأن الرجل أصبح في نظر غالبية القراء، والرأى العام رمزا من رموز مرحلة حسنى مبارك وجمال مبارك، فان في عودته للكتابة رسالة بانتصار الثورة المضادة في الأهرام، وبأنكم انتم الذين ضغطتم على رئيس التحرير لإعادته إلى صفحات الأهرام، ولكل ذلك أقول لك بكل الود يا سيادة اللواء إننى آسف .. لن أستطيع

أن أخطر بإغضاب القراء بعودة سرايا بعد انقطاعه، وبعد أن استعدنا ثقتهم، وعادت الأهرام لتحتل المكانة الأولى بين الصحف توزيعاً منذ يوم ٢٣ مايو ٢٠١٢، ووجهت الجمعية العمومية للمؤسسة شكراً مثنياً في محضر اجتماعها في شهر يونيو إلى رئيس التحرير على هذا الإنجاز، وكانت قد نزلت إلى المرتبة الثالثة وأحياناً الرابعة.

بعد عدة أيام كان الأستاذ" لبيب السباعي" رئيس مجلس الإدارة خلالها في زيارة إيطاليا، طلبني الرجل - بعد عودته هاتفياً - ليلغني أن الجماعة يريدون أن يعود الأستاذ "سرايا" للكتابة في الأهرام .. فقلت: تعلم يا أستاذ لبيب أننا اتفقنا على عدم حدوث خلافات بيننا، وقرانا على ذلك الفاتحة في مكتبك من أجل مصلحة الأهرام، ولكن هذه المرة لا .. وألف لا، إذ ماذا يبقى لنا من دور في الأهرام إذا كان اللواء "عثمان"، أو غيره من السادة اللواءات لا يحترم الموانع الموضوعية من عودة الأستاذ "أسامة" للكتابة في الأهرام.؟ وعلى أية حال أتمنى أن لا تكون قد تعهدت بشئ، وتوقف الحديث عند هذا الحد.

بعدها أحيل الأستاذ لبيب" للتقاعد بلوغه سن الخامسة والستين، وكانت القطيعة قد بدأت مع اللواء "عثمان" بسبب رفض الكشف له عن مصدر الزميلة الصحفية في قصة حملة ترشيح المشير للرئاسة على نحو ما ذكرت قبلاً، وإذ به في ليلة الرابع عشر- من يناير ٢٠١٢ يعود للاتصال بي بعد شهرين من القطيعة .. ليطلب مرة أخرى عودة "أسامة سرايا للكتابة" " بحجة " إنني قلت للأستاذ "سرايا" أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الذي طلب مني منعه من الكتابة .. باختصار قلت للواء "عثمان" .. أن هذا كله لم يحدث.. ولن يعود الأستاذ "سرايا" للكتابة، طالما أنا رئيس تحرير للأهرام، إلا عندما تصبح الحياة السياسية

مؤهلة للتسامح مع كل الفلول، وأضفت، عموماً فإننى أفكر جدياً في ترك موقعى ..لأن الإصلاح فى الأهرام مستحيل فى هذه الظروف التى لا تساندون فيها الإصلاح .. بل على العكس تريدون أن تفرضوا على الأهرام قيوداً لا تفرضونها على بقية الصحف القومية، ولا حتى على التليفزيون الرسمى للدولة التى تحكمونها، وكان تفكيرى، وأنا أقول ذلك أنه إذا فرضت القيود على الصحف الأخرى، فالأهرام التى كانت يوماً واحدة من أكبر عشر صحف فى العالم رغم "شمولية" نظام عبد الناصر، بفضل عبقرية هيكىل، لا يستساغ أن تخضع لقيود وأمزجة ١٩ جنراً لا بعضهم يصف البعض الآخر بأنه (---)، وهذا ما سمعته فى أروقة الكلية الحربية من اللواء "الروينى" فى وصف أحد اللوات، وعذراً لأنى لا أستطيع إيراد الوصف، لكنه تعبير دارج فى وصف الشخص بطئ الفهم ..أو من لا يفهم بتاتاً، بالطبع فلن أذكر اسم اللواء الموصوف على لسان الروينى بهذا الوصف.

وصلت إلى لحظة أستطيع القراء فيها عذراً فى الإشارة إلى الحملة التى استمرت ضد الأهرام، وضد المؤلف "بالاسم" فى تلك القناة التليفزيونية لصاحبها "الظاهرة" غير الحميدة، فقد اعتاد ذلك الرجل - طوال الفترة التى نتحدث عنها - أن يتهمنى بالماسونية، وأن يوجه على الهواء الإنذار، تلو الإنذار سواء أكان يتحدث وحده، أم يتحدث مع ضيوف بعضهم من محررى الأهرام إلى "عبد العظيم حماد" رئيس تحرير الأهرام، ويهدده باحتلال الجريدة، وإلقائه فى الشارع من نافذة مكتبه.. لأن "حماد" يعادى المجلس العسكرى، وجعل الأهرام يعادى المجلس، ومن ثم يعادى مصر كلها حسب رأيه، وكان كثيرون يطالبونى

بالرد عليه، لكننى كنت مقتنعا أنه لا حاجة بي لمثل هذا الرد، ولازلت مقتنعا بذلك.

تدخلات رئيس التحرير :

سوف يتساءل البعض، ومنهم زملاء فى الأهرام : هل تدعى أنك لم تتدخل مطلقا للحد من الهجوم على المجلس العسكرى.؟

والإجابة هى إننى لا أدعى ذلك، وقد تدخلت بالفعل فى العديد من المناسبات كما ذكرت أنفا فى حالة شطط كل من الأستاذ "أسامة غيث"، و"عبد الرحمن يوسف. وقد كان كثيرون يفعلون مثلهما، فترك احدهم الحجة والمعلومات، ويدأب على وصف أعضاء المجلس الأعلى "بجنرالات الشؤم والعار".. فكان لابد فى نظرى من التفريق بين التحليل السياسى، وبين السباب، كما أننى أقمت سدا منيعا ضد هوىة اتهام أحد دون دليل، فقررت عدم نشر أية أخبار عن بلاغات تقدم إلى النائب العام فى ذمة أحد، أو كرامته ما لم يقرر النائب العام التحقيق فيها. وكذلك حاولت قدر الجهد عدم الانجرار وراء إثارة الفوضويين، والمهيجين فى ميدان التحرير، وأذكر هنا مثالين، الأول كان بطله الزميل "محمد على" الذى كان مسئولا مناوبا عن الطبعة الثالثة ليلة ٨ ابريل، وأيقظنى فى الساعة الرابعة فجرا، ليطلب موافقتى على إصدار طبعة رابعة، لأن دبابات الجيش ترتكب الآن مذبةة جماعية ضد الثوار فى ميدان التحرير، فرجوته أن يهدأ قليلا، وان يعاود الاتصال بمندوب آخر، فان لم يجد فليحاول الاتصال بأحد معارفه فى الميدان، إذا كان هناك أحد منهم. ومن جانبى اتصلت بالزميل "وائل الليثى" الذى كنت أعلم أنه متواجد بالميدان دون أن يكون مكلفا بعمل، كما

اتصلت بغرفة العمليات في المركز ٦٦ التابع للقوات المسلحة، وتبين أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وإن كان قد حدث اعتداء بالضرب من الشرطة العسكرية، على عدد من الشباب " للقبض عليهم، والتحفظ عليهم في المتحف، ثم أطلق سراحهم فيما بعد.

مثال ثان : تلقينا تقريراً من مكتب الإسكندرية موثق بصورة مستندات الشحن، والتحفظ، ورقم الرصيف الذي أنزلت فيه الشحنة، واسم السفينة الحاملة للشحنة، وخط سيرها، ويفيد التقرير ضبط حاويتين قادمتين باسم "أحمد عز" للحديد، ولكنهما تحتويان على أسلحة ومتفجرات، ومواد تصنيع للقنابل، إلا أن هذه الشحنة وصلت بعد تنحي مبارك، وكما قيل في التقرير فقد استورد عز هذه الأسلحة لتوزيعها على "مليشيات" الحزب الوطني لإبادة المتظاهرين، دون أن تظهر الدولة في الصورة.

تحمس زملاء كثيرون للانفراد بهذه الخبطة الصحفية الكبرى، لدرجة أن بعضهم أشار بوقف الطبعة الأولى، لكي لا ننتظر حتى الطبعة الثانية لننشر. هذا الانفراد الهائل، وكنا في حوالى السادسة مساءً، ولكننى - وأمام الجميع - تشككت في صحة التقرير رغم كل المستندات، إذ ما الذى يدعو "عز" إلى تبديد هذا الوقت الطويل في استيراد أسلحة من الخارج ؟! بينما كان يمكنه الحصول عليها من الداخل سواء من السوق السوداء، أو من رجال مبارك الأب والابن في أجهزة تابعة لهما، فقد كان مبارك لما يزل رئيساً حين تم التعاقد على الشحنة.

وكان على أن احصل على ما يثبت أن شكوكى في محلها حتى لا أتهم بأننى من الفلول، واتصلت بالمركز ٦٦، ولم تكن لديه أية معلومات عن

هذه الشحنة رغم أن التقرير الذى وصلنا من الإسكندرية يفيد بأن القوات المسلحة هى من قام بالضبط، والتحفظ...، وأملت المسئول المناوب كل البيانات الواردة فى التقرير، وعلى الفور أعلنت فى مراكز القوات المسلحة " حالة من الطوارئ" ..ومرت الدقائق ثقيلة حتى جاءنى صوت محدثي الأول من المركز ٦٦ ليقول لى أن كل المستندات سليمة، ولكن ليس هناك أية قطعة سلاح، أو متفجرات فى الحاويتين، وكل ما هنالك مادة مصهرة للحديد يمكن أن تستخدم فى صناعة مفرقات فى المصانع المخصصة لذلك، وليس من بينها بالطبع مصانع "عز"، كما أن كل مصنعى الحديد يستوردونها، وسيظلون يستوردونها، وأن المسئولين فى الميناء أبلغوا القوات المسلحة للتأكد من سلامة محتويات الحاويتين من باب الاحتياط، بما أن "أحمد عز" أصبح الآن فى السجن، والأقوال حوله كثيرة، وطبعاً لم ينشر حرف من ذلك التقرير، وهدأت الزوبعة التى كان يمكن أن تتحول إلى إعصار يهدد الأهرام ذاتها فى مصداقيتها واحترافية محرريها، وقد يتسبب فى "حرائق" سياسية وأمنية لا حدود لها، بسبب تقرير متسرع، أو متسرب.

كان دافعى فى كل الحالات السابقة إلى جانب المصداقية المهنية، هو يقينى بان الاستمرار فى الإثارة على هذا النحو غير المسئول هو الذى سيؤدى إلى سيطرة القوى المتطرفة على الثورة، ثم السلطة، فالدولة ستضعف، والقوى المعتدلة، سيخفت صوتها بالتدريج، وهذا ما حدث على كل حال حين سيطر الجناح الراديكالى من السلفيين، والجناح الراديكالى من الشباب على ميدان التحرير، وبقية الميادين فى سائر المدن .

لكن قصة الصراع على الأهرام لا تكتمل إلا بالقصة الموحجة التالية:
ففى يوم الجمعة الموافق ٢ سبتمبر كتبت فى الأهرام مقالا تحت عنوان " الجيش العربى الوحيد أمام إسرائيل " وكان الهدف منه هو إبراز أهمية الحفاظ على وحدة وكفاءة الجيش المصرى، وعدم السماح بالوقعة بينه وبين كل من الشعب والثورة، على طريقة الجيشين السورى والليبى، لأنه يبقى الجيش العربى الوحيد المتماسك أمام إسرائيل، بعد تحليل هذين الجيشين، وتدمير الجيش العراقى قبلهما، وتساءلت هل هى مجرد مصادفة تاريخية أم ترتيب مقصود أن تنهار جميع الجيوش العربية القريبة من إسرائيل على هذا النحو؟

بعد صلاة الجمعة فى ذلك اليوم تلقيت اتصالا هاتفيا من احد كبار أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة يهتئنى على المقال : ويضيف لعل شعب مصر- " الجربان " يفهم . . فقلت : إن قصدى أن يفهم الشعب والجيش معا.. وليس الشعب وحده.. وأتوقع أن يصفح القارئ عن عدم ذكر اسم هذا " الجنرال "، نظرا لأن التصريح باسمه يعد خيانة لأمانة الحديث الخاص، وهذا مالا يرتضيه ضمير الكاتب، حين يسمح مصدر لنفسه بمثل هذا الخطأ فى حديث ثنائى، لكن المهم هو دلالة الوصف على نظرة بعض جنرالات المجلس الأعلى للشعب الذى أنجبهم، وانفق عليهم، ومنحهم ثقته، وأمواله، واثمنهم على ثورته.

الفصل الخامس

فارق التوقيت

الجنرالات يصلون متأخرين

"يا عزيزي : نحن في عمر أجدادكم.. فهل رأيت جدك يتخذ قرارات"

عضو بارز في المجلس الأعلى للقوات المسلحة لواحد من ابرز قيادات ميدان التحرير.

بداية نلفت النظر إلى أن قائل العبارة السابقة لم يخرج من الصورة تماما بعد قرارات الرئيس محمد مرسى بإحالة المشير طنطاوى، والفريق عنان، والعدد الأكبر من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى التقاعد، وأننا لم نذكر اسمه، ولا اسم من قيلت له هذه العبارة من أصدقائى من قادة ميدان التحرير احتراما لرغبتهما.

وقد قيلت هذه العبارة ردا على ضغوط الكثيرين، ومنهم المؤلف على المجلس الأعلى، والحكومة لاتخاذ موقف حاسم من قطع المواطنين السكك الحديدية، إحتجاجا على تعيين اللواء شرطة عماد شحاتة

ميخائيل محافظا لقنا في أول حركة تغيير للمحافظين بعد الثورة، لا لشئ إلا لأنه قبطى، ولأن المحافظ السابق مباشرة كان قبطيا أيضا، وكما نذكر، فقد أدت هذه الاحتجاجات إلى منع اللواء ميخائيل من تسلم عمله .

وقد كانت أزمة محافظ قنا هى -في يقينى - الثقب الأسود الثانى، الذى ابتلع روح الثورة، ولم تكن قد خرجت أصلا من الثقب الأسود الأول: أى الصراع بين الشباب والقوى السياسية من ناحية، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول محاكمة مبارك.

كانت أحداث قنا اختبارا عنيفا للإرادات، والمفاهيم، وللثورة ذاتها، لكنها كانت امتحانا لا ملحق له لهيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي لهيبة الدولة فى المرحلة الانتقالية، وكان المجلس والدولة قد سقطا معا من قبل، فى امتحانين أصغر حجما وأقل خطرا هما حادث قطع أذن مواطن قبطى فى مدينة قنا أيضا، وحادث إحراق كنيسة سول بأطفيح فى أواخر فبراير وأوائل مارس عام ٢٠١١.

(دون دفاع قانونى أو أخلاقى عن مسلك ضباط يوليو ١٩٥٢ فى قضية كفر الدوار، والتى أعدم فيها النقابيان "خميس" و"البقري"، فإن المقارنة تفرض نفسها، بين نجاح الحزم، فى هذه الحالة فى منع سقوط مصر فى الفوضى، بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، وبين ما أدى إليه الخور فى أزمة محافظ قنا، من سقوط البلاد فى فوضى عارمة، كانت لا تزال مستمرة، بعد مرور أكثر من عامين على ثورة يناير)

صحيح أن حركة تغيير المحافظين شابها ما شاب تشكيل الحكومة الأولى للثورة من اضطراب، وحيرة ما بين اختيار حكومة تجديد ثورى،

وما بين تشكيل حكومة تعبر بمواقف وخبرات أعضائها عن استمرار تقاليد النظام السابق في اختيار المسؤولين من الوعاء نفسه، ولكن الصحيح أيضا أن الخطأ يجب أن لا يعالج بخطأ أكبر منه، يصل إلى حد الخطيئة. وهى رضوخ الدولة والثورة معا لابتزاز، بل ولإرهاب الاعتراض على تعيين مسئول بسبب ديانتته، والشلل أمام خروج جماعى سافر على القانون، أدى إلى تعطيل مرفق بحجم وأهمية السكك الحديدية.

في غضون تلك الأزمة نشرت الأهرام مقالا للمؤلف يوم الجمعة ٢٢/٤/٢٠١٢ تحت عنوان، معركة تقرير المصير الديمقراطى فى قنا، وفى ذلك المقال كتبت : أن الكثير من مستقبل مصر- الوطن، ومن مستقبل ثورتها الديمقراطية فى ٢٥ يناير يتوقف على الطريقة التى سوف تحل بها أزمة محافظ قنا، فالرضوخ لمنطق الرفض الشعبى للمحافظ لأنه قبطى، وحتى لا تصبح قنا هى المحافظة المخصصة للمحافظين الأقباط، يعنى بكل بساطة خسارة معركة الديمقراطية مقدما لحساب التيارات المتعصبة والمهيجين الشعبويين، وأضفت أن التعقيد الذى بلغته الأزمة يجعل حلها بالطريقة التى تحافظ على حقوق المواطنة، وعلى قيم المواطنة اكبر من طاقة الحكومة وحدها، بل وأكبر من طاقة الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة معا، ولا بد من أن يشارك المجتمع كله فى حلها، وانتقدت كبار السياسيين الذين تصدروا المشهد وقتها لعدم اكترائهم بمشاركة الحكومة والمجلس الأعلى فى تسوية هذه الأزمة، وحددت أسماء السادة عمرو موسى، ومحمد البرادعى، والمستشار هشام البسطويسى، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وبقية المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية، وزعماء الأحزاب وائتلافات الشباب، واقترحت أن يتشارك الجميع فى إصدار بيان يرفض

"موقف أهاليينا في قنا"، ويسجل في الوقت نفسه التحفظات على طريقة اختيار المحافظين، وطلبت من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتقدم بمبادرة لإيفاد لجنة حكماء تضم هذه الشخصيات وعدد من الوزراء، واحد أعضائه البارزين، للحوار مع أهالي قنا على قاعدة لا تقبل المساومة، وهى أن لا اعتراض على مسئول بسبب ديانتته من حيث المبدأ، فإذا أقر هذا المبدأ فلا مانع من تغيير المحافظ مع آخرين في مستقبل قريب : وذلك اقتناعا بان أهاليينا في قنا وغيرها من محافظات الصعيد لا يقبلون "الhezime"، وهناك من ينفخ في النار ..خاصة وان ما نشر عن إقدام بعض السلفيين في قنا على قطع أذن مواطن قبطنى اشتبه في علاقته بسيدة مسلمة كانت أصداءه لا تزال تتردد في الأفق.

لم يستحب أحد من السياسيين، ولا من العسكريين لهذه الاقتراحات، وكان الدكتور أحمد عكاشة أستاذ أساتذة الطب النفسى- في مصر- هو الذى استجاب، واتصل بى هاتفيا صبيحة يوم نشر- المقال، واقترح على عدم الاكتفاء بالكتابة، والاتصال المباشر بمن وجهت إليهم مقترحاتى، لكنه أضاف أنه غير متفائل بالاستجابة، لأن هؤلاء جميعا بلغوا من العمر عتيا، ولذا فهم عاجزون عن التكيف الصحيح للمشكلات، وأعجز عن اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب .

وكان تشخيص الدكتور عكاشة، (غيايبا) صحيحا مائة في المائة، فوعدى اللواء "العصار" بنقل المقترحات إلى المشير، ولم يتعهد الدكتور عصام شرف بشئ، وأبلغنى السيد" عمرو موسى " أنه سيزور قنا منفردا في الأسبوع المقبل، ولم أتمكن من الاتصال بالدكتور " البرادعى" ..

وانتهت أزمة قنا برضوخ الدولة والثورة معا لإرهاب المواطنين كما نعلم جميعا، وفى تفسير لاحق لموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة..

قال ذلك العضو البارز في المجلس الأعلى العبارة التى صدرنا بها هذا الفصل، وقال لى عضو آخر هو اللواء "عادل المرسى" أمام المحامى "طلعت السادات"، أن كل ما يشغلهم هو تجنب حمامات الدم، فكان السادات هو من رد عليه بقوله : يا سيادة اللواء: "الحاكم الضعيف فتنة!"

لم يكن أحد يطلب، أو يريد حمام دم، ولكن المطلوب كان توحيد الجهد السياسى لإقناع أهل قنا بأن منطقهم مرفوض شعبيا، وثوريا، ورسميا من جميع المصريين، ولكن الذى حال دون ذلك بالإضافة إلى شيخوخة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحكومة وبعض السياسيين، هو عدم ترحيب المجلس بمشاركة الشخصيات والقوى الأخرى فى حل المشكلة، لأنهم كانوا حتى ذلك الوقت، وما بعده يتعاملون بمنطق الاستلطاف وعدمه، بل وأحيانا بمنطق الاستخفاف ببعض القوى والشخصيات لحساب من يتوقعون انه سيكون رجلهم فى رئاسة الجمهورية، وكانت عبارة واحدة تتردد على ألسنتهم هى: "أننا نريد شخصيات تحب مصر بجذ."

فى التحليل السياسى كانت أهمية حفظ هبة الدولة، وحماية روح الثورة (الديمقراطية) فى أزمة قنا سوف تجب الآثار السلبية للمماطلة فى إقالة حكومة احمد شفيق، والتباطؤ والتواطؤ فى محاكمه مبارك، ورجاله، وكانت سوف ترسل إشارة واضحة لكل قوى الفوضى وللطرف الثالث المجهول الذى أُلقيت عليه كل الأوزار فيما بعد، أن الدولة والثورة موحدا الإرادة، وان الخلافات الواردة أحيانا لن يسمح لها بهدم أركان تلك الدولة، ومحق مكتسبات هذه الثورة.

إدمان التراجع :

ومادام ذلك لم يحدث، فإن العكس تماما هو الذى حدث، أى كان تردد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة، وبطئهما فى معالجة أزمة قنا، ثم تراجعهما عن الموقف الأول المتمسك بالمحافظ " القبطى " فى موقعه بداية لنمط مستمر من التراجعات فى كل الأزمات بلا استثناء، ومن الغريب أن معظم هذه الأزمات كان يمكن تجنبها من البداية، سواء بتفادى أسبابها، أو بالاستجابة السريعة قبل أن تتفاقم الأحداث، وهكذا كنا ننتظر مساء الأربعاء أو الخميس من كل أسبوع بيانا بالاستجابة لمطالب " مليونية الجمعة التالية"، وكأن المماطلة ثم الانتظار ثم الرضوخ فى آخر لحظة أصبحت إدمانا، أو قدرا لا فكاك منه.

أشهر هذه التراجعات، إلى جانب ما هو معروف، وما يدخل منها فى موضوع هذا الكتاب - الملتزم - كما سبق التنويه، بما كان الكاتب طرفا مباشرا فيه، هو وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، والاعتراف بحدوث كشوف العذرية، ثم سحب الاعتراف، وتعديل حكومة شرف، ثم استقالتها، والتشبث بوثيقة السلمى ثم التخلّى عنها..وعن الرجل.

وفى اللقاء الليلى الذى سبقت الإشارة إليه فى الفصل الثالث مع اللواءات " السيسى- " و"العصار" و"حجازى" بحضور المرحوم الأستاذ سلامة احمد سلامة والدكتور أبو الغار والأستاذ "حافظ المرزى" .. أثير موضوع المحاكمات العسكرية للمدنيين، وكان اللواءات يدافعون بحرارة عن هذه المحاكمات مستندين إلى حجتين: الأولى هى ردع جرائم الأمن العام بالسرعة الواجبة نظرا لكثرتها بسبب الفراغ الأمنى، وبسبب ارتباك النيابة العامة والقضاء ولغزارة الحوادث، والقضايا،

والثانية هي أن كثير من هذه القضايا تدخل في نطاق الاختصاص الأصلي للقضاء العسكري، بما أن المتهم المدني إما أن تهاجم على القوات المسلحة، أو أفشى أسرارها، وضرب اللواء "السيسي" ليلتها مثلا بالمدون مايكل نبيل الذي نشر- قانون التجنيد، وأسرارا أخرى على حد قوله، والذي تهاجم على المشير طنطاوى بألفاظ نابية، وخارجة عن الآداب العامة، ويعاقب عليها القانون، وأقسم اللواء "السيسي"- ردا على تذكيرنا جميعا إياه بالضغوط الخارجية - بأنه لو اجتمعت الدنيا كلها للضغط على مصر- وبأنه لو أفرج عن جميع المعتقلين، والمدانين عسكريا، فلن يفرج عن مايكل نبيل بالذات إلا بعد انتهاء فترة عقوبته.

لم يصمد قسم "السيسي"- طويلا .. وألغيت جميع المحاكمات العسكرية للمدنيين، وأفرج عن كل المعتقلين، وبينهم مايكل نبيل، ومن قبل أسماء محفوظ، وعلاء عبد الفتاح، رغم المماطلة والعناد، ولكن الضرر كان وقع، فالسمعة في الداخل والخارج ساءت، والتراجع أكد الضعف، أليس صحيحا إذن أن الجنرالات يصلون متأخرين دائما؟ ولكنهم كانوا يمتنون أنفسهم بأنهم يوما سيكونون قادرين على تسوية حساباتهم مع الذين أهانوهم، وسبوهم، فقال قائل منهم "إن الجريمة العسكرية تظل سارية بحكم القانون لمدة ٣ سنوات، وإذا كنا قد انحنينا اليوم للعاصفة، فسيأتي يوم آخر يدفع كل من تناول علينا ثمن تطاوله".

في اللقاء الذي شهدته المحامي طلعت السادات مع اللواء "عادل مرسى" مدير القضاء العسكري، أطلعنا سيادة اللواء على القضايا المحولة إليه من النائب العام هذا الصباح فقط، وكان عددها خمسا، وأضاف ماذا نفعل؟ هل نترك البلد نهبا للفوضى والبلطجة؟

بالطبع لا تتركوها نهبا للفوضى والبلطجة، ولكن هناك حل بديل للمحاكمات العسكرية، وهو مساندة النيابة العامة بقوة، والطلب إليها - في هذا الظرف الاستثنائي - أن تنشئ في إطارها نيابة مؤقتة تختص بالبت الناجز في قضايا البلطجة، والأحداث الطائفية، وقطع الطرق، وتعطيل المرافق العامة، على أن تتبعها شرطة قضائية للقبض على المتهمين، ولتنفيذ الأحكام، فإذا تعذر تشكيل هذه الشرطة من ضباط وجنود الداخلية، فيمكن مؤقتاً أيضاً تشكيلها من "الشرطة العسكرية"، على أن تتلقى أوامرها من النائب العام، أو النيابة المختصة ويكون كل ذلك بمرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لم يتحمس اللواء" المرسى" للاقتراح، وبقي الحال على ما هو عليه حتى أجبرت المليونيات والضغوط الدولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين كلية .. وكأن الاستجابة لمقترحات داخلية عيب .. أو لعل المشير قد رفض أيضاً معتقداً بقدرتهم على الصمود.. لكن الأصح أنهم كالعادة وصلوا متأخرين، لكن تبقى كلمة حق هي شهادة بأن اللواء المرسى كان من أفضل جنرالات تلك المرحلة خلقاً وطبعاً.

الاستقالة الحادية عشرة :

الجميع يعلمون الآن أن الدكتور عصام شرف قدم استقالته عشراً مرات، حتى قبلت في المرة الحادية عشرة، وكشاهد عيان رأيت من الداخل إحدى هذه المرات، وهي المرة التي أقرت فيها الحكومة مشروع قانون العزل السياسي والتطهير.. طبقاً لتصريحات الأستاذ" أحمد

السمان" قبل عزله من منصب المتحدث باسم مجلس الوزراء، وإحالاته للتحقيق، فقد تصادف وقتها أنه لم يتواجد في مجلس الوزراء إلا مندوبة الأهرام وانفردت الأهرام بالخبر من بين الصحف القومية، وقامت الدنيا ولم تقعد، ونفى مجلس الوزراء بالضغط من المجلس العسكري هذا التصريح، ولكن السمان الشاب الشجاع لم يجبن، وكان التصريح على أية حال مسجلاً بصوته، لذا عزل من منصبه، وأحيل إلى التحقيق كحل لإنقاذ الموقف بدلا من قبول استقالة الحكومة.

في هذا الوقت حدثني من مكتب رئيس الوزراء من قالت إنها ترجوني باسم الدكتور شرف شخصياً - لتحرجه من الطلب بنفسه - إبعاد الزميلة من التغطية الصحفية لمجلس الوزراء، وكان السبب هو أنها Nasy أى أنها تدس أنفها كثيراً في أنشطة المجلس، أو أنها تشم الأخبار، وتشرها مما يسبب حرجاً بالغاً للمجلس ورئيسه، وبالطبع كان الرد أن هذه شهادة لها، وليست عليها، وإذا أردتم فاسحبوا بطاقة اعتمادها، وتحملوا المسؤولية، وأقسم أن هذا الطلب تكرر مرتين آخرين، ولكن ليس من هذه السيدة بل من سيدة أخرى، ومن متحدث باسم رئيس الحكومة.

هذا الموقف وغيره، والتسريبات من داخل مجلس الوزراء عن العراقيل التي يضعها المجلس العسكري في طريق الحكومة لاستكمال أهداف الثورة، فعلت فعلها في الشارع الملىء بأسباب الغليان، وتركزت مطالب مليونية ٨ يوليو على تغيير الوزارة والمحافظين أو تعديلها، وتخويلها كافة الصلاحيات.

كالعادة ظل المجلس الأعلى يرفض هذه المطالب حتى لاح شبح العودة إلى الاعتصامات، وهنا أسرع العجلة في الدوران، فاستقبل الدكتور

عصام شرف وفدا من شباب الميدان، وأصبح الشباب هم الطرف الأقوى، فهم الذين حددوا الفترة الزمنية لتعديل الحكومة وبعدها تغيير المحافظين، وهم الذين حددوا من يخرج، ومن يبقى من الوزراء (إلا الوزيرة "فايزة أبو النجا" وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ووزير الداخلية منصور العيسوي اللذين تمسك ببقائهما المشير طنطاوي شخصيا)، وكان أول الخارجين الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء للشئون القانونية والدستورية، ووزير المالية سمير الصياد، أما أبرز الداخلين فكان الدكتور "حازم الببلاوي" نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية، والدكتور "على السلمي" نائبا لرئيس الوزراء لشئون التحول الديمقراطي.

استبشر الجميع خيرا بهذين الوجهين الأخيرين على وجه الخصوص، فالأول كان مرشحا في الأصل من الشباب لرئاسة الحكومة مع الدكتور "عصام شرف"، أما الثاني فقد اشتهر بأنه ليبرالي، وأنه رجل منظم التفكير، ومنهجى في العمل على عكس ما كان يشاع عن الدكتور "يحيى الجمل" بأنه رجل يهوى الحديث أكثر من العمل، وأنه من مخلفات حكومة "أحمد شفيق" .. مع كامل احترامي للرجل.

ومن داخل مجلس الوزراء، بعد انتهاء اجتماع شرف مع وفد الشباب اتصل بي شاب من بين المشاركين، وأبلغني بكل ما دار من مناقشات واتفاقات، بما في ذلك الجدول الزمني لتعديل الحكومة وتغيير المحافظين، واتجاهات التعديل، وكان ذلك هو ما حدث بالحرف الواحد، وما نشر في حينه في الأهرام، لكنني أصبت بالذعر ليس لان الدكتور شرف ومن ورائه المجلس الأعلى استجابوا للشباب، ولكن لأنه ليس هكذا تدار شئون الدولة حتى وقت الثورات، فالتعديل أو التغيير يجب أن يأتي في إطار رؤية متكاملة تستجيب لمطالب الثورة، وليس من حق الشباب أو أى طرف آخر

أن يقرر نيابة عن من يتحمل المسؤولية، وهو ما كان قد ثبت ضرره باختيار الدكتور عصام شرف نفسه بناء على ترشيح الميدان، إذا كلما احتج الشباب على بطء وصمت الدكتور شرف وخضوع حكومته لإملاءات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعدم قدرتها علنا على تحميل مسؤولية قرارات خاطئة للمجلس الأعلى كان الرد الجاهز عند الجنرالات : أليس عصام شرف هو مرشح ميدان التحرير.؟

قرار من مجهول :

وهنا نستشهد بما صرح به الدكتور "على السلمي" بعد إقالة حكومة شرف الثانية، ومغادرته هو شخصيا منصبه من أن قرار فض الاعتصام في التحرير بالقوة (يوم السبت ١٧ نوفمبر) اتخذ من وراء ظهر الحكومة كلها بما في ذلك رئيسها ووزير الداخلية فيها، وكان هذا القرار هو السبب في مجزرة محمد محمود التي كانت بدورها ثقباً حالك السواد في طريق ثورة يناير، وكانت - جنباً إلى جنب مع وثيقة السلمي - السبب في قبول الاستقالة رقم ١١ لحكومة شرف. وهو ما كان موضوعاً لحوار بيني وبين اللواء "الملا" عندما طلب مني أن تقود الأهرام حملة موجهة إلى شباب الميدان تحت عنوان : لماذا تريدون احتلال وزارة الداخلية.؟، فقد تساءلت بدوري، ولماذا لا تقبلون وزير الداخلية مادام قد أمر باستخدام العنف في إزالة وإحراق خيام المعتصمين.؟، ولم أتلق إجابة، ففهمت أن القرار ليس من الداخلية، ولا من رئيس الحكومة بالتالي، وتأكد لي ذلك حينما أضاف اللواء "الملا" أن المعتصمين خالفوا الاتفاق الذي جرى مع القوى السياسية المنظمة لتلك المليونية على إخلاء الميدان ليلاً، وعدم تحول المظاهرة إلى اعتصام، وإن هؤلاء المعتصمين لا ينتمون إلى أى من تلك القوى السياسية،

ومن يعد إلى الأهرام في يوم الجمعة التالية يجد أن للكاتب مقالا بعنوان "إرادة الإنقاذ" قال فيه، "حتى وإن كان البعض خالفوا الاتفاق على عدم الاعتصام، وحتى إن كانوا لا ينتمون لحركات أو قوى سياسية، فإنهم قبل كل شيء، وبعد كل شيء، مواطنون مصريون، يجب عدم التفريق بينهم وبين المنتمين للقوى والحركات، فهل دم هؤلاء حرام لأنهم أعضاء في حركات سياسية، ودم أولئك حلال لأنهم ليسوا أعضاء في إحدى الحركات؟"

وماذا كانت النتيجة ؟

لقد تضامنت معهم كل القوى السياسية، وشهد شارع محمد محمود واحدة من أسوأ مظاهر العنف في ثورة يناير، وتهددت وزارة الداخلية دون ذنب جنته هذه المرة، فكان لابد أن تدافع عنها الدولة، لأن احتلالها كان نذيرا بفوضى شاملة، لا تبقى ولا تذر، وتضطر الجيش إلى التدخل السافر برصاصه الذي يطلق ليقتل، في مقدمة خطيرة لما قد يترتب من أحداث، ولم يجد أحد في نفسه الشجاعة وقتها، فمن ذلك الكاتب نفسه - ليقول للمواطنين الحقيقة، وهى أن الداخلية بريئة من محاولة فض الاعتصام بالقوة وإحراق الخيام، وربما التمسّت عذرا لنفسى- أننى لم أجد مصدرا مسئولا مستعدا لتحمل مسئولية هذا الخبر إذا نشر، وربما خشيت من تكذيب الأهرام، من جانب الحكومة، أو من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لاسيما وقد تعرضنا من قبل لتكذيب ما هو حقيقى من مسئولين اهتزوا أمام ضغوط المجلس العسكرى، مثلما حدث من المستشار عاصم الجوهري الرئيس السابق لجهاز الكسب غير المشروع.

الآن أصبح كل هم المجلس العسكرى والحكومة هو الحيلولة بأى ثمن دون سقوط مبنى الداخلية، ولذلك كانت القوات تستجيب لشروط

عجبية من الشباب ينقلها الوسطاء، كأن يرسم خط على الأرض يجب أن لا تتجاوزه القوات، ثم يتحرك الشباب إلى الأمام من موقعهم السابق إلى موقع جديد، ويطلبون ابتعاد القوات مرة ثانية.. ولم تجد الكميات المبالغ فيها من قتال الغاز المسيل للدموع، والخرطوش.. فتبلى في إنهاء الأزمة حتى تدخل سلاح المهندسين، وأقام الحوايط الخرسانية "الشهيرة" على مدخل شارع محمد محمود من جهة التحرير، وعلى مداخل بقية الشوارع المؤدية إلى وزارة الداخلية..

مرة ثالثة أو رابعة ابتلع ثقب اسود الثقة بين الشباب وقطاع كبير من الرأي العام وبين المجلس العسكري، وأصبحت حكومة شرف المعدلة بطة عرجاء في انتظار رصاصة الرحمة التي كان اسمها أزمة وثيقة السلمى.. وكانت هذه المأساة مثلها كل الماسى السابقة يمكن تفاديها بسهولة لولا القرار الغامض والذي ينم عن فقدان للحس السياسى ويؤكد السأم من "الثورة" بفض اعتصام بضعة عشرات من المواطنين بضراوة لا مبرر لها سوى الضيق من استمرار الموجة الثورية، كما كان يمكن محاصرة التدايعيات الدامية التى طالت لأكثر من أسبوعين لو امتلك احد شجاعة الاعتذار والاعتراف بالخطأ وتبرئة الداخلية .. لكنه الوصول متأخراً، والإفافة بعد اصطدام الرأس بالحائط.

الخطيئة فى وثيقة :

نأتى الآن إلى وثيقة السلمى ..وبالطبع فكل الحقائق حولها أصبحت معروفة للجميع، وما عندى هو ما قاله الدكتور السلمى لى شخصيا فى الطابق الأول من مجلس الشورى بعد انتهاء الاجتماع الأول للمجلس

الأعلى للصحافة برئاسته، فقد سألته : من وضع المادتين التاسعة والعاشر في الوثيقة ؟، فأجاب بصراحة : المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فقلت إذن ماذا تنوى أن تفعل الآن بعد أن انقلب الإخوان المسلمون والسلفيون على الوثيقة، وكانوا قد سبق أن وافقوا عليها على لسان الدكتور سعد الكتاتنى، كما وافق عليها الشيخ "محمد عبد المقصود"، ممثلاً للسلفيين على حد تعبيرك.

قال الرجل بكل صراحة: سوف أعيد الأمر إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فهم يقولون إنهم قادرون على إقرارها بالتوافق.. ولن ينتظروا الإخوان والسلفيين أكثر من ذلك .. وهذا ما أكدته فيما بعد في حديث إلى صحيفة الوطن الدكتور "عماد أبو غازى" وزير الثقافة في تلك الحكومة، وعضو اللجنة الوزارية لإدارة الأزمة، بقوله إن الفريق عنان كان يعتقد أنه يمكنه إقرار وثيقة السلمى بالأغلبية، ولا حاجة للإجماع عليها، غير أن عنان والسلمى وقتها، وبحكم التمسك بالأمل ووجودهما في المنصب، لم يدركا أن الإخوان والسلفيين فازوا بالجمولة، لأن معظم القوى الليبرالية أيدتهم في رفض الوثيقة بسبب "دسها للسم في العسل" فقد وضعت لإقرار مبادئ اللاتزام بها في الدستور المقبل، فبينما كانت تؤكد مبادئ المواطنة والدولة المدنية، والمساواة أمام القانون، وترفض الدولة الدينية، فقد ضربت كل ذلك وغيره في مقتل بتضمينها المادة التاسعة والعاشر التى تجعل القوات المسلحة خارج الرقابة البرلمانية والمسئولية السياسية، بل وتجعلها حامية للشرعية بما يتناقض مع أبجديات الديمقراطية.

(من المفارقات أن دستور الإخوان والسلفيين أعطى القوات المسلحة أكثر مما كانت تعطيه لها وثيقة السلمى،

وانتقص من الحقوق المدنية والحريات، مما يثبت مرة أخرى أن الإخوان والسلفيين تحالفوا مع القوى الحديثة ضد الجزالات من أجل السلطة، ثم تحالفوا مع الجزالات ضد الديمقراطيين من أجل السلطة أيضاً).

من ذلك اليوم تحول ميزان القوى السياسية في البلاد لصالح الإخوان المسلمين والسلفيين على حساب المجلس العسكري بالدرجة الأولى .. فالمجلس خشى- أن يعلن تبنيه لوثيقة السلمى، وما كان بوسعه أن يسحبها، لذلك فضل قبول استقالة حكومة شرف، لكي يخرج السلمى، وتموت وثيقته، دون أن تجد من ينعيها، أو يشيعها.

في هذه الأثناء كنت تلمس نبرة الاستسلام لما ستأتى به المقادير في حديث أعضاء المجلس الأعلى فيقول لك أحدهم: ماذا نفعل إذا كان السياسيون لا يريدون أن يتفقوا ؟ وماذا بيدنا إذا كان الإخوان قد غيروا مواقفهم، من أول المبادئ المتفق سلفا على تضمينها في الدستور، إلى معايير تشكيل الجمعية التأسيسية.؟

نصل الآن إلى ملابسات اختيار الدكتور "الجنزورى" رئيسا للحكومة الجديدة، فقد كنا في اليوم السابق على اختياره - السبت ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ - في اللقاء الذى سبقت الإشارة إليه مع اللوامين "مختار الملا" و"إسماعيل عثمان" بحضور الشخصيات التى سلف ذكرها أيضاً، وطرح الموضوع للنقاش، واتفقت الآراء على الحاجة إلى حكومة قوية، وسألت اللوامين عن المرشح لرئاسة الحكومة لعلّى أعرف من هو من باب العمل الصحفي، واقسم لى اللواء "عثمان" بأنه لا يعرف بعد، وأن

المجلس الأعلى مجتمع الآن دونه، ودون اللواء "الملا" - لأنهما متفرغان للقاءنا - للتداول في الأسماء، وأن كل ما يعلمه أن هناك عشرة أسماء مرشحة، ولكنه رفض أن يذكر اسما منهم.

العصار رئيسا للوزراء !

لمن يتذكرون تفاصيل تلك الأيام، فقد كان من أبرز المرشحين الدكتور محمد البرادعي، والسيد عمرو موسى، والمستشار زكريا عبد العزيز، وأذكر أن كاتباً شهيراً التقى بالجنرالات عدة مرات اتصل بي قبلها ليسألني ما رأيك في اللواء العصار رئيساً للوزراء، وحسبت أنه مكلف بجس النبض، فقلت إنها ستكون كارثة تفوق كل الكوارث السابقة.. الرجل كشخص لا تحفظ عليه مطلقاً، فهو رجل مثقف، ومنضبط، ومهذب، وذو علاقات دولية جيدة، وهو من أكثر أعضاء المجلس الأعلى قبولاً لدى الرأي العام، لكن الموقف الآن تجاوز كل ذلك، بما أن اتهام "الجنرالات" بأنهم يريدون البقاء في الحكم، وبأنهم يتهربون من تسليم السلطة بشتى الحجج، اكتسح الثقة في وعودهم، وبما أنه سوف يأتي على أشلاء ضحايا شارع محمد محمود، فسوف يحول تعيين العصار رئيساً للوزراء الاتهام (أو الظن) إلى يقين، وستدخل البلاد في كارثة جديدة، إذ سيصدم كل من بقي له قدر من الثقة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وينضم إلى خصومه، ويصبح الشعب كله في ناحية.. والجيش في الناحية الأخرى.. وسيظل "العصار" دون ذنب.. ولن يرحمه التاريخ، ولحسن الحظ أبدى صديقي الكاتب الكبير اقتناعه بكلامي، وقال أنه يشاركني الرأي.. وسيلبغ من يعنيه الأمر.

بعد انتهاء الحديث تساءلت: كيف يفكر هؤلاء الناس؟ فلو أنهم بادروا فور تنحي مبارك بإقالة " شفيق " وتسمية "العصار"، فالأرجح أن الرأى العام والشباب كانا سيرحبان، خصوصا وأن "العصار" بدا في لقاءاته التليفزيونية هادئا، وحازما، وذا قدرات تحليلية، فضلا عن جاذبيته الشخصية، وربما كان أقدر من عصام شرف على معالجة أزمة قنا، وكانت الرسالة وقتها ستكون أن المجلس الأعلى سوف يتحمل مسئوليته كاملة في إدارة البلاد، وكان يمكن تفادي كثيرا من المزالق التى سببها تدخل المجلس العسكرى فى أداء حكومة شرف، أو تخفيه وراءها، ولكنهم يأتون الآن بعد كل ما جرى من كوارث، وشقاق، وانهيار للثقة فيهم، وبعد ما سال من دماء، ويفكرون فى إسناد رئاسة الحكومة للعصار ليؤكدوا - دون قصد منهم فى الغالب - أسوا ظنون الشباب والرأى العام فيهم.. إنه مرة أخرى، وربما عشرة فارق التوقيت.

موسى أولا ثم الجنزورى :

وفيما بعد علمت أن المشير طنطاوى عرض رئاسة الحكومة على السيد عمرو موسى، وكان الاتصال ليلا، لكنة اشترط عليه بقاء ثلاثة وزراء، أذكر منهم السيدة" فايضة أبو النجا"، والزميل" أسامة هيكل"، ووزير ثالث، لعله وزير الخارجية محمد كامل عمرو، فاستمهله موسى حتى الصباح ليتخذ قراره، وفى الصباح اتصل به الفريق سامى عنان، فأبلغه موسى اعتذاره، وكان سبب الاعتذار هو رفضه مبدأ فرض أسماء عليه، لأنها ستكون بداية غير موفقة لحكومة تطالب "الثورة" بأن تكون قوية بما يكفى لمنع تحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيها، ولكن الفريق طلب من موسى أن "يفوت هذه من أجل المشير"،

إلا أنه أصر على موقفه، فصرف النظر عنه، واتجه الاختيار إلى "الجنزورى"، وللعلم فقد كان موسى حريصا على استبقاء السيدة فايضة أبو النجا من تلقاء نفسه، كما أخبرنى هو فيما بعد.

ما أذكره عن تشكيل حكومة "الجنزورى" ليس كثيرا جدا، ولكن أهم ما فى ملابسات تشكيل حكومته، أن صديقا شخصا من أحد الأجهزة السيادية اتصل بى ليطلب مساعدته فى الحصول على أرقام هواتف مرشحين للوزارة، فأعطيته الأرقام التى أعرفها .. وسألته مداعبا: هل لازلتهم ترشحون الوزراء غير السياديين كما كان الحال من قبل..؟ فرد.. ضاحكا.. ألسنا أفضل فى اختيار الوزراء من شباب الميدان، ومستشارى رئيس الوزراء السابق.. يقصد الدكتور "عصام شرف"، ومستشاريه السياسيين من الشباب الذين تصدروا المشهد فترة طويلة،

لكن نتيجة اختيار "الجنزورى" كانت مفاجئة، ليس لعيب فى الرجل، ولكن لأن اختياره كان صدمة للشباب، وكثيرين من الخبراء، فقد أكد هذا الاختيار مرة أخرى أن المجلس الأعلى لا يريد البحث خارج الأسوار القديمة، وبدأ فصل مأساوى جديد من الغضب والدماء فى ثورة ٢٥ يناير اصطالح على تسميته بأحداث مجلس الوزراء، لكننا كنا نقترّب من موعد الانتخابات.. وكان الإخوان والسلفيون يتحرقون شوقا إليها، فنفضوا أيديهم من "معارضة الجنزورى"، بل أنهم أيدوا اختياره، وكان هذا سبب صموده هو شخصا أمام احتجاجات الشباب، كما كان ذلك هو سبب صمود المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام هذه الاحتجاجات. (طبعاً بعد أن فاز الإخوان بأغلبية مجلس الشعب انقلبوا على "الجنزورى".. غير أن تلك القصة لا تدخل فى سياق هذا الكتاب.)، وما يدخل فى هذا السياق أن الجنزورى أعلن عند تشكيل حكومته أن المجلس الأعلى فوضه بالسلطات الدستورية لرئيس الجمهورية - عدا

السلطات الخاصة بالقوات المسلحة والقضاء، لكن الأيام أثبتت أنه كان أيضاً رئيس حكومة تسيير أعمال، فلم تتقدم طوال فترة وجودها في السلطة بأية مبادرة سياسية، وكان ذلك استسلاماً للأمر الواقع، فالانتخابات تقترب، والإخوان والسلفيون متأهبون لنهش من يفكر في إبطاء قطارهم المندفع على القضبان، والمجلس العسكري مشغول فقط بوضع الجيش في النظام الجديد القادم، ومع الاعتراف للجنزوري بالفضل في تثبيت الأوضاع الاقتصادية، وتحسين الأمن، فإن الجنزوري ظل هو الجنزوري، لا يطبق أن توضع أخباره في الصفحات الداخلية، حتى إذا كانت الدماء تسيل أنهاراً في شارع مجلس الوزراء، وحتى إذا كان قنصا العيون يمارس هوايته اللعينة، معتقداً أن الدنيا لم تتغير منذ كان رئيساً للوزراء في المرة السابقة، فقد كانت أحداث الشارع (الذي هو الشعب أو الثوار) وأخباره تسبق الجميع، وبالتالي لابد أن تتصدر الصفحات الأولى، وتتصدر نشرات الأخبار.

وأذكر أنني حدثته تليفونيا صباح يوم ١٩ مارس ٢٠١٢، أي في اليوم الذي قبل فيه استقالتي من رئاسة تحرير الأهرام، وأصدر قراره بتعيين الزميل محمد عبد الهادي خلفاً لي، من بين أسمين أرسلنا إليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ولا يعرف هو شخصياً أحداً منهما، فقلت له رأيي، وكان على وشك استقبال رئيس مجلس إدارة الأهرام وقتها، ورئيس تحرير جديد، فعاد يسألني من هو عبد الفتاح الجبالي رئيس مجلس إدارة الأهرام، ثم أضاف: إن الأهرام لا يزال غير مهتم بأخبار الحكومة، وعرض أن "يخدمني" في أي مكان آخر، فشكرته، ولم أقبل العرض.

الفصل السادس

حلم فى الظهيرة

مشاركة لا مغالبة

"الدولة المدنية قضية أمن قومى،
ولن يحكمنا فصيل واحد ."

الفريق سامى عنان رئيس أركان الحرب القوات المسلحة ونائب رئيس
المجلس الأعلى .

- هل كانت صفقة؟
- أم كان استسلاما للأمر الواقع، وإرادة الناهبين كما يقال؟
- أم هى النتيجة الحتمية لسوء إدارة المرحلة الانتقالية؟
- وأين الدور الأمريكى؟

التساؤلات السابقة تدور حول علاقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بجماعة الإخوان المسلمين، وحزبها "الحرية والعدالة"، ودور المجلس - وله دور بالتأكيد - في إدارة المرحلة الانتقالية بالطريقة التي أدت إلى حصول الإخوان على الأغلبية البرلمانية مع السلفيين، وفوز مرشحهم الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية، رغم الوعود الرسمية منهم بأن مصر- لن يحكمها فصيل واحد، أو تيار واحد، ورغم محاولاتهم المتعددة لمنع الوصول إلى هذه النتيجة بعد أن تأكد أنها آتية لا ريب فيها.

من هذه الوعود تصريح شهير، للفريق "سامى عنان" رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في لقاء مع مفكرين وسياسيين يوم ٢٠١٢/٧/١٩ بأن بقاء الدولة المدنية في مصر قضية امن قومي، وأن مصر- لن تقبل الخضوع لحكم قوة واحدة، وقد احتفت جميع الصحف، ومحطات التلفزيون، ووكالات الأنباء بهذا " التأكيد " يومها، وكان هو الموضوع الرئيس في الصفحات الأولى للصحف، كما أنه تصدر نشرات الأخبار التلفزيونية، وبثته وكالات الأنباء العالمية خبرا عاجلا.

قبل تصريح الفريق "عنان" بأشهر، استقبل اللواءات الثلاثة "العصار"، و"الملا"، و"عثمان" رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ورؤساء التحرير المعينين حديثا -أى بعد الثورة وذلك يوم ٤ ابريل ٢٠١٢ - وكان البيان الاستهلالى هو " نريدكم أن تطمئنوا الخائفين من انفراد الإخوان المسلمين بحكم مصر، والذين يتحدثون الآن عن صفقة بين القوات المسلحة، وبين الجماعة " على أننا لن نسمح بان تصبح مصر إيران جديدة، أو غزة جديدة."

أمام هذه الثقة في النفس، وهذا التأكيد القاطع ما كان "لديمقراطيين" سوى أن يبتهجوا، وصدرت الصحف في اليوم التالي تحمل هذه العبارة عنوانا رئيسيا لصفحاتها الأولى.

ولكى نفهم كيف آلت التطورات إلى العكس تماما من هذا الذى كان مأمولا، علينا أن نتساءل أولا : إلى ماذا استندت تلك الثقة والوعود التى ترتبت عليها؟

من الواضح أنها لم تستند لا إلى ضمانات صريحة من الإخوان المسلمين، ولا إلى تحليل دقيق لأوضاع القوى السياسية في البلاد يستند بدوره إلى معلومات سليمة، وأبحاث ميدانية رصينة، ولكنها استندت إلى مجرد أمانى أعضاء المجلس العسكرى، وإلى الحديث المرسل لجماعة الإخوان عن "المشاركة لا المغالبة"، وتعهد الجماعة في الأشهر الأولى من الثورة بأن لا ترشح أحدا من أعضائها لرئاسة الجمهورية، كما استندت تأكيدات القوات المسلحة - باطمئنان متواكل - على النبوءات التى راجت في تلك الأيام بان الإخوان لن يحصلوا في أية انتخابات حرة سوى على ما بين ٢٥% و ٣٥% من أصوات الناخبين، واذكر أن واحدا من اكبر العقول الكبيرة القريبة من التيار الإسلامى، هو المستشار "طارق البشرى" كان يعتقد بإخلاص أن الإخوان لا يمثلون سوى ٢٠% من الشعب المصرى، وقد سمعت ذلك منة مباشرة بقرية "الصحفيين" بالساحل الشمالى.

بالمناسبة، وحتى لا يتهمنا احد بالتناقض لأننا ندافع عن الديمقراطية ولكننا - كما يفهم من الأسطر السابقة - كنا نود لو أن المجلس الأعلى اخذ من الضمانات المكتوبة ما يلزم الإخوان بما كانوا هم أنفسهم قد أعلنوه، نبادر إلى القول بان مثل هذه الضمانات هى تقليد

ديمقراطى فى مراحل التحول الكبرى، لى يبدأ التنافس الديمقراطى على أساس تكافؤ الفرص بين جميع القوى السياسية، وهو ما لم يكن متحققا، ودون أن يكون فى ذلك مصادرة مسبقة لإرادة الناخبين، ما دامت حقائق القوة على الأرض تتطلب، أو تفرض بالأحرى مثل ذلك التوافق.

ماذا كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل، أو ينبغى أن يمثل عندما تسلم السلطة من الرئيس السابق.؟

إنه كان ينبغى أن يمثل الدولة نفسها، ويصبح الوكيل عن شعبها مؤقتا؟ وكانت لدى قوة الشرعية، وقوة السلطة، وكان يستطيع أن يفاوض بهما لحفظ التوازن السياسى فى المجتمع، وكان هذا حقه لولا تورطه فى الأخطاء التى فتحت ما أسميناه هنا الثقوب السوداء، واستيقاظه بعد فوات الأوان على أن البساط يسحب من تحت قدميه، وتحت أقدام بقية القوى السياسية، لينشغل بتأمين الوضع الخاص للقوات المسلحة فى مشروع الدستور الجديد، بما يخالف أبجديات الديمقراطية، بدلا من انشغاله بالتفاوض حول شروط التوازن السياسى.

طرحت تلك القضية للنقاش فى اللقاء الذى جمع بين الدكتور" أبو الغار"، والأستاذ سلامة احمد سلامة والأستاذ "حافظ المرزى" والكاتب وبين اللوات "العصار" و"السيسى" و"حجازى"، وهو اللقاء الذى أشرت إليه فى الفصل الثالث عن محاكمة مبارك، وأذكر أن السؤال المطروح كان ماذا ينبغى أن يفعل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق التوافق بين القوى السياسية.؟

فكرة المجلس الاستشارى :

وعندما جاء دورى فى الحديث قلت إنه لا الفراغ الأمنى، ولا التدهور الاقتصادى، هما اخطر ما تواجهه مصر- ألان، رغم أنهما مشكلتان كبيرتان، لا أقصد التهوين من خطرهما، ولكن الأخطر منهما هو الفراغ السياسى الذى تسبب فيه المجلس الأعلى نفسه، إذ أنه نزع مقدما الصلاحية السياسية من حكومة الدكتور "عصام شرف" القائمة الآن، بوصفه لها عند تنصيبها بأنها حكومة تسيير أعمال، لأن معنى ذلك هو حرمانها من اتخاذ مبادرات سياسية على مسئوليتها بما تراه أوفق لتنفيذ مطالب الثورة فى الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وبما تستشعره من اتجاهات الرأى العام.

استطردت قائلا المطلوب الآن، وبصفة عاجلة هو ملاً ذلك الفراغ السياسى، وذلك عن طريق العهد علنا للحكومة بكامل الصلاحيات السياسية، وليس الإدارية فقط، واستحداث مجلس استشارى يقوم بدور البرلمان المؤقت، وكانت هذه أول مرة يأتى فيها ذكر المجلس الاستشارى -الذى شكل - بعد عدة أشهر، ولكن بطريقة مختلفة وقاصرة، وبعد فوات الأوان.

المجلس الاستشارى الذى اقترحته وقتها، كان سيقوم بدور البرلمان المؤقت الذى تسال أمامه الحكومة، والذى يتحمل المسئولية جنبا إلى جنب معها، ومع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على أن لا يمر قرار سياسى مهم من المجلس، أو الحكومة دون مناقشة فى الاستشارى وإقراره منه، واقترح أن يتكون هذا المجلس من نقيب النقابات المهنية، وأعضاء مجالسها، وأعضاء مجالس إدارة اتحاد الصناعات، واتحاد الغرف التجارية، واتحاد العمال، والنقابات العمالية المستقلة،

والاتحاد التعاونى الزراعى، ومجالس إدارات نوادى هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من المجالس التمثيلية فى قطاعات المجتمع، وبهذا يكتسب المجلس الاستشارى صفة تمثيلية شبه منتخبة للشعب، ولما كنت أدرك أن معظم هذه المجالس انتخبت تحت حكم مبارك، فقد اقترحت الإيعاز إلى المجالس القائمة بالاستقالة الجماعية، والدعوة إلى انتخابات جديدة يدخل الفائزون بها إلى عضوية المجلس الاستشارى "البرلمانى" المقترح.

كان تقديرى أن قيام مجلس استشارى - على هذا النحو- سوف يعبر بصورة أفضل عن التوازن السياسى المبتغى، حيث أن كلا من تلك الهيئات يمثل قطاعا مهما فى المجتمع، وفى عملية الإنتاج، ومن ثم فإنه سيعكس المصالح "والأيديولوجيات" التى يقوم النظام الديمقراطى على إدارة تعارض مصالحها بطريقة تفاوضية سلمية، وهو ما سينعكس بالضرورة على عملية وضع الدستور، ونتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، وإذا قيل كيف يعهد لمجلس غير منتخب انتخابا مباشرا بالقيام بدور البرلمان ؟؟ فالإجابة هى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم ينتخبه أحد، وكذلك الحكومة، وأن هذه كلها ترتيبات انتقالية.

رد اللواء "العصار" على حديثى بقوله إن أحدا فى المجلس العسكرى لم يصف حكومة شرف بأنها حكومة تسيير أعمال، فاستشهدت بالحاضرين الذين أكدوا أن هذا هو الوصف الشائع للحكومة، وأنه صادر فى الأصل عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأما عن الاقتراح الخاص باستحداث المجلس الاستشارى فقد وعد اللواء "العصار" بإبلاغ

المشير بالاقترح.. ولم نسمع منه شيئا بعد ذلك حتى ظهر مجلس "منصور حسن" الاستشارى فى ظروف أسوأ، وبطريقة عشوائية.

ممنوع السياسة :

بسرعة أثبتت الأيام والأحداث أن حكومة شرف محرومة من المبادرات السياسية، حتى أصدرت وثيقة السلمى فى وقت كان المد الرافض لمثل هذه المبادرات "المتأخرة" أقوى من الحكومة والمجلس الأعلى نفسه، والدليل على ذلك جاءنى كما جاء الجميع - عندما صرح الدكتور شرف فى أثناء لقاء له بالجالية المصرية بجنوب إفريقيا - عندما كان يشارك فى مؤتمر دربان - بأنه يفضل تعديل المسار السياسى لثورة يناير بحيث يوضع الدستور قبل الانتخابات، وكان شرف قد أكد هذا التفضيل مرة أخرى عندما عاد إلى مصر، وسئل عن تصريحه فى جنوب إفريقيا، وهذا ما دفعنا فى الأهرام إلى إبراز هذا التوجه لرئيس الوزراء، ووضعنا العنوان الرئيس للصفحة الأولى منه، وكان العنوان يقول : اتجاه حكومى للأخذ بمبدأ الدستور أولاً.

لكن تصريح شرف لم يعجب الإخوان المسلمين، ولم يعجب أيضا حزب الوسط، والسلفيين، وحسبما علمت من المهندس "أبو العلا ماضى" رئيس حزب الوسط، والأستاذ "عصام سلطان" القيادى بهذا الحزب، فإنهما مع عدد من قيادات الإخوان التقوا برئيس الحكومة للاحتجاج على هذا التصريح، لأنهم متمسكون بالانتخابات قبل الدستور، وفقا لاستفتاء ١٩ مارس على التعديلات الدستورية، وأن الرجل أبلغهم أنه لا يوجد اتجاه لدى الحكومة للإصرار على مبدأ الدستور أولا، وطلبا منى -

نيابة عن الدكتور شرف -نشر هذا التصريح الأخير على لسانه تصحيحا لما نشر في أهرام اليوم .

اعتذرت عن عدم تلبية طلب الأستاذين "ماضى" و"سلطان" بقولى إننى لا أستطيع - وفقا لتقاليد المهنة - أن انشر شيئا منسوباً لرئيس الحكومة نقلاً عنهما، خاصة إذا كان يتناقض مع تصريح سابق له، وإن رئيس الحكومة يستطيع، ويجب أن يصدر بيانا بما دار بينه وبينهم من حديث أو يستطيع أن يرسل إلى الأهرام ما يريد نشره، إذا كان يرى حاجة إلى تصحيح، أما وأنه لم يفعل، فإن المعنى هو أنه "يهدئكم"، ولا يزال يبحث عن وسيلة لتعديل المسار السياسى الحالى، وفقا لتفضيلاته، التى لا تعبر عن هواه الشخصى، وإما عن تقدير حكومته لمخاطر المسار الحالى.

لم يصدر شرف بيانا، ولم يرسل تصحيحا للأهرام، ولكن ذلك يوضح كم كان موقفه ضعيفا، وكم كان كل شئ مرتبكا بين الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى خشى- من غضب القوى الراضية لمبدأ الدستور أولا، فأصدر، فيما بعد بيانا يؤكد فيه تمسكه بالمسار السياسى الذى رسمته التعديلات الدستورية، وحاول الالتفاف على مخاطر هذا المسار عن طريق وثيقة "السلمى"، كما هو معروف للكافة.

لم تكن هذه هى المبادرة السياسية الوحيدة للدكتور شرف وحكومته التى وئدت أمام عينى، فقد وئدت مبادرة إحياء قانون الغدر، ومحاولة اتخاذ إجراءات بتطهير الإدارة الحكومية والصحافة والبنوك على نحو ما جاء فى تصريح الأستاذ "أحمد السمان" الذى أحيل إلى التحقيق، وعزل من منصب المتحدث باسم الحكومة بسببه، وسردناه فى الفصل الرابع، وأضيف إلى هذه القصة فى هذا الفصل أن الحكومة حاولت مرة أخرى إصدار قانون العزل السياسى بطريقة أكثر

شمولية من التى صدر بها قبيل فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب المنحل بيوم أو يومين، وان المشروع أرسل إلى المجلس الأعلى، وقيل إن المجلس وافق عليه، وتصادف يومها أننى والمرحوم" لبيب السباعى" كنا فى زيارة للواء "إسماعيل عثمان"، وحاولت الاستزادة منة عن الموضوع، فقال إنه لا علم له بشئ من ذلك، ثم اتصل باللواء ممدوح شاهين" فى منزله بعد أن أبلغ انه غادر مكتبه، ورد عليه ابن اللواء شاهين قائلاً إن والده نائم لان درجة حرارته مرتفعة، وبعد نصف ساعة اتصل اللواء "شاهين"، فسأله اللواء "عثمان" عن آخر تطورات مشروع العزل السياسى، فقال له شاهين - كما أبلغنا عثمان - أن المجلس الأعلى لم يوافق عليه، وشرح اللواء عثمان لنا -لبيب السباعى وأنا - أسباب تحفظ المجلس الأعلى على مشروع القانون بالطريقة التى تريده بها الحكومة. وتتلخص فى أنهم يتوقعون أن يؤلب عليهم العائلات الكبرى فى الصعيد التى اعتادت على احتكار المناصب السياسية. ثم أضاف عثمان أن التوسع فى العزل السياسى سيصب فى مصلحة الإخوان والأحزاب الدينية وحدها لأنه سيخلى الطريق أمامهم من منافسين أقوى، ولكن هذه المناورة مثلها مثل غيرها من المناورات الهزيلة لم تفلح فى مواجهة تيار الإخوان والسلفيين .

بداية ونهاية :

أما المقتل الذى أصاب حكومة شرف من قبل إصدار وثيقة" السلمى" - وكان المفترض أن هذه الوثيقة هى قبلة الحياة للحكومة - فهو حرمانها من تلبية بقية المطالب العشرة للشباب فى جمعة ٨ يوليو، بعد تلبية مطلب علانية محاكمات مبارك وأعوانه، وتعديل الحكومة،

وتغيير بعض المحافظين، فقد استقبل رئيس الوزراء يوم ٧/١٥ وفدا يمثل شباب الميدان من جميع الائتلافات سوى حركة ٦ ابريل، التي دعيت، ولم تستجب، وتعهدت بالمشاركة في الحوارات التالية مع الحكومة، وللأسف لم تكن هناك حوارات تالية، بما أنه قد حيل بين الحكومة، وبين تنفيذ بقية ما التزمت به في ذلك اللقاء.

استغرق الحوار حوالى خمس ساعات، وأداره الدكتور "محمد فؤاد" ممثل اللجنة التنسيقية للثورة، وتضمنت المطالب من شرف، والالتزامات التى قطعها على نفسه تكليف وزير الداخلية بإجراء وإعلان حركة تطهير شاملة فى وزارته تشمل القيادات المتورطة فى قتل المتظاهرين، واستخدام العنف ضد الثوار، وإصدار التعديلات القانونية اللازمة لتحقيق استقلال القضاء، وتطهير الصحف القومية، والمؤسسات الإعلامية من الرموز الموالية للنظام السابق، وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للصحافة فى موعد أقصاه ٣١ يوليو الحالى، وتشكيل مجموعة اقتصادية وزارية للنهوض بالأداء الاقتصادى، وتشكيل لجنة عليا لضبط الأسعار فى الأسواق.

يومها ساد التفاؤل، وعاد قدر كبير من الثقة بين الحكومة والحركات الشبابية لاسيما بعد أن قال رئيس الوزراء بالحرف الواحد "انه يندم الآن على عدم عقد جلسة متكاملة مثل هذه مع الشباب من قبل، وانه يعتذر عن أى تقصير حدث منه، وانه سيعقد جلسات دورية مع ممثلى الائتلافات الشبابية بعد أن ثبت أن هذه هى أسلم طريقة لتحقيق مطالب الثورة.

كان شهود الحوار والاتفاقات من مجلس الوزراء المستشار "عبد العزيز الجندى" وزير العدل، واللواء "سامى سعد زغلول" الأمين العام

لمجلس الوزراء، والدكتورة" نجلاء الأهواني "المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، ومن الميدان الشيخ"مظهر شاهين"، والدكتور "صفوت حجازي". قلنا فيما سبق أن الحكومة أوفت بالتزامها بتحقيق بعض المطالب وأهمها إقرار مبدأ سرعة وعلانية محاكمة مبارك وابنيه ورموز نظامه، والتعديل الوزاري، وتغيير بعض المحافظين، لكن شيئا آخر لم يتحقق، وأوقف المجلس العسكري بقسوة محاولات إحياء قانون الغدر الذي كان سيمهد "للتطهير المطلوب من الفاسدين"، وهكذا انقطع الحوار بين الشباب وحكومة شرف بعد جلسة واحدة كانت مبشرة، وكان يمكن أن يؤدي استمرار هذا النوع من العمل السياسي إلى تجنب كوارث ماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء.

بعد تعثر المبادرة إلى إحياء قانون الغدر، لتطهير الحياة السياسية من الفاسدين والمفسدين، حاولت الحكومة الائتلاف على المجلس الأعلى، فأنشأت لجنة وزارية لإدارة الأزمة برئاسة الدكتور "السلمي" لوضع إستراتيجية متوازنة لضمان استبعاد التأثير الضار من جانب الفاسدين سياسيا وماليا وإداريا على الانتخابات البرلمانية، وكانت هذه الإستراتيجية تستند إلى قواعد موضوعية مقننة مستمدة من تحقيقات النيابة العامة، وتحقيقات جهاز مكافحة الكسب غير المشروع، والنيابة الإدارية، وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، وأحكام محكمة النقض في الطعون الانتخابية.

وقد أمكن الوصول إلى توافق سياسي حول هذه المعايير في اجتماع موسع عقد بفندق رمسيس هيلتون يوم ٨ اغسطس ٢٠١٢ شارك فيه ممثلو ٣٤ حزبا وحركة وجماعة، واتفق خلاله على تشكيل لجنة للحوار مع المجلس العسكري، والحكومة حول الدستور وقانون الانتخابات، كما

اتفق أيضا على الدعوة إلى مؤتمر وطنى " شامل وجامع " للتوافق حول مبادئ الدستور.

وسط ذلك المناخ التوافقى، تعطلت المسيرة فى منتصف الطريق، فلا المؤتمر الشامل الجامع انعقد، ولا لجنة الحوار مع المجلس العسكرى والحكومة وصلت إلى شئ، والسبب هو أن "العسكر" كانوا يبيتون للانقضاء بوثيقة " السلمى"، لأنهم تصوروا أن عقد مؤتمر وطنى على النحو المقترح لن يوافق على المادتين التاسعة والعاشر من الوثيقة، والتى تحصن القوات المسلحة ومجلسها الأعلى وميزانياتها من الرقابة البرلمانية ومن التبعية للحكومة والرئاسة، وبذلك أجهضت كل محاولات التوافق، ودخل المجتمع والثورة فى صراع جديد مع "العسكر" لإسقاط وثيقة "السلمى" ومعها حكومة "عصام شرف".

الكل بدلا من النصف :

فى لحظة سقوط حكومة شرف ووثيقة "السلمى" أيقن الإخوان أن بوسعهم أن يفرضوا ما يشاءون على الجميع، وأصبحت صيغة المشاركة لا المغالبة شيئا من الماضى، فسقط أولا مشروع التحالف الوطنى الديمقراطى (بقيادة حزب الحرية والعدالة الإخوانى)، والذى كان يضم ٢٧ حزبا، وبدلا منه فضل الإخوان - كما كان قد أخبرنى الدكتور عصام العريان على مائدة إفطار رمضان - بفندق انتركونتيننتال سيتى ستارز بمصر الجديدة - بناء تحالف جديد يتكون من سبعة أحزاب، لكن حتى تلك اللحظة كان الإخوان يتحدثون، ويتعهدون لشركائهم بأن هذا التحالف سوف يتقدم بقائمة موحدة من المرشحين بنظام القائمة، وزاد

العريان على ذلك في تلك المناسبة تأكيداً القاطع بان التحالف الجديد بقيادة الإخوان لن ينافس إلا على ٥٠% فقط من المقاعد المخصصة للقوائم، و٥٠% من المقاعد المخصصة للانتخابات بالنظام الفردي، وفوق كل ذلك أضاف العريان أن هذا التزام قديم من جماعة الإخوان، يعود إلى الأيام الأولى من نجاح الثورة في الإطاحة بالرئيس السابق، وبدء المرحلة الانتقالية، وقد نشرت كل ذلك في مقال متفائل بالأهرام يوم ٢٠١٢/٨/١٢ تحت عنوان "معنى البرلمان التوافقي"، لكن التفاؤل بالتوافق كان صرحاً من خيال فهوى .

قلنا أن كل تلك الوعود والالتزامات تبخرت وترشح الإخوان، وبضعة مرشحين بقوا على تحالفهم معهم على جميع المقاعد للقوائم والفردي، مثلما تبخر بعد ذلك الالتزام بعدم ترشيح إخواني لرئاسة الجمهورية ليثبت أن كل أحاديث التوافق والمشاركة، وأن مصر- لن تكون غزة أو إيران كانت مجرد أحلام في الظهيرة .. في يوم قائط ضاعت بمجرد الاستفاقة من القيلولة التي أغمض فيها الجميع أعينهم على ذلك الحلم اللذيذ، فقد اكتشفت الجماعة أن العسكر أضعف مما كان متوقعاً، وأنهم لم يعودوا مهتمين إلا بالتفاوض الفئوي، أى ما يتصورونه مهما للقوات المسلحة، وكان الإخوان قد اكتشفوا قبلاً أن الخارج لم يعد يمانع في توليهم المسؤولية كاملة .

في هذه المرحلة من الحديث ينبغي أن لا ننسى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان لا يخفى كراهيته لمعظم المرشحين الرئاسيين المحتملين وقتها، وقد مر بنا تصريح اللواء الملا - في أثناء حديثه الغاضب عن محاولة إعادة القراءة في خزانة إسرار صلاح منتصر- بان أحداً من هؤلاء لن يكون هو رئيس الجمهورية المقبل، ولا جدال أن

هذا الموقف غير المفهوم من البرادعى وموسى وأبو الفتوح، وغيرهم ساهم بطريقة غير مباشرة في دعم فرص مرشح الإخوان القادم، لأن كثيرين افترضوا أن المجلس أقوى مما كانت عليه حقيقته، وخشوا بالتالى الرهان على مرشحين لا يحبهم أو لا يفضلهم المجلس، ومن ثم ترك الملعب خاليا من منافسين أقوى، لنجد أنفسنا أمام مفاجأة انتخابات الإعادة بين مرشح الإخوان، وبين الفريق شفيق الذى تجسدت فيه آمال الخائفين من الإسلام السياسى، بحكم عسكريته، رغم موقفه غير الودى تجاه الثورة عندما كان رئيسا لوزارة مبارك.

البحث عن رئيس :

ذات ظهيرة حدثنى اللواء "العصار" هاتفيا ليسألنى سؤالاً واحداً، بدا انه سأله لآخرين قبلى، وسيسأله لآخرين بعدى. كان السؤال: من الأفضل فى رأيك بين المرشحين الحاليين لتولى منصب رئيس الجمهورية..؟ كانت إجابتى الفورية : السيد عمرو موسى للأسباب التالية، هو وزير سابق فى الحكومة، فيعرف تقاليد الدولة المصرية جيداً، وطبيعة العلاقات بين مؤسساتها بما فى ذلك القوات المسلحة، وسائر أجهزة الدولة، وهو كان وزيرا للخارجية، فيعرف كل أسرار علاقات مصر الدولية، وما تورطت، وما لم تتورط فيه، وأضافت إليه خبرته كأمين عام لجامعة الدول العربية المزيـد من الدراية بالعلاقات العربية العربية، وفضلا عن ذلك فهو ليس راديكاليا بطبعه، وأكسبته الخبرة الدبلوماسية فنون التوافق، وهذا ما تحتاجه مصر- للانتقال الهادئ من نظام مستبد فاسد إلى نظام ديمقراطى حقيقى، أضف إلى ذلك أن وجوده فى منصب الرئاسة سوف يضمن انتقالا ناعماً من نظام

كانت تهيمن على المؤسسة الأمنية بشقيها العسكرى والبوليسى- إلى نظام تعددى حقيقى.ومن المفترض أنه مقبول لديكم، كما أن مواقفه الوطنية والقومية حققت له قدرا كبيرا من الشعبية في مصر- والعالم العربى، فإذا أضفنا إلى ذلك انه ليس عسكريا، وان ثقافته في الأصل حقوقية، وانه يجمع بين الخلفية الريفية والحضرية والعالمية، كان هو الأنسب لهذه المرحلة التى هى أيضا مرحلة انتقالية.

كان هذا اجتهداى في ذلك الوقت مع فائق الاحترام للمرشحين الآخرين، ولكن رد فعل اللواء "العصار" .. كان مفاجئا.. إذ أنه صمت تماما.. وأنهى الحديث بكلمة شكر، فاستيقنت أن كل ما قلته لم يعجبه، لأن لديهم مرشحا بعينه، وكان هو الدكتور محمد سليم العوا، لكن الرجل مع كل الود والاحترام، كانت فرصه تتضاءل لسبب بسيط أنة مرشح "إسلامى" غير إخوانى بالمعنى التنظيمى، ولكن ينافسه مرشحون إسلاميون اقوى أهمهم الدكتور أبو الفتوح .

أما المناورة التى حاول بها المجلس وقف تقدم الإخوان نحو منصب الرئاسة فكانت هى اختيار السيد منصور حسن رئيسا للمجلس الاستشارى بالاتفاق مع "الإخوان أنفسهم"، تمهيدا لترشيحه للرئاسة، بعد ضياع فرصة الدكتور العوا، ولا جديد أضيفه إلى ما آلت إليه هذه المناورة من انسحاب حسن من الترشيح بعد ساعات من إعلان نيته الترشح - لسحب الإخوان تأييدهم له - سوى أن السبب الرئيس فى فشل خطة ترشيحه هو أنه راهن بكل أوراقه على قدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تأمين التأييد الإخوانى له، فقد كنت على اتصال يومى به - كمصدر مهم للأخبار - ولكنه كان فى كل مرة محاميا مفوها عن سياسات المجلس الأعلى وقراراته، حتى فى أحداث "محمد محمود"،

وأحداث "مجلس الوزراء"، ومن متابعتى لإدارته للمجلس الاستشارى كنت ألمس محاولته الدائبة لتطويع الاستشارى للعسكرى.

بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب، علمت بأن الرجل رحمه الله لم يكن راغباً فى الترشح، وأن الفريق عنان هو من ضغط عليه للقبول كمرشح للمجلس العسكرى والإخوان معاً، وضمن له تأييد الإخوان، وعندما أبدى منصور حسن تخوفه من أن تقدم سنه، وحالته الصحية لن تسمح له بالتجول فى المحافظات للدعاية لانتخابه، أجابه عنان بأنه لن يكون فى حاجة إلى هذه الجولات، لأن اتفاقه مع الإخوان يقضى بأن يتولوا هم الدعاية له، أما السبب الحقيقى لتراجع الإخوان عن تأييدهم لمنصور حسن رئيساً للجمهورية، هو أنه رفض طلبهم منه ترشيح المهندس خيرت الشاطر نائباً له، وهنا أدرك الرجل أن المطلوب أن يكون رئيساً صورياً، لأن نائبه هو أقوى رجال الجماعة، كما أن الحكومة سوف تكون إخوانية، وبذلك ماتت الصفقة فى مهدها.

أسر السيد منصور حسن بهذه المعلومات قبل رحيله إلى صديقه الشخصى السفير عمر متولى.

إعلان اليأس :

قبل الوصول إلى محطة انتخابات الإعادة بين المرشحين الرئاسيين شفيق ومرسى أورد هنا حديثاً دار بعدها بينى وبين اللواء مختار الملا وكان فى بداية شهر رمضان التالى أى فلا شهر يوليو ٢٠١٢، وبمناسبتة، وبالتالى فقد جرى قبل أيام من إطاحة الرئيس مرسى بطنطاوى وعنان، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلغاء الإعلان الدستورى المكمل.

سالت الملا : على الرغم من عدم مشروعية الازدواج الحالى فى السلطة الذى يجعل الدولة برأسين، لماذا اقتصرتم فى الإعلان الدستورى المكمل على تحصين القوات المسلحة وحدها من الإخوان، ومن الرئيس الإخوانى ؟ ثم تساءلت : ألا تستحق الديمقراطية، وأمن مصر- القومى (انتفاضة) منكم مثل انتفاضة الإعلان الدستورى المكمل ؟. كان السؤال محاولة للفهم أكثر منه اتفاقا مع فكرة ومحتوى الإعلان المكمل، الذى لم يكن سوى خطوة يائسة لتكبير الرئيس المنتخب لمصلحة رؤية المجلس الأعلى للوضع الخاص للقوات المسلحة .. ليس إلا

استفسر اللواء الملا عما أقصده بانتفاضة من أجل الديمقراطية، فقلت بداية إن كل شئ يجب أن يكون علنيا أمام الرأى العام بمعنى أنه لا صفقات سرية، ولا مؤامرات جانبية، وكل المطلوب هو استغلال هذا النفس الأخير فى جسد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى تنشيط التفاعل داخل المجتمع لتحقيق نتائج متوازنة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة (كان مجلس الشعب الذى سيطر عليه الإخوان والسلفيون قد حل بحكم المحكمة الدستورية العليا)، بحيث تظهر معارضة قوية للإخوان والسلفيين - إذا فازوا - حتى لا يحتكروا الرئاسة والحكومة وأغلبية البرلمان، بعد أن تخلوا عن تعهدهم بالمشاركة لا المغالبة، واستأثروا بأغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية، وأذكر إننى استخدمت كلمة (catalyst) بالإنجليزية لوصف الدور المطلوب ..وهذه الكلمة معناها منشط التفاعل.

سألنى اللواء الملا : وكيف يكون ذلك ؟

قلت: لقد اهتمت طويلا بعقد صفقة مع الإخوان، فلماذا لا تدعون القوى السياسية علنا إلى اجتماع تعترفون فيه بأخطائكم ؟. وتشرحون

دوافعكم للقلق من استحواذ الإخوان والسلفيين.. تلك التى دفعتكم إلى إصدار الإعلان الدستورى المكمل، وتشرّجون وجهة نظرکم فى كيفية توحيد جهود القوى المدنية". وسوف تكون صراحتکم فى طرح مخاوفکم عنصرا منشطة للتفاعل بين القوى السياسية من غير الإخوان والسلفيين للتوافق، ومادام كل ذلك سيكون علنيا فلا خوف من الاتهام بالتواطؤ، أو عقد الصفقات، فإذا توافقت هذه القوى فسوف تحل المشكلة الكبرى التى تواجهها وهى مشكلة نقص المال، إذ إننى أؤمن أن تفوق الإخوان والسلفيين فى الشارع السياسى ليس سببه فقط قدم وقوة تنظيم الإخوان، وحياسة السلفيين لمنابر الكثير من المساجد، وإنما وفرة التمويل الذى يمكنهم من الوصول إلى كل شبر فى أبعد قرية، أو حتى عشوائى فى مصر، فالمال يعنى القدرة على الحركة والتنقل والاتصال وتأجير المقار، وعقد المؤتمرات، وتوظيف الإداريين، فضلا عن تقديم المعونات والخدمات.

ومن أين سيأتى المال فى هذه الحالة ؟ سألتنى الملا.

قلت : إنه إذا اقتنع الرأى العام بأن هذه القوى وضعت أقدامها على بداية الطريق الصحيح، وأن مخاوفکم التى دفعت إلى إصدار الإعلان الدستورى المكمل لها ما يبررها، فسوف يسهل على القادرين ماليا من المؤمنين بالديمقراطية التبرع لدعمها فى الانتخابات، وهم كثيرون، وسيكونون فى هذه الحالة مطمئنين إلى أن تبرعاتهم لن تكون هباءً منثورا، ولا تنسى أن الإخوان والسلفيين ارتكبوا مخالفات جسيمة فى انتخابات مجلس الشعب المنحل تحت أسماعکم، وأبصارکم من أول الإنفاق فوق الحد القانونى حتى استخدام الشعارات الدينية والمساجد فى الدعاية لمرشحيهم، وعلى كل ذلك فإن الواجب يحتم عليكم شرح

هذه المخالفات علنا لتنوير الرأي العام، وتقوية التيارات الأخرى .. وكل هذا مشروع ديمقراطيا، وواجب أخلاقيا.

استمع الرجل إلى حديثي بصبر ثم قال " إنهم لن يتفقوا أبدا " لان كل واحد يحب نفسه، ولا يحب مصر". يقصد من يسمون بالليبراليين .

سبحان الله .. الحجج السابقة نفسها . ثم أضاف إننا عرضنا على الأحزاب الشبابية والجديدة أن نساعدنا، ونشرنا إعلانات تأسيسها في الصحف على نفقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، دون فائدة.

قلت : إعلانات التأسيس لا تكفى للقول بأنكم أدبتم ما عليكم، وأنا لا أطلب بان تمول القوات المسلحة القوى غير الإخوانية، ولكنى افترض أن إعلان موقفكم ومخاوفكم بصراحة .. بينما لا زلت في الحكم، وتحتفظون بسلطات كبيرة من بينها سلطة إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية في حالة الضرورة، سوف يمثل متغيرا جديدا مهما في الحياة السياسية يساعد في تحقيق توافق القوى المصطلح على تسميتها بالمدنية ..

قال اللواء الملا : لا تكن متفائلا أكثر من اللازم بهذه القوى .

عندها أيقنت أنهم في المجلس الأعلى للقوات المسلحة مكتفون بتحسين أوضاعهم وأوضاعها فقط لا غير، ولم يعودوا يشغلون أنفسهم بشئ آخر .. أليس الشعب "جربان " كما قال لى أحدهم.؟

شكرت الرجل وانتهى الحديث، وتذكرت حوارا ساخنا بين الدكتور محمد البلتاجي القيادي الإخواني، واللواء السيسى- - في لقلء بفندق تريومف التابع للقوات المسلحة - حين رد الأخير قائلا : لا تهددونا، أنتم تريدون السلطة وستأخذونها، ولكن اصبروا علينا .

الصمت لنصرة مرسى :

أصل الآن إلى حقيقة ما حدث في اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة فيما يتعلق بنتائجها ..فهنالك من يقول إن المجلس الأعلى كان يفضل إعلان فوز شفيق، وأن تلاعبا جرى، وضغوطا مورست في اللحظات الأخيرة لإعلان فوز مرسى بدلا من شفيق، ولكن ذلك ليس له أساس من الصحة، وهذه هي الحقيقة كاملة .. كما رواها المستشار "حاتم بجاتو" أمين عام اللجنة، ورئيس هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا، بمكتبه في مقر المحكمة على كورنيش النيل يوم الاثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٢.

إن شفيق لم يحرز أى تقدم على مرسى في الأصوات في أية مرحلة من مراحل الفرز على المستوى المركزى.

ولكن كيف يفسر ادعاء شفيق، والكاتب البريطانى روبرت فيسك بان الفريق كان قد أبلغ من قبل أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه هو الفائز بالرئاسة ؟ قال "بجاتو" إن من أبلغه هو الذى عليه أن يفسر.. لان أحدا لم يعلم بحقيقة النتيجة قبل إعلانها على الهواء إلا شخص واحد، هو السفير "إسماعيل خيرت" رئيس هيئة الاستعلامات الذى تسلم منا بصفته الرسمية نسخة لترجمتها إلى الإنجليزية، حتى يتسنى للمترجم " الفورى " مصاحبة المؤتمر الصحفى لرئيس اللجنة الذى أعلن فيه النتيجة .

صحيح أن محامى المرشح الخاسر جاء فيما بعد للمستشار "بجاتو" يحتج لان موكله كان قد أبلغ فعلا أنه فاز، من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكنه لم يسم شخصا بعينه، فكان الرد هو نفسه تقريبا : إن هذا لا يلزم إلا من أبلغه.

مسئول كان قريبا من هذه الدائرة يفسر ما حدث بأنه كان مناورة اللحظة الأخيرة من الجنرالات على مرسى والإخوان لأخذ بعض المكاسب.. وهو ما تقوله رواية لضابط كبير سابق في الحرس الجمهوري، وما تواترت أنباء كثيرة حوله من أن الفريق عنان شوهده يخرج من منزل الدكتور مرسى بالتجمع الخامس قبل اقل من نصف ساعة من إعلان النتيجة .

مناورة ساذجة مثلها مثل محاولة المجلس الأعلى أن يحتفظ بشئ من القوة أمام الإخوان، بعد اكتساحهم مع السلفيين الانتخابات البرلمانية، فأوعز إلى اللواء مختار الملا أن يقول للمراسلين الأجانب في مؤتمر صحفى "عالمى" أن البرلمان القادم لا يمثل كل مكونات الشعب المصرى، ولكن أبواب جهنم التى انفتحت عليه بعدها دفعته إلى التراجع . والى الاحتجاب نهائيا عن الإعلام .

المسئول الكبير نفسه يعتقد أن تلك المناورة لم تفلح لان جماعة الإخوان كانت على علم بالنتيجة الحقيقية.. ليس لاختراقها اللجنة العليا للانتخابات كما قيل، ولكن ببساطة لان اللجنة العليا كانت تبلغ أولا بأول بالنتائج من اللجان العامة، وهذه الأخيرة كانت تسلم نسخا لمندوبى المرشحين، وإذا عرفنا أن عدد العاملين فى اللجنة المركزية "الإخوانية" لمتابعة الانتخابات فقط كان أكثر من مائتى عضو، وكان هناك مثلهم فى كل لجنة عامة، بالإضافة إلى مندوبيهم فى اللجان الفرعية، عرفنا لماذا كانت متابعة الإخوان أسرع من متابعة اللجنة العليا، التى لم يكن يعمل بها سوى ٣٠ موظفا، مع ٢٠ قاضيا ومستشارا فى أمانتها العامة، و٣ مستشارين كبار فى اللجنة العليا ذاتها.

إذن هل كانت الانتخابات الرئاسية فى جولة الإعادة نقية ووثيقة؟ فماذا إذن عن المخالفات المسجلة، والتى تحدث بخبرها الركبان؟

لقد طلبت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية من ٣ جهات رقابية رئيسية التحقيق في هذه المخالفات، وموافاتها بالنتيجة وهى وزارة الداخلية، وجهاز المخابرات العامة، وجهاز الرقابة الإدارية، والمخالفات كما نعرف هى ثلاث، تسويد بعض البطاقات لمصلحة مرشح بعينه، وتحريز بطاقات أصدرتها المطابع الأميرية دون تفويض من اللجنة، وأخيرا منع ناخبين أقباط من التصويت بالقوة.

حتى يومنا هذا لم ترد المخابرات العامة، ولا الرقابة الإدارية..
يضحك المستشار بجاتو .. ويقول الشهادة لله .. كانت وزارة الداخلية هى الجهة الوحيدة التى ردت .. ولكنها قالت فى الرد أنه ليس لديها معلومات حول هذه المخالفات .. فكان لابد من إعلان النتيجة.

لماذا لم ترد هذه الجهات على طلب اللجنة العليا ؟

هل صدرت إليها تعليمات من جهة ما ؟

أم أنها بالفعل لا تملك إجابة ؟

أم كانت المسألة كلها إثارا للسلامة .. وتقديم "السبت" للقادمين إلى السلطة، حتى يكون هناك "أحد" يرد فيه هؤلاء القادمون الجميل؟
نصل الآن إلى حقيقة المناورة التى جرت يوم إعلان النتيجة، وسوف نكتشف فورا أنها كانت أيضا لمصلحة الجنرالات، لا لمصلحة الديمقراطية.
فالثابت، والذى رآه الكثيرون من سكان مصر الجديدة وأنا منهم، فى ذلك الأحد (الذى خشى القاهريون أن يكون أحداً دائماً) أن قوات من الحرس الجمهورى تحركت نحو منزل الفريق احمد شفيق بالتجمع الخامس، وترافق هذا التحرك مع إعلان مسئولين بحملة شفيق أن

الرجل أبلغ أنه هو الفائز، وفي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم صدر الأمر إلى هذه القوات بالعودة إلى مكانها الأول.

ما الذى يفهم من ذلك ؟

الواضح أنها كانت مناورة اللحظة الأخيرة لإيهام مرسى والإخوان بان شفيق يمكن أن ينجح، ولكنهم مستعدون لترك مرشح الإخوان يفوز، فما هو المقابل؟ لا أحد يعرف حتى الآن الإجابة على هذا السؤال، وكنا قد ذكرنا قبل أن الفريق عنان كان يزور الدكتور مرسى فى غضون ذلك الوقت، ولكننا جميعا نعرف أن "الإخوان" أعلنوا استنفارا عاما فى أرجاء القاهرة، والمحافظات، وهو ما قد يكون أعفى الرئيس مرسى من تقديم أية تعهدات لعنان ..والله اعلم.

يبقى فى سياق العلاقة بين الإخوان والجنرالات، أن نسجل ما سمعناه من مصادر وثيقة الإطلاع من انه لا قائد الحرس الجمهورى السابق اللواء نجيب عبد السلام، ولا قائد الشرطة العسكرية السابق اللواء حمدى بدين أبلغا موكب الرئيس مرسى عندما كان فى طريقه لتشجيع جنازة شهداء رفح بأنهما لن يستطيعا تأمينه، وان من نصح الرئيس بالعودة هو غرفة عمليات جماعة الإخوان التى كان رجالها يراقبون الموقف، خوفا من تحرش متعمد من أعداء الإخوان بالرئيس، وان العكس هو الصحيح، إذ أبلغ مرسى من الحرس أن المكان "آمن على مسئوليتهم"، وبالطبع فإننا نذكر أن البيان الذى أصدرته رئاسة الجمهورية لتفسير رجوع الرئيس عن المشاركة فى جنازة الشهداء، قال إن الرئيس يرغب فى عدم مضايقة المواطنين بترتيبات تأمينه، أى أن

البيان لم يذكر الحقيقة ..إذا افترضنا أن الحرس الجمهورى والشرطة العسكرية أبلغاه حقا بأنهما لن يستطيعا تأمينه، فما الذى يجعل ما قيل لاحقا حول السبب فى إقالة اللواءين نجيب عبد السلام وحمدي بدين، حقيقة لا يرقى إليها الشك؟

فى هذا الضوء، فإن أرجح الأسباب فى إقالة رئيس الحرس هو أنه كان ضالعا فى مناورة الإيهام بفوز شفيق، وكذلك اللواء بدين، وبالطبع كان ذلك بأمر وعلم المشير وعنان، ومن ثم فقد أقيـل الأولان، ثم أقيـل الآخـران، كعقاب من ناحية، وللقضاء على ازدواج السلطة على رأس الدولة من ناحية أخرى .. وكذلك أقيـل اللواء حسن الروينى قائد المنطقة العسكرية المركزية ..لأن هؤلاء الجنرالات الخمسة كانوا هم من يملكون الصلاحية، والإمكانات لتحريك قوات فى القاهرة إذا اتفقوا على ذلك.

خلاصة هذا الفصل أن السادة رئيس، وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كانوا مستعدين فقط من الناحية العسكرية (التكتيكية) للتدخل، ويعرفون ماذا عليهم أن يفعلوا فى حالة نشوب ثورة، أو انتفاضة ضد التوريث، فالخطة "إرادة" أى خطة تأمين المنطقة المركزية بواسطة القوات المسلحة عند الحاجة موجودة، ونفذت من قبل مرتين : الأولى ضد انتفاضة الخبز فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ تحت قيادة الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى (المشير فيما بعد)، والثانية عند تمرد جنود الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦، تحت قيادة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة .. ومن المفترض أن القوات تتدرب على هذه الخطة سنويا، وإن كان اللواء العصار قد إبـلـغ الكاتب أن خطة العمليات "إرادة" كانت تقضى بالانتشار فى ٦ ساعات إلا أن المهمة نفذت ليلة ٢٨ يناير ٢٠١٢ فى ٤ ساعات فقط.

ولهذا النجاح في الانتشار مبكراً ساعتين على الوقت المحدد في الخطة قصة تشبه ما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حين بكر العقيد يوسف صديق بالخروج بقواته بسبب خطأه في قراءة مؤشر الوقت على ساعة الحائط، مما أدى إلى نجاح الثورة بالقبض على هيئة أركان الجيش الملكي، لحظة وصولهم إلى مقر القيادة لاتخاذ التدابير الكفيلة لمنع وقوع الانقلاب، والذي حدث يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ أن قائد لواء (دهشور) المكلف بتنفيذ الخطة (إرادة) مع لواء (الهايكستب)، كان قد قرر من تلقاء نفسه المبيت بين جنوده عندما تفجرت أحداث ٢٥ يناير، وسأيره في ذلك بقية الضباط مجاملةً، وتحسباً للطوارئ، وكان كل ذلك مخالفاً للأوامر الدائمة بعدم مبيت ضباط المنطقة المركزية في معسكراتهم، إلا (النوبتجية)، خوفاً من الانقلاب على نظام مبارك، وعندما صدرت الأوامر بالانتشار ليلة ٢٨ يناير لم تكن هناك حاجة لإنفاق ساعتين كاملتين في استدعاء الضباط من بيوتهم، ومن ثم فقد وصل لواء دهشور إلى مواقعه في أربع ساعات، في حين احتاج لواء الهايكستب إلى الساعات الست كاملة.

والمعنى أنهم كانوا جاهزين تماماً للتدخل العسكري، لكنهم كما يتضح من سياق هذا الفصل والفصول السابقة عليه لم يكونوا يملكون أية خطة سياسية، ولم يقوموا بوضع مثل تلك الخطة عندما ألت إليهم السلطة، ولذا فقد فاجأتهم كل الأحداث بدءاً من المطالبة الشعبية العارمة بمحاكمة مبارك، ومطالبات الشباب باستكمال تحقيق أهداف الثورة، ولم يحلوا مجلس الشعب والشورى إلا متأخرين، ولم يقللوا شفيق إلا متأخراً أيضاً، إلى آخر ما سردناه من قبل، وهكذا وضعوا من البداية في موقف الانتظار لما سيأتي، لا في موقف المبادرة بالفعل، وظلوا

مترددین مابین منطق الثورة ومطالبها، وما بین الاكتفاء بوقف التوریت
والعودة إلى جدول الأعمال العادی، وما بین ضغوط الإخوان والسلفیین
وضغوط القوى المدنیة. وهكذا تاهت الثورة فی عشرات الثقوب
السوداء.

ولكن هل تقرر كل شئ فی الداخل، أم كانت هناك قوى خارجیة
على الخط..؟

الفصل السابع بين ثورتين واشنطن على الخط

"مصر ضاعت منا عشرين سنة، ولن نتركها تضيع منا ثانية ."

الأميرال ستانسفيلد تيرنر مدير المخابرات المركزية الأمريكية في إدارة كارتر.

ما أشبه الليلة بالبارحة، رغم فارق الأعوام والسنين بين الليلتين. ما أشبه ليلة ٢٥ يناير ٢٠١١، بليلة ٢٦ يناير ١٩٥٢.

يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ احترقت القاهرة، واحترق معها ما كان قد تبقى من شرعية وإرادة نظام الحكم الملكي بما في ذلك حزب الوفد، الأكثر شعبية وأصالة.

وفي يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ انهار جدار الخوف من دولة حسنى مبارك البوليسية، وانهارت معه أركان نظامه، بانتهاء الشرطة يوم ٢٨ يناير، وبتخلّى الجيش عنه يوم أول فبراير .

كان السؤال الذى فرض نفسه على مصر، وهى تطوى صفحة قائمة من تاريخها المديد، وتنشر صفحة جديدة، لا تدرى ما سيكتب فيها، واحدا فى الليلتين،

السؤال هو : ما هى القوة المؤهلة لوراثة النظام الساقط، والبناء من جديد فوق الانقاض التى تداعت.؟

لكن مصر فى تلكما المناسبتين المفصليتين، لم تكن لتستطيع أن تختار الإجابة وحدها، إذ لابد أن يكون للخارج دور فى الإجابة.

كانت مصر عام ١٩٥٢ لما تزل خاضعة للاحتلال البريطانى لمنطقة قناة السويس، ولما تزل مقيدة بمعاهدة ١٩٣٦، وكانت خارجة لتوها من هزيمة حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وجسم على حدودها الشرقية ما كان يخشى منه زعيم الوفد الجليل مصطفى النحاس باشا، (كيان غريب قوى التسليح، وتوسعى بالغريزة)، وكانت الإمبراطورية الأمريكية قائدة الانتصار الغربى على النازية قد اقتحمت ميدان الشرق الأوسط، وقضاياها لثرت الإمبراطورية البريطانية الآخذة فى التحلل، وما كان إلا أن تساهم فى صنع مستقبل مصر الدولة الأكبر فى الشرق الأوسط العربى.

باختصار كانت مصر يوم احترقت القاهرة دولة "تابعة"، ومن ثم لم يكن لها مطلق الحرية لتقرير مستقبلها بنفسها، ولم تكن تملك الأدوات اللازمة لذلك أصلا.

وفى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، لم يكن الوضع من حيث علاقة الخارج بالداخل يختلف كثيرا، على الرغم من انتصار أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت الحقبة الناصرية من ثورة يوليو قد انقضت بما تحقق فيها من إنجازات الاستقلال الوطنى، والتحول الاجتماعى، وخطط النمو فى

الداخل، وعدم الانحياز، والتضامن العالمى ضد الإمبريالية فى الخارج، ورغم هزيمة ١٩٦٧ وما أدت إليه من زيادة الاعتماد على الاتحاد السوفيتى عسكريا، ودبلوماسيا، فقد جاء أنور السادات غير المفضل للسوفييت نائبا لجمال عبد الناصر، ثم خلفه فى الرئاسة، مما يعنى أن مصر احتفظت باستقلالها فى اختيار حاكمها، على عكس ما اعترف به - بحق - الدكتور مصطفى الفقى علنا، وفى ظل وجود مبارك، وهو أن رئيس مصر القادم لابد أن يحظى برضاء الولايات المتحدة وإسرائيل معا، وكانت حقبة السادات التجريبية لتحديد التأييد الأمريكى لإسرائيل فى ظل علاقات سلمية بينها وبين مصر بعد استرداد شبه جزيرة سيناء، قد انقضت هى الأخرى، وبدأت حقبة الثلاثين عاما تحت حكم حسنى مبارك، وتمكنت الولايات المتحدة خلالها من التداخل فى كل خلايا الجهاز العصبى المصرى، وجاء مخطط التوريث ليدفع مبارك الأب، ومبارك الابن إلى اتخاذ إسرائيل حليف استراتيجى فى المنطقة وفى العالم، وفى جبهة صنع القرار الأمريكى على وجه الخصوص، لكن اخطر ما تمخضت عنه تلك الحقبة من آثار التبعية على مصر- هو أن الولايات المتحدة أصبحت ألزمت لمصر- من مصر- للولايات المتحدة، لأن هذه الولايات المتحدة هى التى تضمن استمرار العلاقات السلمية بين مصر- وإسرائيل فى ظل تفوق إسرائيلى كاسح فى ميزان القوة المسلحة، وتوازن القوى الشاملة، أى بصراحة مؤلمة فلم تعد الولايات المتحدة تحمى إسرائيل من مصر- والعرب، ولكنها باتت تحمى مصر- والعرب - إذا أرادت - من استفزازات إسرائيل وعدوانيتها.

نعود إلى عام ١٩٥٢ لئرى كيف استقر الرهان الأمريكى على مستقبل مصر على الضباط الأحرار، ولنقارن ظروف ذلك الاختيار البعيد زمنيا

بالظروف التي أدت إلى استقرار الرهان الأمريكي على مستقبل مصر على "الإخوان المسلمين" عام ٢٠١٢ .

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حاول الأمريكيون إقناع الملك فاروق بقيادة عملية إصلاح سياسى واجتماعى شامل يقى مصر خطر التحلل الداخلى، ويقطع الطريق على الثورة الشيوعية المحتملة، وقد تدخل الرئيس الأمريكى "فرانكلين روزفلت" شخصيا لحث فاروق على التحرك بسرعة، بل إن رئيس الوزراء البريطانى "ونستون تشرشل" فعل شيئا مماثلا وقال للملك وهو اليميني المحافظ: "أنه" لم ير بلدا فى العالم فيه كل هذا الثراء الفاحش جنباً إلى جنب مع كل هذا الفقر المدقع". طبقا لما ورد فى مذكرات لورد كليرن السفير البريطانى وقتها فى القاهرة.

راهن الأمريكيون على حزب الهيئة السعدية، ليكون ذراع الملك فى الإصلاح بعد أن أيقنوا أن تعاون القصر مع حزب الوفد بزعامة النحاس من المستحيلات، كما أن الوفد اعتاد التعامل مع البريطانيين، ويتردد فى الإقبال على الأمريكيين، وكان يراودهم الأمل فى النجاح بسبب انتماء السعديين إلى سعد زغلول، وجاذبية زعيمهم المؤسس أحمد ماهر، إلى جانب مساندة الملك القوية، لكن خور عزيمة الملك، وانهماكه فى مشكلات أسرته أو فضائحه بمعنى أدق، واغتيال أحمد ماهر مبكرا فى عام ١٩٤٤، واستمرار الوفد قويا (نسبيا) أدى إلى فشل هذا الرهان على "الملك الصالح"، الفلاح الأول، والعامل الأول"، كما كانت تروج صحيفة أخبار اليوم وقتها.

كانت القوى المؤهلة لوراثة النظام البالى هى الإخوان المسلمين من ناحية، والجيش ممثلا فى تنظيماته السرية العديدة وأهمها الضباط

الأحرار من ناحية أخرى، ولم تكن هناك فرصة حقيقية للقوى الشيوعية الضعيفة والمتشرذمة. إلا إذا أخفق كل هؤلاء.

لكن الإخوان المسلمين كانوا لا يزالون وافدا جديدا على الفكر السياسي الكلاسيكي في الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ثم إن تاريخهم الدموي القريب المملئ بالاغتيالات للخصوم، والاعتداء على ممتلكات اليهود المصريين، وتعصبهم الشديد ضد إسرائيل .. كل ذلك لم يكن ليجعل منهم قوة بديلة مرحبا بها للنظام الملكي، يضاف إلى ذلك أن برنامجهم للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان يعتبر برنامجا شديد الرجعية في أسوأ الأحوال، أو شديد الغموض والمرآغة في أحسن الأحوال، فهم يرفضون الديمقراطية والحزبية على النمط الغربي، ولديهم تنظيم عسكري سرى، و تسود بينهم نزعات فاشية لا تخفى على أحد، كما كانوا يرفضون تحديد الملكيات الزراعية، لأن الإسلام يحرم اغتصاب مال المسلم حسب تفسيرهم، حتى وإن كان أكثر تلك الملكيات تكون بطريقة الاغتصاب، أو الإنعام، مات السنية.

إذن لم يكن الإخوان يملكون وقت ذاك حولا لمشكلات مصر- الرئيسية، فضلا عن ذلك فالاحتلال البريطاني كان لا يزال جاثما فوق منطقة القناة - كما أسلفنا القول - ولا يود البريطانيون رؤية الإخوان على قمة السلطة في البلاد ..

وإذن كان الجيش هو البديل الأكثر قوة وتأهيلا، فقد كانت الانقلابات العسكرية موضة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وكانت مصر- بالذات صاحبة خبرة في قيادة النخبة العسكرية لثورة وطنية دستورية بالتحالف مع النخبة المدنية، ونعنى بهذه الخبرة الثورة العربية التى أجهزها الاحتلال البريطانى، كما أن تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر

- وظهر ذلك فيما بعد - يملك رؤية اجتماعية ووطنية متقدمة، يستطيع من خلالها أن يعبئ قدرا كبيرا من التأييد الشعبى .

من المهم للغاية فى هذه المرحلة من التحليل التنبيه بشدة على أننا لا نقصد اتهام الضباط الأحرار بأنهم كانوا عملاء للولايات المتحدة، كما أننا لا نقصد اتهام الإخوان بذلك، وسنستمر فى القول أن الرهان الأمريكى استقر عليهم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وإنما القصد هو أن كل طرف لم يجد أمامه بديلا سوى الطرف الآخر فى لحظة معينة من التاريخ، فكان لابد من التوافق، فالتفاهم، والتنسيق، والدور الأمريكى فى مساندة الضباط الأحرار معروف بتفاصيله الآن.

ضغوط كلينتون :

نصل إلى الدور الأمريكى فى مصر فى أواخر عهد حسنى مبارك، وفى أثناء ثورة يناير ٢٠١١ وما بعدها.

أدركت الولايات المتحدة مبكرا للغاية أن مصر دخلت تحت قيادة حسنى مبارك أزمة شاملة.. وطالبتة بالإصلاح ..

ففى سنة ١٩٩٤ وقبيل زيارة مبارك السنوية لواشنطن، وكان الساكن فى البيت الأبيض هو الرئيس "بيل كلينتون" .. دعا قسم الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى مجموعة من الخبراء المتخصصين فى شئون المنطقة، وضم إليهم من مصر- الدكتور "سعد الدين إبراهيم" الذى كان قريبا من الرئاسة المصرية فى ذلك الوقت، وطلب إليهم أن يقدموا للرئيس الأمريكى تصورهم لما يجب أن يحدث فيه الرئيس مبارك إلى جانب الموضوعات التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الداخلى

في البلاد التي كان إرهاب الجماعات المتطرفة يهزها بصفة تكاد تكون شبه يومية.

اتفقت الآراء على أن النظام السياسي أصيب بتصلب شرايين، وأن عليه أن يفتح شرايينه لدماء جديدة، من خلال مشاركة القوى الوطنية الديمقراطية في العملية السياسية، والكف عن التدخل في الانتخابات، ورفع القيود على الأحزاب، والنقابات، واحترام حقوق الإنسان، ونظرا للمناعة الفطرية لدى مبارك ضد هذا النوع من الإصلاح، أوصى الخبراء الرئيس "كليتوتون" بأن لا يثير هذه النقطة في المحادثات الرسمية، ولكن الأفضل أن يصطحب مبارك في جولة بحديقة البيت الأبيض بعد انتهاء المباحثات، ويسر إليه أثناء التمشية بهذه الآراء بعيدا عن أسماع أعضاء الوفدين.

واستجاب " كليتوتون " للنصيحة :

وما قد لا يعلمه الدكتور سعد الدين إبراهيم حتى الآن أن الرئيس السابق - وبعد أن عاد إلى مصر - باح بالسر في سهرة له مع أصدقائه، ثم عقب قائلا: الواد أبو زمارة فاكر إنه يقدر يضحك على، في إشارة إلى هواية كليتوتون العزف على آلة الساكسفون ..وكان معروفا عن مبارك أنه لم يسترح مطلقا لانتخاب كليتوتون رئيسا لأمريكا خلفا لجورج بوش الأب .. وقد اعتاد القول باستغراب: كيف للأمريكيين ان يسقطوا جورج بوش العاقل المتزن ..ويأتوا بهذا "العيل" رئيسا ؟ وبلغ سخف موقفه من كليتوتون حدودا مضحكة، ومثيرة للراء على مصر التي يحكمها هذا الرجل، فقد رفض في البداية أن يعترف باسم " بيل كليتوتون" بوصفه

اسم شهرة، وأصر على مراسلته باسمه الرسمي " ويليام جيفرسون" وكلف مكتب الصحافة برئاسة الجمهورية بإصدار تعليمات رئاسية إلى الصحف القومية باستخدام عبارة الرئيس الأمريكي " ويليام جيفرسون" بدلا من عبارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" .. وقد نفذنا التعليمات يوما أو بعض يوم .. ثم نسى الرئيس، أو تناسى.

كان مبارك في رفضه للضغوط الأمريكية للإصلاح أسير فكرة استحوذت عليه تماما، وهى أن تفاهمه مع إسرائيل، ورعايته لمصالحها سوف تدرأ عنه مغبه مقاومة هذه الضغوط، لذا كان حريصا للغاية على عدم إغضاب الإسرائيليين، وكان يدرك أن أكثر ما يغضب إسرائيل هو السعى للتوازن الاستراتيجى معها، من هنا كانت غضبته شديدة من أبو غزالة عندما علم بمشروع الإنتاج الثلاثى المشترك لصاروخ " كوندور " بين مصر والعراق والأرجنتين .. علما بان العراق تحمل النصيب المصرى من التكلفة، ومن هنا أيضا عنف أبو غزالة واللواء احمد عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية (ورئيس الرقابة الإدارية فيما بعد)، عندما تفجرت قضية العميد عبد القادر حلمى بعد القبض عليه في الولايات المتحدة لمحاولته تهريب " مسحوق الكربون" اللازم لضبط توجيه الصواريخ من السوق الأمريكية إلى مصر، وقال لهما في اجتماع بقاعة ملحقة بمنزله: "هو أنا قد أمريكا ..لو كنتم قلتم لى إنكم تريدون هذه المادة لأحضرتها لكم معى فى أية زيارة للصين "، ومع ذلك فلم يحضرها من الصين مطلقا .

من الواضح أن الضغوط الأمريكية على مبارك هدأت بعد ذلك، فقد تحول رئيس مصر إلى "كنز استراتيجى لإسرائيل"، وتمكن النظام من سحق

الجماعات الإرهابية، ولاحت بشرى تحول مصر إلى نمر على النيل حسب مقولة الدكتور كمال الجنزورى الذى تسلم الوزارة بعد عملية الإصلاح المالى التى نفذها سلفه الدكتور عاطف صدقى، لكن الطموح السياسى لابن "جمال" كان قد بدأ يسمم أجواء المشهد السياسى المصرى، وظهر ما يسمى بأزمة السيولة النقدية فى مصر فى أواخر عام ١٩٩٨، واستحكمت الأزمة عام ١٩٩٩، وجاءت حكومة عاطف عبيد لتخفض سعر الجنيه، وتمضى- فى الخصخصة دون ضابط أو رابط، مع تغول نفوذ رجال الأعمال، وتقنين الفساد.. ليتحول النظام إلى أوليجاركية عائلية. وذهب كلينتون، وجاء جورج بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة، وفى معيته المحافظون الجدد، والذين يريدون إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط.

ثم انقض كابوس الحادى عشر من سبتمبر وفى أثره الغزو الأمريكى لأفغانستان، ثم العراق، لتصبح الديمقراطية هى المطلب الأول لإدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن من الحكومات العربية والإسلامية، لأن ذلك هو الذى سيجفف منابع الإرهاب، ويلطلب من مصر أن تقود هذا التحول، وكان الجديد فى الضغوط الأمريكية أنها تحولت من السر- إلى العلن، وكان الجديد فى رد حسنى مبارك عليها هو ما أعلنه على سلام قصر الإليزية الفرنسى- فى شتاء عام ٢٠٠٤، من أن الديمقراطية سوف تؤدى إلى وصول المتطرفين (يقصد الإسلاميين) إلى الحكم فى مصر، وفى بقية الدول العربية.

فى الداخل ظهرت حركة كفاية كأول بادرة شعبية تدعو لإنهاء حكم مبارك، وكالعادة، أخذ الأستاذ هيكمل زمام المبادرة إلى طرح مشكلة التوريث على رأى العام، فى محاضرة الجامعة الأمريكية الشهيرة.

(أذاعت تلك المحاضرة مرتين محطة " دريم " التليفزيونية، وحوالى هذا الوقت التقيت بالدكتور أحمد بهجت مالك هذه المحطة على الغداء في منزل السفيرة المصرية برومانيا الأستاذة وفاء بسيم، فقلت له انك ستدفع ثمننا باهظا لإذاعة هذه المحاضرة، فأجابني الرجل مطمئنا : لا تقلق فهم فاهمون أن بعض التنفيس لا ضرر منه، قلت ليس إلى هذا الحد، ولكنه لم يصدقنى، وكان ما كان مما يعرفه الجميع، وتعرض له الدكتور بهجت من الضغوط والخسائر، بعد أن كان واحدا من أهم المقربين لدرجة أن النشرة الطبية عن حالته الصحية - عندما تعرض لأزمة قلبية في أمريكا - كانت تأتى إلى الصحف القومية رأسا من مجلس الوزراء، وعلى لسان وزير شئون المجلس وقتها المستشار طلعت حماد.

أدت تلك الضغوط الداخلية، والخارجية على مبارك إلى مبادرة، أو مناورة فبراير ٢٠٠٥، بتعديل الدستور، لتغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب، ولكن الذين شاهدوا مبارك بتدقيق كاف، وهو يلقي خطابه بمدرسة المساعى المشكورة بمدينة شبين الكوم يتذكرون أنه رد على انفجار القاعة بالتصفيق والفرح بإشارة من يده اليمنى تدعو إلى الصبر، وبكلمتين دارجتين هما " بس استنوا "، والقصد اللا شعورى هو أن المفاجأة التالية سوف تنزع منكم هذا الفرح الطاغى، ولم يكن مبارك أصدق في حياته من هذه اللحظة التى تصرف فيها بعفوية العوام، فقد جاءت الشروط التالية غاية في السخف، وفي التضيق، بحيث لا تمكن مرشحا قويا من المنافسة على منصب الرئاسة وقتها، وفي المستقبل.

لكن الفقاعة كانت قد انفجرت وتوالت أزمات النظام في انتخابات ٢٠٠٥، البرلمانية التى أشعلت ثورة القضاة، ثم التعديلات الدستورية

الجديدة المرفوضة، واندلاع مواجهات الشوارع بين الشرطة، والناشطين السياسيين من كل الاتجاهات، وصولاً إلى انتخابات ٢٠١٠، وبدء المرحلة الأخيرة في مشروع التوريث .

حسبما عرفنا مباشرة من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة... فقد تأهب المجلس لثورة أو انتفاضة تعارض التوريث، وقرر- سرا - عدم الاستجابة لأوامر الرئيس بالتصدي لهذه الانتفاضة، وقرأ الأعضاء الفاتحة على ذلك، وقيل ونشر في الأهرام أن هذه الجلسة السرية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عقدت يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠١٠، وأن التقدير كان هو أن الحدث المنتظر سيقع في شهرى مايو أو يونيو التاليين .

هل بوسع أحد أن يفترض أن واشنطن لم تعلم بذلك بوسائلها الخاصة؟ بالقطع لا.

وهل بوسع أحد أن يفترض أن أجهزة المعلومات، والتحليل الأمريكية لم يكن لديها مثل هذا التقدير للموقف، حتى وان لم تكن قد علمت بما جرى في جلسة ٢٥ ديسمبر للمجلس الأعلى للقوات المسلحة؟ وهو مستحيل.

الإخوان هم الحل :

نحن الآن أمام ثلاث حقائق صافعة :

(١) مبارك نفسه يعرف، ويعترف على سلام " الإليزيه " أن البديل لنظامه بانتخابات حرة هو " المتطرفون "، ولا بد أنه كان يستخدم هذه الحجة لإقناع محدثيه الأمريكيين بعدم الضغط عليه لتحقيق الديمقراطية، غير أن الخلفية البعيدة لهذا

الاعتراف هى نجاح مبارك فى تفريغ الحياة السياسية من (القوى الثالثة) التى تصلح بديلا حديثا وديمقراطيا لنظامه، وللإسلام السياسى.

(٢) المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعرف أن التوريث مستحيل، وسيقف ضده، وأن تدخله سيكون بمناسبة ثورة شعبية أو انتفاضة.

(٣) انتخابات ٢٠٠٥ أوضحت أن الإخوان المسلمين كان يمكن أن يحرزوا "أغلبية" لولا التدخل الحكومى فى مرحلتها الثانية، ثم الحيلولة بين ناخبهم وبين الصناديق حيلولة تامة فى الجولة الثالثة. ونشر- وقتها أن رئيس وزراء إسرائيل آنذاك اريئيل شارون، وقد أزعجه احتمال حصول الإخوان على نسبة كبيرة من المقاعد، اتصل بالرئيس بوش طالبا منة السماح لمبارك بتزوير الانتخابات، لكن الموقف الأمريكى، ومن ثم الموقف الإسرائيلى كانا سيتغيران باندلاع ثورة يناير، وحتمية سقوط حسنى مبارك، مع استعداد الإخوان المسلمين للالتزام باتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

هذه الحقائق الصافعة، جنبا إلى جنب مع اليقين بان هناك ثورة أو انتفاضة تقترب لمنع التوريث، وربما إسقاط النظام، لابد أن تدفع واشنطن إلى التحرك للمشاركة فى اختيار القادمين الجدد لحكم مصر .

فهل يمكن افتراض غير ذلك ؟

نعم .. يمكن بشرط أن نكون قد فقدنا عقولنا، أو أننا نعيش على غير هذا الكوكب.

لن نتحدث عن الاتصالات الأمريكية بالشباب من خلال برامج التدريب السياسى، ولا عن التمويل السخى لمنظمات بعينها، فكل ذلك وارد في سياق الضغط على النظام لإجباره على الإصلاح، أو لإسقاطه، بعد أن أطفأت نتائج انتخابات ٢٠١٠، آخر شعاع من الأمل .

ولابد هنا ان تكون واشنطن قد أجرت حساباتها على أساس علمها أن الجيش لا يريد أن يحكم، ولا يستطيع أن يحكم لشيخوخة قياداته، ولأنه لا يستطيع ما لم يستطعه مبارك من مواجهة "الإسلاميين"، ولأن الجيش لن يكون لديه برنامج يحظى بالتأييد الشعبى، مثلما كان حال الضباط الأحرار، فضلا عن أن الانقلابات لم تعد لغة العصر.

نتنقل خطوات أخرى، لنقول أن وصول الإخوان، وحلفاءهم إلى السلطة لم يعد مقلقا للأمريكيين، بل لم يعد متعارضا مع مصالحهم، بل والأكثر ربما يكون في خدمة هذه المصالح، فكيف حدث ذلك التحول؟
المقدمات التالية، ونتائجها تقود إلى الإجابة:

أولا: الإسلاميون السياسيون ظلوا هم القوة الشعبية الوحيدة في مصر، والدول العربية،الذين يحتفظون بشئ من العداء القديم للغرب المسيحي الذى زرع إسرائيل، والذى يحارب الإسلام من وجهة نظرهم.

ثانيا : الإسلاميون السياسيون هم أيضا القوة السياسية ذات الشعبية التى ظلت ترفض الاعتراف بإسرائيل، وإقامة سلام

معها، وقد كان السلام مع إسرائيل هو أحد أسباب اغتيال السادات بواسطة تنظيم الجهاد المصرى.

ثالثا : إن حركة الإسلام السياسى مستمرة فى تمددها، ولا يبدو أن انحسارها قريب.

رابعا : النسخة الشيعية من الإسلام السياسى فى إيران، وحزب الله اللبنانى تسبب متاعب كبيرة لإسرائيل، والولايات المتحدة، وتلهم الإسلام السياسى السننى، وتشعره بالعجز أحيانا، وتحرجه دائما.

خامسا : استمرار التناقض الأمريكى مع الإسلام السياسى (بسبب إسرائيل بالدرجة الأولى) كان من أهم أسباب هجوم ١١ سبتمبر الإرهابى على واشنطن ونيويورك، وما أدى إليه من اتساع نطاق المواجهة الأمريكية مع التطرف الإسلامى على اتساع العالم كله، وكأنه أصبح بديلا للثورة العالمية ذات الإلهام الشيوعى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

الآن إذا وصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى حكم مصر- أكبر دولة عربية، علما بأن الجماعة هى التنظيم الأم لكافة تنظيمات الإسلام السياسى الحديثة، ماذا سيحدث على كل الجبهات الخمس السابق ذكرها؟
لنعتزف بادئ ذى بدء أنهم سيصلون إلى الحكم فى مصر- - وبقية العالم العربى بالتداعى -فى أضعف لحظة فى التاريخ العربى منذ الاستقلال، فمصر لا تستطيع تعديل ميزان القوى مع إسرائيل فى الأجل المتوسط، فضلا عن القصير، إذ أنها ملتزمة بالتسلح من الولايات

المتحدة، وملتزمة بعدم الدخول في تحالف استراتيجى مع أية دولة عربية، بحكم أولوية الالتزامات نحو إسرائيل على أية اتفاقات أخرى، ومصر التى يبلغ تعداد سكانها ٩٠ مليون نسمة تعاني من تدهور اقتصادى حاد، ونظام تعليمى متخلف، وهى بالتالى فى حالة جوع مستمر للمعونات، والاستثمارات الخارجية، والنفوذ الأمريكى متغلغل فى كل مفاصل البلاد، فهل هناك ظرف تاريخى أفضل للولايات المتحدة وإسرائيل من هذا الظرف لتولى الإسلاميين المسئولية؟

إنهم سيواجهون الحقائق عارية وصلبة، ولن يمكنهم لا تغييرها، ولا التهرب منها. وإذا سوف يضطرون - وهذا ما حدث فعلا - إلى الاعتراف بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وكلنا نتذكر أن جماعة الإخوان نصت فى برنامج حزبها الذى حاولت تأسيسه - ولم ير النور قبل ثورة يناير - على طرح اتفاقية السلام مع إسرائيل للاستفتاء الشعبى، ذلك البرنامج الذى نص أيضا على إنشاء هيئة كبار علماء تكون مرجعا فقهيها للتشريعات فوق مجلس الشعب، ولكن بعد ثورة يناير، وعندما ظهر أن السلطة يمكن أن تصبح فى المتناول، نص برنامج حزب الحرية والعدالة على الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية التى عقدتها مصر وفى مقدمتها بالطبع المعاهدة مع إسرائيل، فهم الآن لم يعودوا يحتاجون إلى رأى الشعب فى هذه المعاهدة، وكيفيهم رأى الولايات المتحدة.

لكل من يعمل بالسياسة، أو يكتب فيها، أن يقر بلا حاجة إلى دليل أن هذا التطور جاء نتيجة اتصالات أمريكية إخوانية، أذاع الدكتور سعد الدين إبراهيم أجزاء مما دار فيها، وبعضها لم تعرف تفاصيله بعد، خاصة مجريات زيارة السناتور الأمريكى "جون كيرى"، والسيناتور "جون ماكين" لمقر

الجماعة، والحزب في الأسابيع القليلة التالية لخلع مبارك، ثم بعد نتائج الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في نوفمبر عام ٢٠١١ .

من ناحيتي سألت الدكتور عصام العريان مباشرة حول نتائج هذه الزيارات، وقال لي أنه جرى خلالها استعراض عام .. أكدنا خلاله التزامنا بالمعاهدات الدولية كلها، لكن ذلك لم يكن كل شيء بالقطع .. إلا إذا افترضنا أن بقية وقت الزيارتين كان "لصلاة الجماعة " بينما جلس " كبرى" و" ماكين" على مقاعد المتفرجين، دون حاجة إلى الدخول في تفاصيل التفاصيل.

في يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، وفي حوار بالنادى الدبلوماسى المصرى، كان شاهده الدكتور كمال أبو عقيلة أستاذ الجراحة المصرى الأمريكى المتقاعد، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، أكد الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر أنه شخصيا حمل تعهدات من زعماء حزب الحرية والعدالة إلى واشنطن بعدم إقامة دولة دينية في مصر، وبالاتزام الكامل باتفاقية السلام مع إسرائيل .

مادام إخوان مصر- سوف يعترفون بإسرائيل، ويتلقى وزير خارجيتهم أو رئيس جمهوريتهم أوراق اعتماد السفير الإسرائيلى " الجديد" ماذا ستكون حجة حماس للاستمرار في عدم الاعتراف بإسرائيل ؟. أليس هم من الإخوان والإخوان منهم، كما قال الدكتور محمد بديع المرشد العام.؟، وإذا اعترفت حماس بإسرائيل عاجلا أم آجلا ماذا سوف

تنتظر السعودية ودول الخليج وباكستان واندونيسيا، الخ للاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها؟ وماذا ستكون حجة إيران وحزب الله في استمرار العداء لإسرائيل؟ هذه واحدة.

أما الثانية فعندما يصبح الإسلام السياسي السني، وقد سوى المسألة الإسرائيلية التي ظلت لمدة قرن من الزمان، أي منذ وعد بلفور، تضعه في تناقض مع الغرب المسيحي الصليبي، فهل ستكون المسألة إلا مسألة وقت، لينضب مصدر "الإرهاب"، الذي يهدد الحياة في أوروبا وأمريكا؟ وماذا عن الإسلاميين والديمقراطية العزيزة جدا على واشنطن، وبقية العواصم الغربية.؟!

هنا أيضا يوجد ظرف تاريخي أثمن من أن يفطر فيه، فلقد قدم حزب الحرية والعدالة والتنمية التركي، ذو المرجعية الإسلامية نموذجا فذا لإمكان نجاح حزب إسلامي بالديمقراطية، وتعايشه معها، بل وقيادته لها، وجاء اقتناع واشنطن بتجربة هذا النموذج في مصر ليس استلهاما لتجربة العدالة والتنمية، ولكن لرؤيتها اثر الحزب التركي على جماعة الإخوان المسلمين بالذات، فقد اعتمدت دواعي الغيرة الحميدة في نفوس شباب الإخوان من نجاح ذلك النموذج المبهر في تركيا، وبالتالي جرؤت بعض قيادات الجماعة على إجبار الحرس القديم على قبول بعض الأفكار الديمقراطية، وهذه فرصة أثمن من أن يضيعها صانعوا السياسة الأمريكية لمحاولة دمج الإسلام السياسي في قيم الديمقراطية، والاعتدال، مما يخدم أيضا المصالح الأمريكية، اقتصادا، وأمنا، ومما يخفف كثيرا من أوزار "المسألة الإسرائيلية"، على العلاقات الأمريكية العربية، والعلاقات الأمريكية الإسلامية، وإذا لم يكن هذا التحول صادقا أو نهائيا فسوف تكون الثمرة الأولى الناضجة بالفعل قد سقطت في

السلة الأمريكية، أى الاعتراف بإسرائيل، وانحسار الإرهاب، ويبقى الفشل الديمقراطي مشكلة الشعب المصرى، وغيره من شعوب المنطقة.

باختصار تصرفت واشنطن مع الإخوان بمنطق : إذا لم يكن ما تريد، فأرد ما يكون، فمادام البديل المفضل المدنى الديمقراطى فى مصر، وبقية العالم العربى، ليس قادرا، فليأت الإسلاميون فى أكثر الظروف مواتاة للولايات المتحدة وإسرائيل، وأقلها مواتاة لمنطلقات الإسلاميين السياسيين الأصلية.

ثم يأتى درس الثورة الإيرانية، فمن قبيل أن الأشياء تتميز بضدها، دعونا نفترض جدلا أن واشنطن اتخذت موقفا معاديا لثورة ٢٥ يناير، ولوصول "الإخوان" إلى حكم مصر، فماذا كانت النتيجة النهائية لتكون؟ إن الشعور العام فى مصر معاد للولايات المتحدة بسبب تأييدها لإسرائيل، وفى الوقت نفسه فإن الثورة اندلعت، ولا تراجع إلا بعد إسقاط مبارك وابنه، ومن ثم فإن معاداة الثورة و"الإسلاميين"، فى قلبها، لن "يعيد الحياة"، إلى نظام مبارك، وكل ما سيؤدى إليه هو المزيد من تشدد الثورة، ووحدة الثوار، وسوف يسيطر "الإسلاميون" على الموقف، وتتحول الثورة المصرية إلى العداء المطلق للولايات المتحدة على النمط الذى تطورت إليه الثورة الإيرانية، ولم يفلح تخلى واشنطن عن "الشاه" فى المراحل الأخيرة فى تفاديه، وطبقا للقول "السابق" : "إذا لم يكن ما تريد، فأرد ما يكون"..فإن الموقف الأمريكى الصحيح يجب أن يكون هو التفاهم المبكر مع "الإسلاميين" المصريين.

فلو أن مصر ضاعت من أمريكا مرة أخرى لخسرت الأخيرة الكثير، ولخسرت مصر أيضا الكثير، إذ سوف يدخل الشرق الأوسط ساعتها

مرحلة من الفوضى، ولكن غير البناءة هذه المرة، ربما تدفع إسرائيل إلى التدخل بالسلاح، ومن ثم تدفع بالمصريين في الداخل إلى مزيد من الراديكالية، والعداء للولايات المتحدة، وتؤدي إلى تثوير المنطقة كلها في اتجاه التطرف الديني "الجهادي"، ضد كل ما هو أمريكي، وإسرائيلي، وأوروبي .. ولن تكون تلك النتيجة في مصلحة أحد سوى إسرائيل، وإيران، فسوف تتمكن الأولى من تحقيق الهيمنة، والترانسفير، أى طرد ما تبقى من الفلسطينيين في الضفة الغربية، وربما تضم أجزاء من سيناء إلى غزة لحل المشكلة الفلسطينية، مما يزيد من إشعال نيران الغضب، والكراهية الإسلامية، والعربية، أما إيران فسوف تثبت سلامة موقفها المعادى لواشنطن وإسرائيل، وتزداد جاذبيتها للجماهير العربية السنية، وتنهار الدول العربية "السنية" التي تضمن شيئاً من التوازن معها، ولن تبقى منابع البترول الخليجية في هذه الحالة بمنأى عن ألسنة اللهب، كيف لا .. وهى في قلب التنور.؟!

أليس "الإخوان المسلمون" في مصر اليوم، وغدا في سوريا أقل غرماً، بل وأكثر غنماً؟

واشنطن والعسكر والإخوان :

كما أسلفنا التأكيد من قبل فليس هذا اتهاماً للإخوان أو غيرهم " بالعمالة"، لان مثل ذلك القول ينطوى على تبسيط ساذج للحقائق السياسية، ولكن المسألة كلها توافق، فتفاهم، فتتسيق، أملتة الضرورة هنا، وهناك، لكن الفهم واجب، وعدم خداع النفس، والشعب أوجب، أو لعلهما معا فرض عين.

الخطوة التالية التي يتعين الانتقال إليها في هذا التحليل هي : هل الرعاية الأمريكية لوصول الإسلاميين السياسية إلى السلطة - في مصر- كانت بعيدة تماما - أو متناقضة مع العلاقة الأمريكية الخاصة بالقيادة العسكرية المصرية.؟

إن العلاقة الأمريكية الوثيقة بالقوات المسلحة المصرية أهم وأنفس من أن تنحصر- في العلاقة مع القيادة السياسية المصرية وحدها.؟ فالجيش المصري كان وسبق له دور سياسى مهم، كما سنرى توا، ثم إنه أقوى جيش عربي في مواجهة إسرائيل، وليس من المبالغة الافتراض ان الموقف الأمريكي العلنى الحاد ضد الرئيس السابق بمجرد نشوب الثورة كان بعلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وعليه فمن المؤكد أن العلاقة بين "العسكر" في مصر- وبين الإخوان قبل تسلمهم السلطة السياسية كانت تحت نظر، وسمع، الولايات المتحدة شئنا ذلك، أم أبنائه، واعترفنا به، أم أنكرناه، وكان العسكر يحاولون أحيانا الحد من دور الإخوان المقبل، وهو ما سردنا بعض تفاصيله، وسوف تستمر الولايات المتحدة في مراقبة هذه العلاقة عن كثب، بعد وصول الإخوان إلى السلطة التي لعبت واشنطن دورا في وصولهم إليها.

لنأخذ حالة قريبة من حالة مصر- من حيث العلاقة السياسية، والعسكرية الخاصة بالولايات المتحدة، هي حالة باكستان، حيث العلاقة بين الجيش الباكستانى، والولايات المتحدة أقدم كثيرا من العلاقة بين الجيش المصري، والولايات المتحدة، ولكن أيضا حيث كان الإسلام السياسى، ولازال اقوى كثيرا في باكستان منه في مصر- فمن ذا الذى يستطيع أن ينكر أن العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في باكستان كانت، ولا تزال، وستبقى تحت سمع وبصر الولايات المتحدة .

يذكر الكاتب أن مشاهد حسين وزير الإعلام الشاب في حكومة نواز شريف، زعيم الرابطة الإسلامية (الأقدم من جماعة الإخوان المسلمين في مصر)، تفاخر أمامه عام ١٩٩٨، أن شريف هو أقوى رئيس وزراء في تاريخ باكستان، لأنه أقال رئيس الأركان، وجاء بالجنرال برويز مشرف رئيساً جديداً للأركان دون استئذان الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ما هى إلا أزمة واحدة مع الهند (اسمها أزمة كارجيل)، حتى أطاح جيش مشرف بنواز شريف، وحكومته، وحزبه، وأسس رابطة إسلامية منشقة انضم إليها مشاهد حسين نفسه، وظل مشرف ينعم بتأييد الولايات المتحدة، حتى ثار عليه شعبه، فخلع لتبدأ جولة جديدة من جولات التداول الدامى للسلطة بين المدنيين والعسكر الباكستانيين.

ماذا اقصد تحديداً؟

اقصد أنه من قبيل خداع النفس أن نصدق أن ما يسمى بحكم العسكر في مصر قد انتهى إلى غير رجعة، بمجرد قرار الرئيس محمد مرسى بإحالة المشير طنطاوى، والفريق عنان إلى التقاعد، وهو قرار أؤيده بقلبي، وعقلي. ذلك أن دولة في ظروف مصر- من حيث الأمن القومى، وبسبب مجاورتها لإسرائيل القوية التى لا تنقصها الإرادة السياسية، ولا الطريق الصحيحة لصنع القرار، يبقى للجيش وضع خاص، كذلك فإن الإقليم الذى تعيش فيه مصر- ملئ بالتناقضات، ومنذر بتحولات كبرى، وتدلنا الاحتياطات التى اتخذها الرئيس مرسى قبل إعلان قراره ذلك على أن الجيش كان يحسب حسابه، وسيبقى كذلك بدليل أن الرئيس المنتخب لم يستطع ولن يستطيع في وقت قريب تعيين

وزير سياسى للدفاع، وحرص على "التربيط" مع وزير الدفاع الجديد مثلما فعل مبارك تماماً عند إقالته أبو غزالة.

ثم أن الإخوان جدد على السلطة، ولم تكن لهم دراية بالالتزامات السرية للنظام السابق، وهم غرباء على جهاز الدولة الإدارى، ومؤسساتها الأمنية، ورأينا قبلاً أن التزامهم النهائى بالديمقراطية موضع تساؤل، والعنف ليس مستبعداً كأداة محتملة فى مواجهتهم لمنافسيهم السياسيين، وفصائل السلفية الجهادية - من جهتها - لن تتورع عن إشهار السلاح فى وجه الحكومة الإخوانية، كما أظهرت أحداث رفح فى أغسطس ٢٠١٢، سيما وأن حصول الإخوان، والسلفيين على الأغلبية الانتخابية والسلطة فى الظروف السابق بيانها سوف يشد من أزر بقية فصائل الإسلام السياسى، ويفتح شهيتها، مثلما انفتحت شهية ضباط الجيش إلى السلطة بعد أن نجح الضباط الأحرار فى الاستيلاء عليها فى يولييه ١٩٥٢، فجرت محاولات عدة للحلول محل الضباط الأحرار بالطريقة نفسها، مرة من سلاح الفرسان، وأخرى من المدفعية، والثالثة من ضباط الصف ..الخ

كل ذلك، والاعتماد على الخارج ضرورة لا مفر منها لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، فما بالنا بتحقيق طفرة اقتصادية.

وفوق كل شئ ليس بأيدي الإخوان ما يفعلونه فى مواجهة إسرائيل سوى التشدد اللفظى، ومواصلة السلام البارد، إذا استطاعوا الصمود أمام الضغوط الأمريكية.

وإذن ليس هناك ما يضمن أن الحياة فى مصر سوف تصبح سخاءً، رخاءً، لمجرد أن الحكم أصبح إخوانياً أو إخوانياً سلفياً.

وليس هناك ما يضمن عدم وقوع أزمات داخلية ضخمة.
وماذا إذا وقعت أزمة إقليمية، أو دولية كبرى، هل نثق أن السلطة
الإخوانية بأدائها الذى بدأ متلعثما من أول يوم ستكون قادرة على
التعامل معها بكفاية.؟

في حالة الأزمة الداخلية الضخمة أو الإقليمية الكبرى قد تحتاج
مصر مرة أخرى إلى جيشها لتولى السلطة، لمنع الانزلاق نحو هاوية
الفوضى، إننا لا نتمنى ذلك، لكننا يجب ألا نستبعده، وأظن أن واشنطن
لا تستبعده أيضا، ولذلك فسوف تبقى على الخط.

وتبقى سفينة الثورة التى أسقطت الفرعون، وطالبت - بدماء
الشباب - بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، تائهة وسط أمواج،
وأعاصير، وأنواء مثلث برمودا : العسكر، الإخوان، واشنطن .. فى انتظار
جولة جديدة من جولات التاريخ .. نتمناها قريبا، ويتمنونها بعيدا.

ملحق

تفسير تاريخي لظاهرة عالمية صعود الدور السياسى للدين^(*)

>> نتحدث هنا عن ظاهرة عالمية، لها امتدادها وتطبيقاتها وخصائصها في مصر. فما يوصف في العالم الإسلامى، ومنه مصر بطبيعة الحال بالصحو الدينية هو في سياق التاريخ الإنسانى جزء من كل، مع احتفاظ كل جزء بخصائصه المحلية، ومع احتفاظ الدين نفسه بقداسته ومطلقاته.

وإذا اتفقنا على أن الصحو الدينية في المجتمع المصرى قد بدأت في الظهور بقوة في عقد السبعينيات من القرن الماضى، فإن هذا العقد ذاته هو الذى شهد الثورة الإسلامية في إيران، كما شهد بداية الظهور القوى للأصولية الدينية المسماة باليمين المسيحى في الولايات المتحدة، لتصبح بدءاً من عقد الثمانينيات إحدى الروافد الأساسية للثورة الريحانية المحافظة (نسبة إلى الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان)، ولتستمر في فرض نفسها بقوة على الحياة السياسية الأمريكية حتى الآن وفي المستقبل القريب، وهو العقد ذاته الذى تبلورت فيه بواكير حركة لاهوت التحرير ليحل محل الماركسية كأيدولوجية ثورية أو إصلاحية في

^(*) نُشر هذا الملحق فى سلسلة من ثلاث مقالات بالأهرام فى شهرى مايو ويونيو ٢٠١١.

أمريكا اللاتينية، واشتد فيه كذلك الصراع البروتستانتى الكاثوليكي في أيرلندا الشمالية. كذلك كان عقد السبعينيات هو أيضا زمن انبعاث الحركة الدينية الملتبسة بالأبعاد القومية في دولة بأهمية الهند سواء من حيث الحجم، أو من حيث أنها شهدت نجاح النموذج العلماني الذي كان يمثل حزب المؤتمر، فرأينا حزب جاناتا (المتعصب دينيا وقوميا) يسيطر على الحياة السياسية هناك طيلة العقدين التاليين، واحتلت قضية هدم مسجد بابرى لإعادة بناء معبد هندوسى بدلا منه صدارة جدول الأعمال، وشهدنا اغتيال زعيمة حزب المؤتمر التاريخية أنديرا غاندى وابنها وخليفتهما راجيف على أيدي متطرفين من ديانة السيخ.. وغير بعيد جغرافيا قيام حركة المجاهدين الأفغان ضد السوفيت والشيوعيين المحليين على أساس دينى صرف، ناهيك عن باكستان نفسها التى قامت، ولا تزال قائمة على أساس الهوية الدينية، ولا يبعد زمنيا عن تلك الظواهر كلها.. إلا بعدد قليل من السنوات صعود الكاثوليكية السياسية في بولندا أولا على يد الكاردينال، كارول فويتيالا الذى هو بعينه البابا الراحل يوحنا بول الثانى والذى أصبح مسلما بدوره التاريخى فى تقويض المعسكر الشيوعى بدءا من بولندا.....

ويوازي ذلك كله أو تسبقه ظواهر مماثلة فى جميع أنحاء العالم، نكتفى منها بعناوين مثل انتفاضة الفالونج، ومسلمى سينكيانج، وأتباع الدلاى لاما فى الصين وحركات الإحياء الإسلامى فى إندونيسيا، والحكومات ذات المرجعية الدينية فى تركيا، والحرب الأهلية الجزائرية بين الأصوليين والجيش، وانقلاب حركة الإنقاذ الإسلامى فى السودان، ووصول الإرهاب باسم الدين إلى السعودية، وتحول القاعدة إلى تنظيم

إرهابي عالمي على أساس ديني، ليصل إلى ذروة قوته في السياسة الدولية بهجمات ١١ سبتمبر الإرهابية على نيويورك وواشنطن.....

لكن التتويج الفكري للظاهرة، أو لنقل محاولة تنظيرها كواحدة من أهم معطيات السياسة الدولية في خواتيم القرن العشرين كان نظرية صراع الحضارات، التي خرج بها على العالم في أواخر عقد التسعينيات أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية صامويل هانتنجتون في مقاله المشهور ثم كتابه تحت العنوان نفسه.. صراع الحضارات، ولم يدخر الرجل جهدا في إظهار اعتماده على التقسيم الديني للحضارات كأساس للصراع المقبل الذي سيحكم العلاقات الدولية لأحقاب متطولة من وجهة نظره، فقسم العالم إلى عدة دوائر حضارية/ دينية هي الدائرة الكاثوليكية البروتستانتية أى الغرب بشقيه الأمريكى الأوروبي والدائرة الأرثوذكسية التى تضم الشرق الأوروبى السلافي الأرثوذكسى- بامتداداته الآسيوية، ثم الدائرة الإسلامية، وأخيرا الدائرة الآسيوية (البوذية الهندوسية، الكونفوشيوسية).....

الظاهرة إذن عالمية، وعليه فلا بد من تفسير عالمي أيضا لها، إذا كان المراد هو فهمها على حقيقتها، دون إغفال الأسباب والسياقات المحلية والإقليمية في كل دولة أو كل منطقة أو كل دائرة حضارية بالتعبير المفضل لدى هانتنجتون، والمقصود بالتفسير العالمى في هذه السطور هو كشف الأسباب التى أدت إلى ظهورها في هذه الحقبة من تاريخ العالم، أى فهمها في سياق حركة التاريخ الإنسانى ككل، ||وفيما يلي محاولة اجتهادية للمساهمة في كشف الأصول التاريخية لظاهرة تصاعد الدور السياسى للدين منذ الربع الأخير من القرن العشرين على الأقل.

فقد كان القرن العشرين حنى سبعينياته فى سياق تاريخ الإنسانية امتدادا للقرون التى سبقته منذ ظهور العالم الحديث، وقد تشكل العالم الحديث من مجموعة من الأفكار والأحداث الكبرى، هى بترتيب الظهور الزمنى، حركة النهضة الأوروبية، والكشوف الجغرافية، وظهور المنهج العلمى الحديث، والثورة الصناعية، وكانت المحصلة النهائية لتفاعل تلك الأفكار والأحداث هى انتقال البشرية من عصر الإيمان كما يسميه مؤرخ الحضارة الأمريكى الأشهر ويل ديورانت إلى عصر- جديد ظلت ملامحه تتشكل عبر عملية تفاعل استغرقت ما يزيد على أربعة قرون، ونحن لا نفهم عصر الإيمان هنا بوصفه النقيض اللفظى والمعنوى لعصر كفر وإلحاد سبق عليه أو تلاه .ولكننا نفهم هذا التعبير (كما يريد صاحبه) بوصفه العصر الذى قامت فيه كل أنواع العلاقات السياسية على أساس العقيدة والهوية الدينية، بدءا من العلاقات الدولية، وانتهاء بالعلاقة بين الفرد والسلطة السياسية، سواء كانت تلك السلطة إمبراطورية أو دويلة أو إمارة، وباختصار كانت الأولوية فى تعريف هوية الفرد أو الدولة فى ذلك العصر- هى العقيدة أو الانتماء الدينى.

أما فى العصر الذى تلاه وشكلته حركة النهضة والكشوف الجغرافية والمنهج العلمى الحديث والثورة الصناعية، فقد أخذت هويات سياسية أخرى تحل تدريجيا محل الهويات القديمة حنى اكتملت معالم الهويات السياسية الجديدة تلك مع أواخر القرن ١٩ وبدايات القرن العشرين.

وباختصار أيضا، فقد طرحت التفاعلات التى شكلت العالم الحديث على الإنسانية ثلاث قضايا كبرى ساهمت كلها فى إحلال الهوية السياسية العابرة للأديان محل الهويات السياسية الدينية المحضة.

وهذه القضايا على التوالي هى القضية الديمقراطية، والقضية القومية، والقضية الاشتراكية.

فى التحليل الكلاسيكى فإن قضية الديمقراطية وقضية القومية هما قضيتا الطبقة البورجوازية (الوسطى) التى أدت إلى ظهورها على أنقاض الإقطاع الأوروبى كل من الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية، وكانت الاشتراكية هى قضية الطبقة العاملة التى أنتجت الثورة الصناعية.

وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع هذا التحليل، فإن الذى لا شك فيه أن هذه القضايا الثلاث الكبرى شكلت جوهر الصراع السياسى على مستوى العالم ككل من ناحية، وعلى مستوى التكوينات الوطنية من ناحية أخرى. ونحن نستخدم تعبير التكوينات الوطنية هنا تجاوزا لأنها لم تكن قد اكتملت حتى نهايات القرن التاسع عشر- فى أوروبا، وحتى ما بعد منتصف القرن العشرين خارج أوروبا. دون إغفال أن كثيرا من الدول المسماة بالوطنية أو القومية حاليا لم تكتمل فيها بعد عملية بناء الأمة، لكن ما إن حل عقد السبعينيات من القرن الماضى حتى كانت البشرية- فى مجملها إلا جيوب صغيرة- قد أنجزت وبنجاح واضح ثوراتها فى القضايا الثلاث الكبرى التى طرحها عصر ما بعد عصر الإيمان.

بدأت الثورة الديمقراطية بالثورة الفرنسية الكبرى ضد مبدأ الحق الإلهى فى الحكم للملوك، وضد تحالف الملكية والإقطاع والكنيسة، وظلت تكتسح أوروبا بلدا وراء الآخر، حتى اكتملت بسقوط الديكتاتورية فى كل من أسبانيا والبرتغال فى سبعينيات القرن العشرين، ثم انضمت دول أمريكا اللاتينية تباعا إلى قائمة الدول الديمقراطية طوال عقد الثمانينيات.

أما الثورة القومية فاكتملت في شقها الأول وهو شق التكامل القومى على مرحلتين كبيرين، الأولى هى الوحدة الإيطالية ثم الوحدة الألمانية ثم تفكك الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأما في الشق الثاني، وهو شق التحرر الوطنى من الاستعمار الأوروبي الذى كان بدوره من منتجات عصر ما بعد عصر الإيمان، فقد بدأت بثورات البلقان ضد العثمانيين والنمسا في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين، واكتسبت زخمها في مصر بثورة ١٩١٩، ثم تبلورت كحركة عالمية باستقلال الهند وثورة الصين، واكتملت باستقلال معظم الدول الإفريقية الحديثة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وصولاً إلى سقوط النظام العنصرى في جنوب إفريقيا.

أما الثورة الاشتراكية فقد بدأت كما نعلم في النصف الثاني من القرن ١٩ كمسألة أوروبية، ثم فرضت نفسها بقوة على بقية العالم، ومن ثم على حركة التاريخ بقيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وظل الصراع بين الشيوعية والرأسمالية ممتداً، وبالتالي أساساً راسخاً من أسس الهوية والانتماء السياسى داخل الدول، وفيما بين الدول وبعضها البعض حتى سبعينيات القرن العشرين أيضاً، ففى بداية ذلك العقد تكرر مبدأ الوفاق والتعايش السلمى بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم بدأت متاعب النظم الشيوعية في الظهور، ومن ثم أخذت جاذبيتها تضعف شيئاً فشيئاً، وتمكنت دول أوروبا الغربية (بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة) من تقديم نموذج بديل أصبح أكثر جاذبية هو دولة الرفاه، أو دولة السوق الاجتماعى، وهو نموذج يجمع بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومن ثم انتصرت الثورة الاشتراكية في شكل هذا النموذج الذى يلهم حتى

الليبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وجاء انهيار الاتحاد السوفيتي، وانهيار منظومة الدول الشيوعية كلها في أوروبا، ليجعل انتصار نموذج الاشتراكية الديمقراطية أو دولة السوق الاجتماعى انتصارا نهائيا، ويصبح هذا النموذج هو التتويج للنضال الإنسانى فى تلك القضايا الثلاث الكبرى، فدولة السوق الاجتماعى هى دولة وطنية تجسد القومية، وهى دولة ديمقراطية، وهى أيضا دولة اشتراكية.

ربما نحتاج الآن إلى إعادة التذكير بدور تلك الأيديولوجيات الثلاث الديمقراطية والقومية والاشتراكية فى تشكيل هويات وعلاقات سياسية تحل محل الهويات والعلاقات الدينية فى عصر- الإيمان. مثلا فى الثورة الديمقراطية كان التصنيف السياسى هو ما بين ديمقراطى ورجعى (أى ملكى أو إقطاعى أو كنسى)، وكان كل معسكر من هؤلاء يضم فى حالة أوروبا الكاثوليكي والبروتستانتي وغير المنتمين للكنائس، وهكذا الحال فى بقية أنحاء العالم، وفى القضية القومية بشقيها الوجدوى والتحررى كان التصنيف السياسى هو ما بين قومى أو غير قومى، فضمت حركة الوحدة الألمانية الكاثوليكي والبروتستانتي اللذين سبق لهما التقاتل فى حروب استمرت ثلاثين عاما فى عصر سابق، وكذلك كان الولاء السياسى للكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا ضد الوحدة القومية موقفا شائكا، وهكذا فى بقية أنحاء العالم، ففى ثورة ١٩١٩ فى مصر اتحد المسلم والقبطى من أجل استقلال البلاد... إلخ. وأما فى القضية الاشتراكية فكان الفرز السياسى هو ما بين اشتراكى يسارى وما بين يمينى رأسمالى رجعى، وكانت الهوية السياسية هنا عابرة للأديان والطبقات بل والقوميات فى بعض الأحيان.

بإنجاز هذه الثورات الثلاث دار التاريخ دورة كاملة، واكتمل الطور الذى بدأ كما قلنا بعصر النهضة، والكشوف الجغرافية، والمنهج العلمى

الحديث، والثورة الصناعية، وهنا وقف الفكر السياسى حائرا، فتحدث المفكر الاستراتيجى الأمريكى (يابانى الأصل) فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، مفسرا نظريته بأنه يعنى بنهاية التاريخ (History) نهاية هستيريا الإيديولوجيات، وأن النموذج الليبرالى الديمقراطى فى الحكم هو نهاية التطور للمجتمعات الإنسانية، ولن يحل محله أى نموذج آخر للحكم والسياسة. أما صامويل هانتنجتون فتحدث عن صراع الحضارات على أساس دينى، وتحدث آخرون عن العولمة كاندماج سلمى ديمقراطى بين أسواق متجاورة، ولعل أشهر من بشر بذلك هو الصحفى الأمريكى المعروف توماس فريدمان، لكن أهم من يتبنى هذه النظرية على المستوى الفكرى الأصيل هو الفيلسوف الألمانى يورجن هابرماس عميد مدرسة فرانكفورت فى الفكر الاجتماعى، وهو يشترط أن ترفع وصاية العسكر والشرطة عن هذه العولمة.

لسوء الحظ أن الشواهد فى سياق الموضوع الذى نتناوله فى هذه السطور تؤكد تفوق نبوءات هانتنجتون على توقعات فوكوياما وهابرماس، لكن واقع الأمر أن العولمة أيضا مستمرة بفاعلية، وكذلك لا يزال النموذج الديمقراطى الليبرالى للحكم هو الأكثر جاذبية لغالبية البشر فى العالم، ولكن المشكلة تبقى فى أن كل هذه الأفكار وغيرها لم تتحول بعد إلى تيارات سياسية جماهيرية، فى الدول الصناعية نفسها، حتى تصبح مصدرا للإلهام لبقية الإنسانية، ثم إنها باستثناء صراع الحضارات لم تتمخض عن أحداث كبرى، ولم تلهم أحداث كبرى تثبت جدارتها، ومن ثم قدرتها على التنظيم والتحريك الجماهيريين، وعليه فإن هناك فراغا أيديولوجيا بالمعنى السياسى على مستوى الجماهير العادية فى مختلف أنحاء العالم، وبما أن الطبيعة تأبى الفراغ حتى على

المستويين النفسى والعقلى، وبما أن الجديد لم يثبت بعد قدرته على ملء هذا الفراغ، فإن القديم أو لنقل الدائم أصبح هو الحل الأسهل، فأعاد الناس في كل مكان اكتشاف هوياتهم الأولية التى عجزت السياسة الجديدة عن تجاوزها أو دمجها.. وهذه هى الحقة التى تمر بها البشرية حالياً.. فإلى أين سوف تقودنا جميعاً؟ الإجابة بالقطع أكبر من طاقة عقل واحد، والدعوة موجهة إلى جميع أصحاب الاجتهادات من قراء العربية لتقديم اجتهاداتهم.

لكننا فى حاجة أيضاً إلى فهم السياق الخاص الذى تصاعد فيه الدور السياسى للدين فى عالمنا الإسلامى ككل.. وفى مصر على وجه الخصوص، وكذلك نحن فى حاجة إلى فهم الخصائص المشتركة بين صعود الدور السياسى للدين فى مصر.. وصعود هذا الدور للدين كظاهرة عالمية، وفهم الخصائص المستقلة لصعود الدور السياسى للدين فى الحياة العامة المصرية.. ولا يدعى الكاتب أنه يملك إجابات، ولكنه يؤمن إيماناً جازماً بأن الدين الذى هو فطرة إنسانية وإشباع روحى، كان وسيبقى، من أهم مكونات الحياة العامة، ومن مقومات تماسك المجتمع، وقد كان الوازع الدينى هو العاصم الحقيقى للبلاد والعباد من السلب والنهب وسفك الدماء وغيرها من صور انفلات الطبيعة البشرية من قيود الضمير والأخلاق فى فترة غياب السلطة والقانون فى أثناء ثورة ٢٥ يناير وبعدها.. وهى فترة لا تزال ممتدة ببعض آثارها إلى يومنا هذا ولأيام تالية لا يعلم عددها إلا الله لنلاحظ أن ما حدث من جرائم وانفلات طوال هذه المدة لا يقارن لا كما ولا نوعاً بما حدث مثلاً فى فترة الفوضى التى تلت إعصار كاترينا فى الجنوب الأمريكى منذ أربعة أعوام.. أو فى لوس أنجلوس بعد انقطاع الكهرباء منذ بضعة أعوام مثلاً. غير أن ذلك

كله شيء وتمزيق الأوطان وفرض وصاية السلطة السياسية على الضمائر باسم الدين شئ آخر.

الدور السياسي للدين في مصر :

أول ما يدرسه طالب العلوم السياسية في سنواته الأولى مادة تسمى الفكر السياسى، وأول درس في هذه المادة هو أن الفكر السياسى محصلة التفاعل بين ثلاثة أطراف هى:

المفكر أولا، وثانيا القضية أو المشكلة التى يحاول البحث عن حلول لها، وثالثا البيئة أو المحيط الحضارى الذى يحتوى كلا من المفكر والقضية أو المشكلة، وبالطبع فإن القضية هى الأهم هنا، ولكنها القضية التى تمثل الشغل الشاغل لأغلبية أعضاء المجتمع في حقبة ممتدة نسبيا، فما هى القضية الرئيسية التى تصدى لها الفكر السياسى الإسلامى الحديث؟ سوف نكتشف توا أن هذا الفكر لم يوفق في معظم فترات تاريخه في اختيار القضية الصحيحة التى يتصدى لها، ولكنه تشتت بين قائمة طويلة من القضايا تبدأ من الجامعة الإسلامية في أيام جمال الدين الأفغانى، ولا تنتهى بإحياء الخلافة العظمى، ثم تنقل بين قضايا الكفاح ضد الاستعمار الأجنبى، وتطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وتوقف برهة من الزمن أمام قضية العدالة الاجتماعية بضغط من جاذبية المذاهب الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وها هو ذا الفكر السياسى الإسلامى في هذه الآونة يدلى بدلوه في هذه الحقبة من التاريخ في قضية الديمقراطية والدولة المدنية (ذات المرجعية الدينية).

في اعتقادنا أن هذا التشتت بين القضايا من جانب مفكري (ثم حركات) الإسلام السياسي هو نتيجة لسبب جوهري نراه متمثلاً في الاضطرار للتعامل مع استحقاقات الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، وبين السعي لإحياء دولة الخلافة الإسلامية الجامعة كهدف مثالي نهائي من ناحية أخرى، فإذا جاءت فترة تغلبت فيها استحقاقات الدولة الوطنية فرضت قضايا مثل التحرر الوطني والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، والتنمية نفسها على الجماعات والمفكرين الإسلاميين، وإذا جاءت فترة أخرى تغلبت فيها قضايا الأمة الإسلامية مثل الجهاد في فلسطين أو أفغانستان أو الصراع مع الغرب المسيحي عموماً، توارت استحقاقات الدولة الوطنية، ومجتمعها السياسي من المواطنة إلى التنمية إلى العدالة الاجتماعية، وأصبحت القضايا الكبرى هي الجهاد في الخارج بالقوة المسلحة، الذي انحدر إلى الإرهاب والجهاد في الداخل بتطبيق الشريعة والتركيز على الشعائر ومحاربة البدع والانحرافات، والصراع مع أصحاب الأديان بل والمذاهب الأخرى من نفس الدين.

وفي ذات الوقت الذي ينتج فيه تشتت الفكر السياسي الإسلامي الحديث من التراوح بين استحقاقات الدولة الوطنية، ومثال دولة الخلافة العظمى، فإن هذا التشتت يعمل كمقدمة منطقية لخلل جديد هو تكرار عملية الانقطاع والتشرد في المسيرة الفكرية والتنظيمية للإسلام السياسي، بحيث لا تبقى هناك إمكانية كبيرة للتراكم والتطوير القائم على المراجعة والتصحيح واستيعاب روح العصر، والتفاعل الخلاق مع المتغيرات.

وإذا أخذنا تاريخ الفكر السياسي الإسلامي مقرونا بالدور السياسي للدين في مصر نموذجا، فإننا سوف نبدأ من دولة محمد على باعتبارها بداية تأسيس الدول الوطنية فيمصر، لكن المفارقة أن دولة محمد على نفسها كان للإسلام السياسي (بلغه هذه الأيام) الدور الأكبر في إقامتها من خلال مؤسستين كبيرين هما الأزهر، ونقابة الأشراف متضامنة مع الطرق الصوفية، وكانت هاتان المؤسستان قد لعبتا الدور القيادي في الكفاح ضد الحملة الفرنسية، وكان هذا الدور نفسه استطرادا طبيعيا لدور المؤسستين معا في قيادة الكفاح الشعبى ضد مظالم المماليك والولاة العثمانيين. وإذن فقد كان دور الإسلام السياسي في هذه الحقبة في مجمله تقدما (بتعبيرات العصر الذى نعيش حاليا) فكان له مضمون وطنى ضد الحملة الفرنسية، وكان من قبل ذا مضمون اجتماعى مع بعض اللامحات الديمقراطية في مقاومة استبداد وتجاوزات المماليك والولاة، لكن دولة محمد على سرعان ما بدأت في إقامة دولة الجماعة الوطنية الحديثة بمفهوم أقرب إلى روح عصرها، وقد أثر عنه - وهو المسلم الملتزم - القول بأنه في السياسة لا مسلم ولا مسيحي.

ويمكن القول - على سبيل الاستطراد - بأن الحملات الاستعمارية الأوروبية على بقية الدول العربية والإسلامية طوال القرن التاسع عشر أدت إلى حركات مقاومة وطنية ذات مضمون إسلامى واضح فيكل هذه الأقطار، ففي الجزائر كانت حركة الأمير عبد القادر وجمعية العلماء هما الأصل البعيد لحركة التحرير الوطنى الجزائرى، وفي تونس كانت حركة الشيخ عبد العزيز الثعالبي تسير على نفس المنوال، وكذلك كانت حركة عمر المختار في ليبيا، وكلها حركات كانت تدمج دون تناقض بين الهوية الإسلامية والهوية الوطنية، وبالطبع كانت هناك فيمصر حركة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده (والثورة العرابية التى

ظهرت فيها الفكرة الوطنية الجامعة بين المواطنين على اختلافات أديانهم أكثر مما ظهرت في أى مكان آخر في العالمين العربى والإسلامى بسبب طبيعة المجتمع المصرى التعددية، وبسبب إعلاء دولة محمد على مبدأ المواطنة دون أن يكون معروفا بهذا الاسم في ذلك الوقت.

وجاء الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ليكون سببا مباشرا فيتحول كبير في مسار الإسلام السياسى في الخبرة المصرية، ففى الطور الأول من حركة الإحياء الإسلامى بعد الاحتلال نمت هذه الحركة واستمرت - كما قلنا في مقال سابق - تيارا فكريا ثقافيا حداثيا، ولم تتحول - بوعى من مؤسسيها - إلى تنظيم جماهيرى سلفى، وكانت إشعاعات هذا التيار تمتد لتؤثر في العامة من المسلمين وغيرهم من المصريين إيجابيا، دون السماح بمؤثرات سلبية من العامة على رواد الحركة وتلاميذهم.

وكان ما يميز حركة الإحياء الإسلامى في طورها - الذى نتحدث عنه - ان هؤلاء الرواد دخلوا إلى قلب الحياة العامة من باب نقد الماضى والحاضر معا، ومن باب التحليل الاجتماعى والسياسى المشبع بروح العصر، الذى هو عصر العلم والصناعة، وحرية الفكر والتعبير، جنبا إلى جنب مع التدين والانتماء الإسلامى، وبذلك اتسع هذا التيار منذ بدايته للآخر المختلف إما بالحوار، وإما بالتعاون في نقاط الاتفاق، واستبعاد نقاط الاختلاف العقائدى من ميادين الصراع في الحياة السياسية، ومن ثم وجدنا تلاميذ مسيحيين من الشرق العربى، ومن مصر- نفسها للشيوخين الأفغانى وعبد، ولعل من أبرز أمثلتهم أديب اسحق، وفارس الشدياق، ويعقوب صنوع، وغيرهم، كما يسجل تاريخ تلك الحقبة حوارات ومناظرات، واتفاقات واختلافات على مناهج للتعاون مع مفكرين وأدباء عالميين أمثال تولستوى ورينان وهانوتو.. الخ.

لكن تيار الإحياء الإسلامى كما عرفناه فى السطور السابقة، قد انتكس بعد رحيل الإمام محمد عبده، إذ سرعان ما تبنى خلفاؤه وخاصة الشيخ رشيد رضا، والشيخ عبد العزيز جاويش المذاهب السلفية، وكانت شخصية الرجلين اقرب إلى التزمت والتعصب، وساعد على تغليب الفكر السياسى المحافظ، سقوط فكرة الجامعة الإسلامية بسقوط السلطان عبد الحميد فى تركيا، والغزو الإيطالى لليبيا أو طرابلس الغرب كما كان يقال وقتها، ثم نشوب الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من تغيرات جذرية فى الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامى، وخاصة المشرق العربى ومصر.

فى هذا المناخ التاريخى المتأزم تأسست جماعة الإخوان سنة ١٩٢٨، التى كانت مصر قبلها قد نجحت فى إقامة أول مجتمع وطنى ليبرالى على أساس الهوية الوطنية، ولا شيء غيرها وكانت شخصية المؤسس الشيخ حسن البنا أقرب إلى شخصيتى الشيخين رضا وجاويش منها إلى شخصيات الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده، فالتكوين الفكرى سلفى بالدرجة الأولى، والصلة بالعالم الخارجى والفكر والعلم الحداثيين محدودة للغاية، وربما لم توجد من الأصل، وهما أن الفكر السلفى ينزع إلى تثبيت الماضى، وتطبيقه على الحاضر والمستقبل، فقد أهمل الإخوان المسلمون وكل الجماعات التى تفرعت عنهم أو حتى ناهضتهم فيما بعد فى العقود الأخيرة من القرن العشرين منذ البداية الحاجة إلى الدخول إلى الحياة العامة من باب نقد التاريخ، والتحليل الاجتماعى والسياسى، اكتفاء بتقوية العقيدة وإذكاء العاطفة الدينية على طريقة السلف الصالح، الذى يكفى ما ورثناه عنه فى رؤاهم.

وبينما كانت حركة الإحياء الإسلامى فى طورها التقدّمى تيارا فكريا ثقافيا تقوده النخبة المتعلّمة، ويشع بأنواره كما قلنا على عامة المسلمين، فإن الحركات الدينية الجديدة اختارت منذ البداية أسلوب التنظيم الجماهيرى، واتسعت قاعدتها لكل متحمس، فكان من الطبيعى ان تكتسب الحركة مزيدا من المحافظة والسلفية فوق ما بدأت به طبقا لقاعدة أن القائد لا يقود جماهيره فقط، ولكنه ينقاد إليها أيضا، ثم أخذت الجماهيرية هذه تتحول شيئا فشيئا بتأثير هزيمة ١٩٦٧ ومعها المشروع القومى الاشتراكى، وبتأثير الطفرة النفطية فى الدول العربية ذات المجتمعات السلفية لدى العامة إلى ما يمكن تسميته بالتدين الشعبى، حيث تغيب فى أحيان كثيرة روح الدين من أمانة فى التعامل وإتقان فى العمل، وأحيانا لا يكون هناك التزام بالعبادات والفرائض نفسها، ولكنهم يسمعوننا خطب الدعاة، وتسجيلات القرآن الكريم بأعلى الأصوات فى وسائل النقل وفى المقاهى، بل وفى متاجر الخضّر والفاكهة، وغيرها من مرافق الحياة العامة بما لا يتناسب مع جلال القرآن ولا الحالة النفسية للمستمعين.

وهؤلاء الأشخاص أنفسهم هم أيضا من يعتبرون أن مشكلتهم الأولى هى غير المسلم من أبناء وطنهم، وأن بناء كنيسة بتصريح أو بغير تصريح يكفى سببا لمعركة تطير فيها الرؤوس، وينتكس بسببها مبدأ المواطنة (دون إنكار وجود متطرفين وأخطاء كبيرة لدى المواطنين غير المسلمين أيضا). وفى ذات الوقت كان الأزهر قد فقد دوره المميز فى القيادة الدينية السياسية، لأسباب عديدة، أبرزها محاولة الدولة ترويضه، حتى لا يكون فوقها أو موازيا لها، وهى محقة فى ذلك بالقطع،

ولكن كان يجب عدم إضعافه إلى الحد الذى يترك فراغا تملؤه عشرات الجماعات والدعاة الأفراد بشطط فى أغلب الأحيان، كما نشهد حاليا.

والآن ماذا يخبئ المستقبل للإسلام السياسى فى مصر؟ وماذا يخبئ المستقبل لمصر نفسها ككل ؟

مع بقاء الشعور بالقلق من عدم اختيار الفكر السياسى الإسلامى للقضايا الحقيقية التى ينشغل بها، واستمرار تشتته بين استحقاقات الدولة الوطنية الحديثة، ومثال دولة الخلافة العظمى للسلف الصالح، فإن هناك بشائر أمل لا تنكرها العين، فقد استجابت جمعة الإخوان المسلمين مثلا لكثير من استحقاقات العصر (فى دولة وطنية). فهى الآن تتحدث عن دولة مدنية تلتزم بمبدأ المواطنة، وتلتزم علنا بصندوق الانتخابات وتنشغل بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتتخذ مواقف تقدمية من حقوق المرأة، وقضايا العلاقات الدولية، وحتى إذا لم تكن إجابات الجماعة كافية بالنسبة للبعض، ونحن منهم، فإننا نتوقع مزيدا من التطور فى المستقبل تحت ضغط الحاجات الموضوعية للمجتمع، كذلك فإن كثيرا من الجماعات الأخرى إما راجعت أفكارها ومواقفها، أو هى بسبيلها إلى ذلك، ثم إن ثورة رأى العام قد تفتح الباب أمام انخراط هؤلاء فى التيار العام لدولة المواطنة المدنية.

خاتمة شخصية جدا اعتراف واعتذار

أشعر بأنى مدين للقراء والأصدقاء والزملاء بتفسير لغياي لمدة سنة كاملة تقريبا عن الساحة الصحفية والإعلامية قبل صدور هذا الكتاب، فقد تعرضت منذ شهر سبتمبر ٢٠١١ - وأنا لما أزل رئيساً لتحرير الأهرام - لمحنة صحية لعلها كانت الأكبر على مدار ما مضى من العمر، وبمجرد أن منَّ الله - له الحمد و الشكر - على بالشفاء شرعت في وضع هذا الكتاب ، و إنى آمل أن يكون هذا الاعتراف بمثابة اعتذار لكل من يهمنى أمرهم عن أى تقصير، أو خذلان تسبب فيهما هذا المرض، متزامناً مع ظروف الصراع السياسى، التى عرضت الصفحات السابقة بعضها منها.

وبالطبع أشكر الأطباء، وعائلتى، والأصدقاء، والزملاء، الذين وقفوا إلى جانبى في هذه المحنة.

عبد العظيم حماد :

- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية - جامعة القاهرة - ١٩٧٢.
- رئيس تحرير الأهرام (سابقًا).
- رئيس تحرير الشروق (سابقًا).
- كبير مراسلى الأهرام فى ألمانيا (سابقًا).
- محرر شئون خارجية ومعلق سياسى : الإذاعة المصرية - مجلة أكتوبر - الأهرام.

مؤلفات وترجمات :

- أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة من ١٩٦٧، ١٩٧٦ (ترجمة) - تأليف : ويليام كوانت - دار المعارف - ١٩٧٩.
- نحو السلام فى الشرق الأوسط (ترجمة) - معهد بروكينجر - دار المعارف - ١٩٧٩.
- أرض واحدة وأمتان (ترجمة) - تأليف : إيلى الياشر - دار المعارف - ١٩٧٩.
- الإطار الاستراتيجى للسوق العربية المشتركة (تأليف) - جامعة أسيوط - ٢٠٠٠.

- أزمة المياه العربية (تأليف) - مركز الحوار العربى الأوروبى - ١٩٩٩.
- النيل : تعاون لا مواجهة (تأليف) - المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - ١٩٩٩.
- ما الذى يجرى فى آسيا (بالاشتراك مع آخرين) - ١٩٩٨.

الكتاب التالى للمؤلف :

**"ليلة نزول الوحي من واشنطن ..
الإخوان المسلمون فى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة
(الشهود .. والشهادات ..
ودور إخوان المهجر).**